كيف أرى الثورة السورية

بعين ابنة دمشق وحفيدة لواء اسكندرون



سميرة مبيض

باحثة أكاديمية وكاتبة سياسية

مقالات رأي ترصد مرحلة من مسار ثورة الكرامة الإنسانية

آذار 2011 -آذار 2018

الفهرس:

IX. لمحة من فكري حول الإنسان، التعددية و التنوع

- مشاركة حول منظور (هل يحل الإصلاح الديني مشكلة العنف)
- السياسة الإنسانية، تطور مواكب لوعي الشعوب
- الإنسان رأيٌ
- الفردية و التنوع تكامل لا تضاد
- المظاهر الدينية امتحان لمفهوم الحرية
- ارثنا الحضاري في الأرض والتاريخ
- حدودٌ تتواءمُ مع تطورِ سكانها تتسع لا تضيق
- اللغة، كأداة لتفكيك سوريا
- أهل البلد
- لا تحملوا وزر هذه الدماء
- السخرية المناطقية و السم في العسل
- المساواة، أرضية الوجود المشترك
- العلمانية حاجة أم فرض
- مئة عام تفصل بين الإدانة الإنسانية و الإدانة السياسية

X. لمحة من فكري حول البيئة في سوريا و في العالم

- البيئة و الحرب
- تدمير نبع الفيجة انتهاك جديد للقانون الدولي الإنساني و البيئي
- البحر الأبيض المتوسط، يتحول للون الأسود
- دمشق تخريب ممنهج
- الموارد الطبيعية والانسانية السورية والثورة
- نتائج مؤتمر المناخ خطوة صغيرة نحو الأمام
- تدهور علاقة الإنسان بمحيطه
- مسار المساواة البيئي
- الانتقال البيئي والطاقوي من منظور الأمن العالمي

صورة الغلاف من تصوير المخرجة ايناس حقّي، باريس في أكتوبر /2017

المقدمة:

أن تكون ابن **التنوع السوري** في زمن الحرب، حين تَهجُر الجموع مسار الوسط نحو الأطراف المتطرفة يعني أن تجد نفسك في معظم الأوقات وحيداً ضد كل ما يدفع الجميع للتخندق في الزوايا.

ابنة الجيل الرابع لأجداد هجروا من **لواء اسكندرون** منذ مئة عام نحو **دمشق** المُستقبلة لهم برحب و سعة، أجيال تعاقبت بغرز **الجذور** في أرض الحاضر وتوارث **العبرة** من تاريخ تخللته حقبات ظلم شديدة و لكن الحاضر لم يكن عادلاً هو الآخر و أنَّى بالعدل مقامٌ في أرض حَكَم و تحكَّم فيها الظلم و تأصَّل.

هذا **التعدد** في مجتمع الانتماء، غِنى في الحال الطبيعي، لكنه سرعان ما يتحول لمسؤولية كبرى في مجتمع حكمته الفتنة طويلاً و تحركه حرب تاريخية لم تحط أوزارها يوماً. ربما تكون الجذور المتفرعة في مجمل الأرض السورية والمُدركة لمعظم الثقافات القائمة عليها هي ما حكمت رؤيتي للثورة السورية من جهاتها الداخلية الأربع.

لا يعني ذلك أن الأمر أقل تعقيداً فالرؤية المتكاملة هي الرؤية المركبة دوماً لكن ذلك يعني أن نرى **المخاوف**، جميعها و أن نرى أن **الطرق** التي يعتقدها كل طرف خلاصاً و مخرجاً **لا تتقاطع** فيما بينها و أن نرى أن الطريق السليم **غير ممهد** بل أن أرضه صخرية تُرمى عليها كل يوم أشواك و ألغام و أنقاض و حتى عظام كائنات منقرضة، لكنها رؤية تدفعنا للمحاولة بإخلاص فهو مسار شعب نحو التطور الإنساني، لا يقف بوجهه عائق ان هو انطلق في ثورة كرامة.

سميرة مبيض

باريس في 05 آذار 2018

مقالات رأي ترصد مرحلة من مسار ثورة الكرامة الإنسانية

التطوير والتحديث الكاذب و واقع التقهقر والانحدار

سميرة مبيض

2015/11/ 29

موقع سوريات

عبر السفر بشكل منتظم الى سوريا كان السوري المُغترب يلحظ بنظرة من الخارج ما الذي يتحول في قلب المجتمع من عام لآخر. وكانت فترات الإقامة التي تتجاوز غالباً فترة الشهر كافية لفهم هذه التحولات دون أن نكون جزء منها.

هذه الرؤية الحيادية والعميقة في نفس الوقت لمجتمع نعرفه كأنفسنا كانت تحمل، ربما، استيعاباً لهذه التغيرات بشكل أكبر ممن يعيشون خضامها اليومي وينجرفون في تياراتها ويتأثرون بمجرياتها.

لم اقتنع يوما بأن سوريا تطورت وتحدَّثت خلال هذه السنوات العشر الأخيرة فقد كنت أرى دائما في هذا التطوير الذي يدَّعون ظاهرة شديدة السطحية دون أسس عميقة، مستندة على بضعة ظواهر سريعة العطب اعتبرها مرتبطة بتحولات ساهمت بتكسير خطوط الانتقال بين طبقات المجتمع معيشياً، بخلق صورة متناقضة لمستقبل البلد بين أبنائه، بين مستفيد يتمسك ببقاء الوضع القائم بكل قوته وشديد التضرر الذي يتمسك بتغيير الوضع القائم و لو كان الثمن حياته. و اعتقد أن من الظواهر التي دلت على هذا التطوير الكاذب خلال الأعوام من 2005 الى 2010 ترتبط بنمط حياة الانسان العادي الذي وجدته بتحول زمني متتابع ملزماً باتباع نمط حياة استهلاكي معين يبدأ بحمله جهاز هاتف من أحدث الموديلات دليلا على عدم تخلفه، و لو كان لا يعلم عن أساسيات تشغيله شيئاً و لو كان قد تدين ثمنه على حساب أشياء أكثر أهمية لحياته، لكنه كان أحد مفاتيح الدخول لهذا التطور الذي لم يقتصر على تكنولوجيا الاتصالات، التي كانت تنهب اشتراكاً شهرياً يساهم في اغناء الغني و افقار الفقير، بل تعداه لعالم الملابس التي التزمت بخط ممثلات المسلسلات التركية و من ثم المسلسلات السورية التي أتت من عالم منقطع تماما عن حياة السوري العادي و شكل منزله و عمله و امكانياته.

ولا استثني من نمط الحياة الاستهلاكي الجارف الذي رأيته لسنوات متتالية يفرض على المجتمع، ظاهرة المولات التجارية والتي تكاثرت في المدن كالفطريات رغم أن أغلب الناس كانوا يذهبون لها للمشاهدة فقط، دون امتلاك مقدرة شراء حقيقية تُجاريها. أما الأخطر برأيي فقد تمثّل بظاهرة المدارس، فقد أصبحت موضة الالتصاق السطحي بالرقي هو تسجيل الأبناء بمدارس ذو أقساط خيالية نسبة لمتوسط دخل المواطن العادي و قد تتعدى دخله لعام كامل، لم يكن مهماً من أين يأتي الوالدان بهذا المال وعن أي طريق، فان لم تكن احدى المدارس التي ترتبط باسم أبناء (المسؤولين) فهي ليست ذو قيمة تذكر و لا تسمح بتخطي عتبة هذه الطبقة العائمة بالمال و المضمحلة بالفكر، فأي نقض للتعليم الالزامي المجاني أكثر من أن المواطن لم يعد يؤمن بأن ابنه في المدرسة العامة أو المدرسة الخاصة الاعتيادية حتى يتلقى علماً و أن المدرس لم يعد يمنح العلم الا لمن يدفع ثمنه بما يكفيه لمجاراة لعبة السباق على المظاهر المخملية هذه. لم يكن الفساد استثناء، في هذه المرحلة، بل أصبح نمط حياة و فُرِضَ كضرورة لم يسلم منها الا القليلون. مقابل هذا (التطوير) الشديد السطحية في مراكز المدن و الذي لم يمس بعمق البرامج التعليمية، لم يسعَ لتنمية المناطق الريفية، لم يُفكر بحلول لمشاكل الري في أهم مصدر قطاع اقتصادي سوري و هو الزراعة و ليس الموضة و لا التكنولوجيا، لم يسعَ لتطوير السياحة خارج حدود الشاطئ اللازوَردي، لم يلتفت لمشكلة البطالة، بمقابله ازدادت الهجرة الداخلية ضمن أرجاء سوريا و ازداد انكسار خطوط التماس بين المدن و ضواحيها و بين الانسان و مقدرته على استيعاب هذه الفروق و الرضى بالبدائل المتاحة له و لأبنائه و ازداد غضب حقٍّ و ازدادت وعود إصلاحية مبنية على رمال ذهبية متحركة.

لكن ربما تكون هي لحظة (التطوير) الأهم تلك التي قصمت ظهر السوري، والتي ربما لحِظَتها عين المغترب بسرعة أكبر نظراً لتعود عين المقيم على التلوث البصري، هي انتشار شعارات وصور تَعدُ المواطن بأن هذا الإصلاح سيتوارث وسيحيي الأموات وسيدوم من جيل الى جيل الى الأبد.

ولا زال البعض يصر بأن الأوضاع كانت جيدة، و ليتها تعود، بحدود أنانية ضيقة تشابه سطحية هذا التطوير الهش الذي تكشف عن واقع لم يكن ليخف الا على أعمى البصيرة و الضمير.

*

دولة الكذب ومعضلة فقدان الثقة

د. سميرة مبيض

09/04/2017

موقع جيرون

إن أكبر معضلة تواجه السوريين اليوم هي فقدان بعضهم الثقة ببعض، وهي للحق كارثة، فهل نقدّر جحيم أن يفقد مجتمع إنساني الثقة، كلٌّ بحديث الآخر، محطمًا بذلك كل ما للكلمة من معنى ومشككًا في كل معلومة تصدر عن الآخر.

الكذب، هذه الصفة التي ذمّها موروثنا الإنساني بكل ما أورد من كتب وثقافات دينية وفلسفية، وهي الصفة التي تفرّد بها الإنسان عن بقية الكائنات، وهي الصفة التي قد لا تعني أشياء كثيرة في نطاق الحياة والدوافع الخاصة، أو في نطاق كونها صفة فردية غير معمّمة في المجتمع.

لكنها تصبح معضلة بالتأكيد إذا مرض بها مجتمع بأكثر من نصف أفراده، ولم ينج إلا من احتمى بقوقعة اجتماعية عازلة، عاجزة عن تحويل كل ما يقوله إلى مخالفة ما يفكر به في وعيه السليم، وهو المعنى الحقيقي للكذب، فهو بالمختصر ما يخالف فيه الكلام التفكير، بينما يفترض أن يكون طريقة للتعبير عنه.

لا بد من أن ننظر إلى الفائدة التي كان الكذب يُكسبها مؤيديه، وجعلت منه صفة مُكتسبة في تأقلم مع الوسط المحيط في المجتمع السوري خلال الفترة الماضية. ولعل أبرز صفات هذا الوسط أن الجميع كان خاضعًا للاستبداد، ويرزح تحت الظلم لكن كان عليه أن يُظهر الموافقة والتأييد محافظةً على حياته، فتشارك كثيرون في الكذبة الأكبر، وهي بالروح بالدم نفديك يا "رئيس"، بينما وعيهم يقول إنه نظام فاسد ظالم، وإنهم ضاقوا ذرعًا بكل هذا الضيق والظلم، وأن عليهم الصراخ: الشعب يريد إسقاط "الرئيس"، ويريد الحياة الكريمة، ويريد القيام بأي فعل يدل على عدم الموافقة على هذا الواقع، لكن ذلك لم يحدث، وعوضًا عنه استمرت الكذبة طويلًا.

من صفات هذا الوسط أيضًا، أنه اعتاد الظهور بمظهر المُصدِّق لأكاذيب الأسد، وكأنها حقائق، وربما تكون أكبر كذبة اعتاد السوريون التظاهر بتصديقها هي أنه حُكمٌ يرعى مصالح فئات الشعب من الكادحين والعمال والفلاحين، في حين هم كانوا أكثر الفئات المستغلّة إلى آخر يوم قبل الثورة السورية، ربما تكون الكذبة الثانية التي تظاهر السوريين بتصديقها طويلًا، هي كذبة المقاومة والممانعة، وشد الأحزمة، وحشد الجيوش لحروب التحرير، وليس انتهاء بكذبة التطوير والتحديث، وختامًا بكذبة عدم الاعتراف بالثورة السورية لمدة سبع سنوات.

ليس ذلك بشامل مجموع تتالي الأكاذيب العامة في أمد خمسين عامًا، وكان المجتمع يتأقلم مع تصديقها مُكرهًا مُتجاهلًا القاعدة الأهم، وهي أن الكذب على جهة ما تفترض حتمًا أنه ليس من الضروري احترامها والصدق معها، فلم يُدرك كثيرون إلى اليوم أن تنظيم الأسد لا يقيم وزنًا للشعب السوري، ولن يتوانى عن التضحية به كاملًا؛ لأجل بقاء مئة ألف موال له في السلطة.

لم يزل الكذب يمدُّ في عمر سلطة الأسد منذ بدء الثورة أيضًا، فهو من أدعى أن كل من يقف ضده إرهابي، وهو من أدعى أن تقرير منظمة العفو حول سجن صيدنايا ليس له أساس من الصحة، وهو من أدعى أن الهجوم الكيماوي الأول الذي شنه على غوطة دمشق كان من فعل الثوار ضد أطفال خُطفوا من مناطق أخرى، ثم أدعى أن القصف بالسلاح الكيماوي في خان شيخون نتج عن تفجير مخزن مُفترض للأسلحة الكيماوية للمعارضة. لكنه هنا لم يعد يكذب على الشعب السوري فحسب، وإنما على منظمات دولية وحكومات ومجتمع دولي، أي: يكذب فعليًا على ما يزيد على سبعة مليار إنسان. لا يخرج الأسد عن القاعدة، فالكذب ملح المستبدّين، لا تستقيم سلطاتهم بدونه، ولا يعني ذلك أن الدول الديمقراطية هي المدن الفاضلة، لكن لا تعميم ولا تشريع فيها للكذب، فإن شذَّ صوت يُعاكسه اثنان -في الأقل- من منظمات المجتمع المدني، أو من المعارضة، ما يعيد وضع التوازن دومًا؛ كي لا ينحرف عن المسار للمحافظة على الوعي الجمعي السليم الذي يحقق مصلحة المجتمع واستقراره.

فبإمكاننا بصدق شديد -إذن- أن نُسمّي دولة الأسد بدولة الكذب، قامت سلطته واستمرت على أساس الأكاذيب وحدها، الكذب من أجل إبقاء مجرم في السلطة، وهل من أفظع من هذا الدافع وهذه النتيجة.

كيف سيتجاوز السوريون هذه المعضلة المجتمعية في سياق ثورتهم الفكرية على عقود التجهيل، بدأ الأمر حتمًا منذ سقوط دولة الكذب وانكشاف فظائعها كافة، وسقوط جميع القيم المغلوطة التي زرعها هذا النهج من مكافأة الفاسد والنصاب

والمحتال، وتعزيز روح الأنانية والفردية، وكانت سبع سنوات من الصدمة الإنسانية المتواصلة والأذى الذي ألحقته سياسة الأنانية بكل سوري، من دون استثناء، كافية لوصل كثير من النفوس بوعيها من جديد، ومواجهة السوري لمجتمعات حديثة تثّمن القيم الإنسانية كان له دور مهم.

قد يعود السوريون يومًا إلى منح الثقة لأبناء بلدهم في عقود غير مرئية، فإن ارتد الأمر سلبًا مرة واثنتين وثلاثة وأصاب مرة، فتكون خطوة إلى الأمام تستحق المحاولة والمثابرة نحو استعادة القدرة على التعامل السليم الذي يعتمد على المعرفة والعلاقة الإنسانية قبل اعتماده على أسلوب استخباراتي، وفرضية القوالب الجاهزة، ونحو إدراك كون الإنسان فريد بنفسه، لم ولن يشبهه كائن آخر.

صعوداً ضد التيار

سميرة مبيض

2015/12/27

الأيام السورية

انجرف المشهد السوري منذ خمس سنوات مضت في تيارات لم تؤد بنا الا الى الهاوية سقوطاً، حيث نجد من جهة تيار طائفي هدفه زرع الكره وتحريك الفتنة والاقتتال بين المكونات السورية ليدّعي نهاية حماية الاستقرار عبر فروع المخابرات والعصا الأمنية ليوطد حكمه، ومن جهة أخرى تياراً يلبس ظاهراً رداء الديمقراطية و صهر المكونات بالوحدة الوطنية و يفرض فعلياً فكراً سياسياً دينياً يقصي كل من يخالفه ويحارب من لا يقبل بوطن ذو لون واحد.
كان لهذين التيارين التأثير الأكبر فيما آلت اليه الأمور الكارثية لمدة خمس سنوات، في حين بدا واضحاً أن المكونات السورية المتمايزة بالمرجعية الثقافية الدينية و القومية، و التي تكوّن حقيقة سوريا، لا تجد مكانها في أن تنصهر تحت لون واحد يحدده المال السياسي و حامل راية السلاح أو أن تحارب باسم الطائفة و السلطة.
لم يكن أي من هذه التيارات مؤاتياً للأغلبية المسالمة من الشعب السوري الذين بدؤوا ينتظمون في كيانات تعبر عن هوياتهم الجغرافية و الثقافية، مشكلين عبر كل كيان نواة متماسكة متفاهمة فيما بينها أولاً، لكي تكون قادرة على مد يد التعاضد و المواطنة نحو الآخر، ثم يتجمعون في كيانات أوسع تشبه الهوية السورية متعددة غير متحاربة و غير منصهرة و هي الكيانات الصاعدة اليوم نحو الخلاص حتماً فهي التي تمثل حقيقة سوريا، مكونات مجتمعية متعايشة و متمايزة، موجودة كما هي منضوية تحت راية وطنية.
أليس هو النموذج الأكثر واقعية عن سوريا كما هي على حقيقتها أجزاء لا تكتمل الا بتواجدها معاً و لا يصنع الواحد منها بمفرده وطناً...
يصعد اليوم هذا التصور المقارب للواقع السوري، في مواجهة هذه الصراعات التي يقودها دعاة الاقتتال و دعاة الهيمنة الفكرية، بقوة.
و لكن، و في ظل خلط المفاهيم و المعاني في سياق ما نعيشه من فوضى و دمار على جميع الصعد و مع سهولة توجيه الاتهامات السطحية و نشر مناظير مشوهة من قبل البعض، نجدهم ينتقدون هذه الكيانات الصاعدة باتباعها توجه طائفي، متناسيين أن المرجعية الثقافية أو القومية المختلفة لمكونات الشعب السوري حقيقة يتوجب احترامها فهي تمثل السوريين جميعاً، فليس هذا الواقع ما يتوجب محاربته و الغاؤه على العكس، فجهد كل مكون من جهته لحماية الوطن و النهوض به واجب و به تُحارب الطائفية و هو مصدر قوة جماعية لا مصدر ضعف.
أما الطائفية الحقيقية فهي أن تدّمر الأخر و تقصيه و أنت تبتسم بوجهه و تلقي عليه دروساً بالوطنية، الطائفية الحقيقية هي كلمة سخرية و كره تجاه الأخر في السر أو في العلن، الطائفية هي أن لا تقبل بمجرد التعاون مع الآخر لأنه مختلف.
محاربة الطائفية ليست بتجاهل موروثات ثقافية وانسانية تشكل مرجعية لأغلبية السوريين بل محاولة جمعها في اطار وطني جامع و ليس موحد، ضمن دولة مدنية تفصل الدين عن السياسة، مكونات متعاونة غير متحاربة و هنا يكمن الفرق، البدء هو بصدق الاعتراف بأننا مختلفين و لكننا قادرين على البناء و العيش معاً من أجل مستقبلنا جميعاً، اللاطائفية بالعمل و ليس بالقول، هي ما نحتاجه و نعمل عليه.

بين الحرب و العقلانية من المنتصر؟

سميرة مبيض

2015/10/3

الأيام السورية

تستمر دعوات السياسيين، معارضة و موالاة، للشعب السوري بضرورة محاربة الجيوش التي تتدفق على أرضه، باستخدام مصطلحات رنانة كسطر البطولات و رسم الملاحم و طرد الغزاة و غير ذلك... فلنتوقف قليلاً لنقرأ بعقلانية ما هي امكانيات من يتوجب على الشعب السوري محاربتهم، نجد ان بدأنا بالقوات الروسية أنها ثاني أكبر قوة مسلحة في العالم تتجاوز ميزانيتها الحربية 80 مليار دولار، دون أن ننسى امتلاكها للسلاح النووي، تليها القوات الايرانية بميزانية تتجاوز 25 مليار دولار و سعيها لامتلاك السلاح النووي، ثم ميليشيات حزب الله الممولة من ايران و النظام السوري و ميليشيات داعش التي سيطرت على ملايين الدولارات عبر سرقات البنوك وتهريب الآثار وبيع النفط السوري و العراقي، و ميليشيات عديدة أخرى ممولة خصيصاً للنشر التطرف الذي لا يمت للسوري بصلة، دون أن ننسى أن على الشعب السوري أيضاً مواجهة من يقتلون أخوتهم متبعين ظاهراً جيش الوطن و يخدمون باطناً النظام الاستبدادي المدعوم بدوره من ايران و روسيا...

هذا الشعب المدعو لخوض حرب شبه مستحيلة ضد أقطاب الشر مجتمعة، طالب بالحرية و الكرامة بسلمية دون سلاح، و بات في كل عائلة منه شهيد أو فقيد و مهاجر. من اين له ،هذا المقاتل الذي نطلب منه خوض الحرب ان يؤمن قوته بعد ان سُرق خير أرضه و نُهب رزقه، من اين له القدرة على مواجهة كل هذه القوى المدججة؟ و أي سلاح سيحمل و كل الأسلحة تابعة لأهداف لا تمت لمصلحته بصلة، و الأهم ما هي صلاحيات أي انسان يطلب منه أن يُحارب عن بعد آلاف الكيلومترات أو متربعاً في قصر محاطاً بمئة جندي و حارس...

لا يعني ذلك أن الاستسلام بل على العكس يعني الثورة، الحقيقة، السياسية و الشعبية. فأين هو دور السياسيين الوطنيين بإقناع العالم بأن في سوريا شعباً يستحق الحياة حراً كريماً، بإقناع المجتمع الدولي و الداخلي السوري بضرورة التخلي عن دعم نظام يوطد التطرف و الارهاب في المنطقة، و يقوي شوكة كل الدول الإرهابية و يفتح أبواب السجون و الحدود لداعش، و يدعو و يستجدي ضرب الاراضي السورية من قوات غريبة دفاعا عن نفسه و سلطته أين هي قدرتكم في اقناع الشعب السوري كاملاً، بالانضمام تحت كلمة الحق و نبذ الباطل.

أما آن لنا ان نوقف الدفع بالشباب السوري، موال و معارض، نحو هذه المحرقة، و نوقف سلب الأرض السورية، أما آن لنا ان نَعلم أن مأساة العصر الانسانية و الاخلاقية ترتبط بحكم جائر و تزول بزواله.

واجب كل من يعمل بالسياسة اليوم مساعدة السوريين على ايجاد حل و دعوتهم للاصطفاف صفاً واحداً بمواجهة من اوصلنا الى هذا الحال الذي لم و لن يسلم منه أحد.

ليس مقبولاً من أي سياسي دعوة شعب أعزل تجتاح اطفاله طائرات و براميل و سكاكين التطرف للمحاربة و المقاومة. لنتوجه الى المجتمع الدولي كشعب واحد يحق له طلب قوات حفظ السلام في أرض يقاتل عليها أكثر من عشر جنسيات مختلفة، شعب يضم رجال و نساء و اطفال وشيوخ و ليس شعباً مكوناً من فصائل مسلحة بمئة اسم و لون.

يبدو لي أن السوريين اكتفوا من الكلمات الرنانة التي تصف ملاحم بطولاتهم وهم يموتون قهراً و برداً...هم بحاجة لسياسيين يحاربون لأجلهم في أروقة السياسة لانتصار قضيتهم في الحرية و الكرامة لا لسياسيين يدعونهم للانخراط بحرب الألف عام التي قد تدوم الى أن يسقط آخر سوري حي على أرضه.

تجميد المجتمع المدني السوري

سميرة مبيض

2016 /07/31

الأيام السورية

تعتبر الثورة الفرنسية من الثورات التي غيرت وجه العالم و فرض الشعب الفرنسي نموذج الحياة الذي يعطي الأولوية للمواطن الفرنسي و لمصلحته فوق كل اعتبار و لازال يدافع بشراسة عن كل ما يمس بالحقوق الأساسية التي تضمن الحد الأدنى من العدالة الاجتماعية و المساواة. لم تكن ثورتهم لتنتصر من دون العامل الأهم و هو المجتمع المدني الذي انخرط بالثورة و رسم مسارها و حصد منجزاتها. فأين هو المجتمع المدني من الحراك السوري اليوم، النساء و المفكرين و العلماء و كل صاحب فكر مستنير.

انتظم معظم السوريون منذ بداية الثورة بما يعرف بمنظمات المجتمع المدني و التي بلغ تقدير عددها أكثر من ألفي منظمة في جميع أنحاء العالم، لكن هذا الانتظام ضمن المؤسسات المدنية لم يدفع قُدُماً بالثورة السورية بل أدى الى حالة تجميد السوريين بوضعية اللافعل أو الفعل اللامؤثر.

علماً أن هذا التجميد طال بالدرجة الأولى الكوادر المؤطرة للمجتمع من القادرين على تحقيق صلة الوصل بين السوريين و المجتمع الدولي و عوضاً عن أن تتشكل أطر المجتمع المدني هذه عامل ضغط باتجاه دعم الثورة السورية و مصلحة السوريين تحولت جميعها، الا بعض الاستثناءات، الى عوامل ضغط للإغاثة و المساعدات الإنسانية و تجمدت معظم الكفاءات في لعب هذا الدور الذي رغم أهميته يبقى ثانوياً أمام معالجة السبب الرئيسي الذي جعل من أبناء سوريا بحاجة للإغاثة و المساعدة و عدم السماح بأن تتحول الى نمط مستمر للحياة.

استهلك هذا الدور القسم الأكبر من جهود أصحاب الشهادات و الكفاءات و المتنورين السوريين في الداخل و المغترب مبتعدين تدريجياً عن دورهم الطبيعي الفاعل و المؤثر في الضغط الفكري و السياسي ضد النظام الاستبدادي و ضد الجهل و التطرف الديني و نحو تحرر سوريا و بناء دولة مدنية ديمقراطية.

فرغت صفوف الثورة، أو كادت من هذه الفئة التي ارتبطت و ارتهنت بحكم مواردها للحياد الاجباري، حل في مواقع الفراغ سريعاً فئات لا تملك المؤهلات اللازمة مما أدى لظهور عجز اداري، عجز بالعلاقات الديبلوماسية و اختراقات كبيرة و عشوائية واضحة في كل مفاصل المعارضة الرسمية.

بالمحصلة فقد حرمت الثورة من حاضنتها الطبيعية في المجتمع المدني السوري المعتدل و الرافعة الحقيقية لها بعد تجنيد آلاف السوريين في جيش الحياد هذا، يجعلنا ذلك نتساءل عن فعالية هذه المساعدات في حل مصائب السوريين فعلاً ام أنها ساهمت في زيادة مأساتهم و هي التي لا تتجاوز نسبة ضئيلة من أرباح الدول المانحة من بيع السلاح و من استجرار النفط السوري و من سرقات الآثار السورية.

سار الكثيرون بدوائر مفرغة في أماكنهم لمدة خمس سنوات وشكل المال المدني رديفاً للمال السياسي في تجميد حال الثورة السورية على وضعية القتل و الدمار و ساهم في تفكيك الشعب السوري و فاقت سلبياته إيجابياته بمراحل.

ليس الأمر بمنتهي هنا فيستطيع السوريون في مواقع التأثير المدني اليوم فرض وجهة نظرهم بضرورة انهاء حقبة الظلم و الوقوف بوجه الفكر الظلامي و اتباع مسار السلام العادل و المحاسبة للتقدم بمسار الثورة نحو مصلحة السوريين، فلم تنجح ثورة على مسار التاريخ دون شعبها المدني فلو قبل الفرنسيون يوماً بالبسكويت الملكي لكانوا لا زالوا يرزحون تحت ظلم الملك و حاشيته لكنهم طالبوا بخبز بلدهم حق مشروع لبناء أي دولة حرة.

عام الندم، أما الثورة فتستمر

سميرة مبيض

2016/10/26

كلنا شركاء

يبدو أن العام السادس للثورة السورية جاء ليدفع فيه كل طرف ثمن الاختيارات الخاطئة والرؤية وحيدة الجانب و تحجّر المواقف الذي أثقل كاهل السوريين لمدة خمسة أعوام و يُقرأ ذلك على عدة جوانب.

فعلى سبيل المثال يَختصرُ الموقف الذي يتخذه السوريون المعارضون من الحكومة التركية جزءاً كبيراً من انقسامهم و من معضلة الرؤية وحيدة الجانب التي يتبعون، فمنهم المهاجمين والناقدين لكل ما تقوم به تركيا على الحق كما على الباطل تحت اسم العلمانية، بحيث تبعثرت المصداقية في آراؤهم و بات يطغى عليها توجه النقد الأعمى، يقابلهم تماماً المادحين بعيون مغلقة تحت اسم السياسة الساعين في باطن الأمر لمصالح ضيقة تُفقد رأيهم هو الأخر قيمة الصواب.

خلال هذا العام جرت الكثير من الأحداث التي وضّحت المواقف لكلا الطرفين فُسّرت عبره البديهيات بالوقائع العملية، بأنه وبعيداً عن آمالهم فان تركيا تسير بحسب مسار يضمن استقرارها وهي البوصلة الوحيدة في تحركاتهم وذلك حقهم المشروع وتلك هي زاوية الرؤية التي كانت مُغيبة حصراً من الأطراف السورية عمداً أو سهواً.

لكن هذه ليست نقطة الانقسام الوحيدة حيث تعتبر القضية الكردية عامل تشرذم متعدد المحاور بين السوريين وليس اختلاف بالرأي فقط، حمل هذا العام أيضاً جواباً صريحاً على من دعم و نادى بالانفصال. تبين لمن استعاروا سلاحاً غريباً لا يمتلكون ذخيرته أنهم قاموا باختيار خاطئ سيسجله التاريخ بقسوة، اختيار دفع بهم لبناء مشاريع على رمال الآخرين المتحركة و زرع التعصب و حصاد الكره في المقابل و الندم حين لا ينفع، حين انهيار سراب كان جلياً للآخرين مقدار فشله و هشاشته.

تبعية سلاح الفصائل المقاتلة لخارج الوطن بالمال والفكر و الولاء، عامل آخر من عوامل الاختلاف السوري الذي تكشفت أعماق مساوئه هذا العام أيضاً فلم تُثبت الا بعض هذه الفصائل انتماءها لروح الثورة السورية. لكن هذا التسليح لم يظهر ثباتاً و فاعلية في العديد من المناطق التي شهدت صراعاً بين الاخوة من نفس الصف و قَتل المئات من السوريين باستخدام هذا السلاح نفسه الذي لم يكن قادراً على الوقوف بوجه تفريغ المناطق من أهلها أو على إيقاف التغيير الديموغرافي على أرض أهلها أحياء يرزقون.

مما يجعل التساؤل عن فاعلية الدور الذي كان منتظراً من هذا السلاح مطروحاً خصيصاً حين لم يحصد حاملوه الا انقسامات داخلية و خسائر في الأرض و البشر و الأهم فقدانهم ثقة السوريين بدورهم في الدفاع عن الحرية تحت رايتها.

من جهة أخرى كان حصاد الندم هذا أشد وطأة على المؤيدين أو الحياديين وأي فئة من المقيمين في مناطق النظام، فقد بيّن لهم التدخل الروسي والإيراني المتفاقم نموذجاً عن المستقبل الذي ينتظرهم فهم باتوا تحت وطأة احتلال مباشر، بدأت مظاهر ضغوطه اليومية المعاشة في تفاصيل الحياة تظهر لهم وان تباينت من منطقة لأخرى لكنهم يعرفون أنهم لم يعودوا يمتلكوا أمرهم، قرارهم، وقريبا أرضهم و رزقهم.

أدركوا أن وجود النظام وظيفياً لم يعد أكثر من قناة لتمرير مصالح الأخرين التي لن تتوافق بالضرورة مع مصالحهم. خوفهم من المستقبل بات أمر واقع والخيارات أمامهم محدودة اما الرحيل لمن استطاع أو البقاء لمن استطاع حيث أن الحد الأدنى من الحياة الكريمة لن يكون متاح.

كان لكل من هؤلاء سيف مسلط على فكره حال بينه وبين اتباع الطريق الصحيح بين إدراك ان مصلحة كل منهم تكمن في المصلحة المشتركة لهم جميعا فإما ان يتحقق الحد الادنى مما يعدل بين الجميع او لن يتحقق لأحدهم شيء. اليوم و بعد أن تبلورت المواقف و توضحت نتائج كارثية لرؤى الخاطئة، فليعذرني كل من يكابر بعد لكن الندم يطال كل من تشنج و تمسك بزاويته الحادة التي تزداد عليه ضيقاً ومن لا زال يؤمن بأن أي سلاح خارجي قادر على تحقيق مطالبه يذهب أبعد ممن يطلب السراب، و عليه العودة الى أرض العقلانية فوراً. فسلاح لا يصنعه شعب بعلمه و تقدمه لن يحميه بل سيحمي العلم صانعه.

ليس الندم حالة غير صحية على العكس، هو الحالة التي قد تدفع نحو البحث عن تغيير وضع ومسار وهو ما نحتاجه للانتقال لمنظور الرؤية الشاملة.

الرؤية الشاملة الشرط اللازم للحفاظ على الوجود السوري، حيث يتطلب الأمر حتماً طرح استراتيجية واضحة تتضمن رؤية سورية جامعة، ليس ذلك فحسب بل على هذه الرؤية أن تكون قادرة على اثبات نفسها ضمن الاستراتيجية الدولية للمنطقة و قادرة على الدفاع عن مصلحة السوريين وسط هذه الفوضى.

أما الندم الذي يطفو اليوم فيبدو صورة العجز أمام العائق الأول فقط والذي تبين أن تجاوزه هو الأكثر صعوبة على السوريين وهو الوقوف معاً من أجل سوريا وطن حر يجمعهم، لأجل من بقي فيها و من يأمل بالعودة اليها و من استشهد على أرضها و لأجلهم جميعاً فالثورة ستستمر.

ثورة بين المعجزة والمثابرة

سميرة مبيض

31/01/2016

موقع سوريات

منذ اليوم الأول للثورة السورية والكثيرون ينتظرون لحظة المعجزة التي ستحقق تطلعات الشعب بالحرية، الحقيقية، بعيداً عن التبعية لتيارات دينية أو التبعية لأطراف خارجية، حرية عادلة معتدلة. لكن هذه السنوات الخمس كشفت لنا ان الدرب لا يقتصر على مفهوم الحرية فها نحن نرى اليوم أن الوضع السوري هو في الحقيقة صراع فكري حضاري بكل تفاصيله. صراع سيدوم ويستمر الى أن يحل الفكر الحديث الذي صرخ ثورة، عوضاً عن القديم البالي الراضي بخنوع الكرامة للاستبداد و خنوع العقلانية للجهل و التطرف و استسلام الضمير للفساد و لتجاهل صوت الانسان في داخلنا.

صراع سيستمر الى أن يتمكن الفكر الحر العقلاني من العمل و لن يأتي الأمر بمعجزة أو بقرار سياسي أو حتى بسقوط النظام الاستبدادي، بل هو سيادة منهج فكري.

و انتصار الفكر لا يأتي الا بالمثابرة، فمن هو على حق ليس أمامه الا التقدم للأمام، فلن يستطيع الانسان الحر الرجوع بفكره والتقهقر من جديد تحت أي مسمى.

صراعنا هذا لن ينتهي بجيل واحد و لن نحصد نحن ثماره على كل حال، بل أجيال سوريا القادمة، حتى الذين هم اليوم خارجها، سيسألون غداً عن أصلهم، عن السوري، عن ما كان به و ما آل اليه و سيرتبط مصيرهم بمصير هذه الجذور حتماً.

فإما جذور ضاربة بالأرض وهامات شامخة و اما جذور مقتلعة و أفراد هائمة مشتتة. المثابرة هي التي ستضم في صفوف نفس النهج كل من حمل في نفسه بذرة الخير واستطاع الحفاظ عليها. المثابرة الى أن تميل كفة الميزان فتنتصر الثورة و بعدها يأتي دور الثبات للحفاظ على ما سيكتسب أمانة لأبنائنا و لا أظننا سنضل من جديد فمن يخرج من حفرة الجحيم سيتمسك بما أوصله للجنة طالما يملك عقله و ضميره.

شعلة بين التوقد والخبو

سميرة مبيض

2016/12/22

كلنا شركاء

في أصعب المراحل التي تمر فيها الثورة السورية، كما اللحظات التي تفصل بين توقد الشعلة و خبوها فان هي كانت متقدة لا تؤثر بها أعتى العواصف و لا ان كانت مطفأة أيضاً، لكنها اليوم جُذوة قد تطفئها نسمة و قد تحييها نسمة.

في هذه اللحظات يتخلى المنافقون سريعاً ويتمسك المخلصون هم من أيقنوا أن حرف مسار الثورة عن المطالبة بالحرية والكرامة الإنسانية لجميع السوريين مستحيل. فالعمل الأول الذي نحمل مسؤوليته جميعاُ اليوم لإيقاد هذه الجذوة هو قطع الصلة بين الثورة والإرهاب وهي الحجة الضعيفة التي تشرّع وجود قوى محتلة على الأراضي السورية وهي السلاح الأول للنظام في مهاجمة ثورة الحق.

ستتكاثر الاتهامات بالإرهاب فعليها يتكلون في اطفاء الثورة، اغتيالات، قنابل حية، أكل قلوب و قطع رؤوس و جميعهم سيصرخون » لأجل سوريا « بالباطل و سيكون الشاهد الفاصل كلمة حق فلا يبخل بها احد.

ها نحن في خطوة جديدة حاملها الأول هو مراجعة وتقييم لكل ما كان سبباً فيما آلت له الأمور، لا إعادة تدوير لما أثبت فشله من فكر متطرف نحو المنفعة الشخصية أو المذهبية أو القومية فكل سواء. فكل تطرف سيقود لتطرف مقابل و المحرقة ستطول على حساب أهلنا.

فإدراك الأخطاء جزء من الحل، وان كان الخلاف والتخلي والاقصاء والتخوين عنوان المرحلة السابقة فنتيجتها واضحة هي الفشل. ليكن عنوان المرحلة القادمة هو الحوار والبناء ومواجهة المشاكل لا الهروب منها فهي لن تفنى بتجاهلها حتماً بل ستبقى عائقاً أمام عودة السوريين للمسار الطبيعي لتطور الشعوب.

لنتوقف عند هذا المنعطف اذاً الكثير من الانحرافات، الانحراف نحو خطاب الكراهية الموجه بين السوريين، انحراف أصوات تريد التخلص من جميع من يخالفها وتحرق الجسور والأيدي الممدودة و انحراف من يواجه بالتخوين كل من ينتمي لمكون سوري مخالف له، انحراف التحليلات التي تطلق دون أرضية متينة تضلل الرأي العام أكثر من أن تنيره، انحراف الخطابات المتحجرة التي لا تعني آلام السوريين بشيء، انحراف من يدعو السوريين للقتال لآخر طفل منهم تحت قصف أعتى أنواع الصواريخ وهو بعيد عنهم آلاف الكيلومترات، انحراف صعود الأنانية و سقوط الوطن .

سوريا تتسع للجميع وتاريخها المجتمعي قدوة للمستقبل و قد بات جلياً لجميع الأطراف أنها لن تكون الا دولة مواطنة، تعددية و ديمقراطية قابلة لاحتواء التنوع المذهبي و القومي الذي فيها و تحقيق العدل و العدالة للجميع، على هذه الحتمية علينا أن نبني خطواتنا المستقبلية. فهل يعود من ضلّ الطريق الى صفوف الثورة و يعيد احياء قيمها الأولى، التي دفع ثمنها أوائل قادة الجيش الحر الوطنيين حياتهم و دفع ثمنها قادة الحراك المدني السلمي في الداخل السوري حياتهم أيضاً و دفع ثمنها السوريون مليون شهيد من أبنائهم و دفع ثمنها مئات ألوف المعتقلين صرخات و آلام لا تقاس، و دفع ثمنها ما يزيد عن عشرة مليون سوري استقرارهم و منازلهم و هويتهم و رزقهم و هجّروا، هم جميعاً يستحقون استمرارها فهي لم و لن تنطفأ لأجلهم.

استقلال الثورة

سميرة مبيض

2016 /06/19

الأيام السورية

كما ان انطلاق الثورة السورية حقيقة وواقع وبداياتها السلمية لا تقبل الانكار فكذلك وجود الحرب الطائفية و النزعات القومية على الأرض السورية حقيقة وواقع فرض على السوريين فرضاً، و حان الوقت اليوم لفصل ما تم جمعه لمدة خمسة سنوات قصداً أو سهواً تحت مفهوم واحد لتضييع استحقاق شعب بالمطالبة بحقوقه الأساسية وذلك ليس بإنكار وجود الخطأ فلا طائل من انكاره، بل بإدراكه و عزله عن مبادىء الثورة التي دفع السوريون ثمنها غالياً بما لم يعد يقبل بعد اليوم أي مهادنة أو مجاملة.

رفض الكثيرون استخدام مصطلح الحرب الطائفية رغم أنه بات مفروضاً علينا لأنه أمر واقع لا يمكننا الهروب منه طويلاً فأي صراع يعتمد في مرجعيته على خلافات مذهبية هو حرب طائفية و لا يخفى على أحد أنّ في سوريا اليوم صراع طائفي محتدم لكن ما غُفل ذِكره طويلاً في استخدام هذا المصطلح هو ان هذه الحرب الطائفية الواقعة هي امر منفصل تماماً عن الثورة السورية يربطهما فقط مكان و زمان واحد و يفصلهما الأفراد و الفكر الموّجِه و القوى المؤثرة الأساسية و الأساليب المتبعة و النتائج المنتظرة.

فمن حمل راية الثورة السورية وقيمها ليسوا هم أنفسهم من حملوا رايات الحرب الطائفية التي ظهرت بعد حوالي العام من بدء الثورة السورية.

الفارق الجوهري بين الثورة و غيرها من النزاعات على الأرض السورية هو الفارق بين السوري و غير السوري و الدور الذي لعبه كل من هذين التوجهين خلال السنوات الخمس السابقة، و هو مفتاح لنعرف حقيقة كيفية تسمية الأمور بمسمياتها دون أن نخشى تبعات ذلك و تمهيداً لفهم الأخطاء التي أوصلت بالسوريين لهذا الحال و البدء بعلاجها.

فمن رفع راية للحرية والكرامة السورية هم بالضرورة سوريون يحملون همَّ حياتهم ووطنهم و أهلهم أما من حمل راية حرب مذهبية فليس بالضرورة سورياً و ما حثّه على الاشتراك بهذه الحرب أيديولوجية عقائدية و لا يعنيه الشعب السوري ماضياً و حاضراً و لا مستقبلاً.

أما من حمل راية حرب عرقية و انشاء كيانات على الأرض السورية فهو ينتمي لقوميته أولاً و لم يكن هدفه في أي زمن تحرير الانسان السوري من نير الظلم.

أما النزاعات الأخرى إقليمية أو دولية، للهيمنة الاقتصادية و السياسية فليست سورية المنشأ و لا سورية المصب.

فالمؤشر الأول في انتماء أي حراك للثورة واضح لا لبس فيه هو انتماء لمصلحة الانسان السوري، لتحقيق كرامته و حريته المنشودة هو حراك يسعى للمضي قدماً بسوريا و مواطنيها للاستقرار و الازدهار و اعادة وضعها على المسار الطبيعي لتقدم الشعوب و الإنسانية وهي مصالح تتنافى مع الحرب الطائفية و مع الحرب العرقية و مع الحروب السياسية.

لذلك حان استقلال فكر الثورة عن كل ما سبق ليكمل مسار فريد تحمله نخبة إنسانية سورية قادرة على تجاوز الدين و العرق و المنشأ لأجل نهضة سورية شاملة لكل أبناءها لا بديل عنها الا اندثار تدريجي لحضارة التنوع متجسدة باندثار الهوية السورية.

لنبدأ من النهاية

سميرة مبيض

2017/03/18

كلنا شركاء

من المفيد دوما النظر الى نتائج أي أمر قبل أن نبحث في الطرق التي أدت للوصول الى هذه النتائج، يسمح ذلك بأن نكتشف أي خلل في الطريقة المتبعة للحصول على النتائج او تأثيرها الغير مباشر في ماهية هذه النتائج وذلك مهم عندما نبحث عن حقيقة أي امر، فالنتائج الخاطئة هي محصلة طرق خاطئة بالضرورة.

يراود السوريون اليوم يقين بأن النتائج التي يسعون للوصول اليها بدولة حرة، مدنية تعتمد على القانون والديمقراطية ليست هي النتائج التي تُفرض اليوم على ثورتهم. والا فان الستة أشهر السلمية الأولى من الثورة كانت طريقا كافية للوصول لأهدافهم المحقة و أنها حصلت أي بلد يمتلك فيه الشعب استقلاليته لأسقط الحكم فيه دون رجعة .

يلوم الكثيرون أنفسهم و يشعرون بالذنب لأنهم تعاطفوا مع من طالب بحرية و كرامة الانسان السوري، متجاهلين جوهر الأمر فالخطأ ليس بالنهوض بثورة سورية وهي أقل رد ممكن على خمسين عاماً من الظلم والهوان لمن امتلك كرامته و انسانيته، بل الخطأ هو الانحرافات التي فرضت قسراً على طريقنا و أدت الى نتائج اليوم.

لنفترض أن النتائج مغايرة لما نحن فيه، السيناريو البديل هو أن الحكم في الأماكن المحررة، و التي وصلت لأكثر من نصف الأراضي السورية في مرحلة ما، هو حكم سوري محرر من أي تمويل وتبعات خارجية و طبّق مبادئ دولة المواطنة و المساواة التي نادت بها الثورة و قدّم الخدمات التي تحقق الاستقرار للمواطن السوري و كان مثالاً عن ما يحلم به السوريين بالحد الأدنى مما هو متوفر للمواطنين في بلدان تحترم الإنسانية .

و لنفترض أنها مناطق آمنة فرضت عليها الحماية الدولية من الأمم المتحدة، كانت الثورة منتصرة اذا في طريقها الأساسي و نتائجه البديهية المنتظرة .

العوامل التي نقصت للوصول لهذه النتائج إذاً ليست في خطأ بمفهوم الثورة أو في تقاعس من السوريين الوطنيين أو الطريق الذي اختاروه بل في عاملين خارجين عن إرادة السوريين تماماً و هما

أولاً المال، العسكري، السياسي و المدني و الإعلامي، الخارجي المصدر، الذي لم يكن ساعيا لدعم السوريين الساعين للحفاظ على سوريا أرضاً واحدة و العبور بها و بشعبها للحرية و الديمقراطية، على العكس مثل هؤلاء كان التخوف منهم كبيراً، فكان يتم استبعادهم نهائياً من مواقع القيادة ضمن الأراضي المحررة من سلطة الأسد فتسلم المقاليد هناك لأغلبية ينقصها الوعي و يجرها التطرف و تطيع المانحين في شروطهم و يوضع الأخرون تحت امرتهم بقوة السلاح و المال. فالعامل السوري الوطني كان مغيبا تماما من هذه المعادلة.

ثانياً العامل الدولي، هو الذي يُفترض أن يلعب دور الجهة القادرة على فرض الأمان و السلم لكنه تخلى تماماً عن الشعب السوري و رضخ لأداة تجميد قاتلة و هي الفيتو في كل مرة كانت تطرح، و لو بشكل بروتوكولي، محاولات ادانة مجازر الأسد ضد السوريين.

مما جعل جميع أطراف الصراع غريبة عن الشعب السوري وباتت سوريا محتلة، من داعش و من يقاربها بالفكر بتمويل غير سوري و عناصر غير سورية، و محتلة من قوات تنظيم بتمويل غير سوري و عناصر غير سورية، و محتلة من قسد بهدف اقتطاع الشمال السوري بتمويل غير سوري و قوات غير سورية .

الثابت الأكيد اليوم هو أن سوريا محتلة والسوري فيها يدفع للرحيل عبر الهجرة النظامية بفيز وطلبات لجوء، أو عبر الباصات الخضر الى الحدود السورية، أو عبر البحر وقوارب الموت. الهدف هو أن يخرج السوريون من سوريا وهي النتيجة التي يدفع نحوها الجميع.

لنبدأ من هذه النهاية اذاً، علّنا نحفظ دماء سوريين لا زالوا على قيد الحياة وعلّنا نبقي بعض البيوت التي لم تتهدم فوق رؤوس سكانها ونبقي على أطفال سوريا يبنون المستقبل. لنبدأ من النهاية التي تدفع لها ثورة السوريين عبر كل هذا الانحراف، الخارجي المنشأ حصراً، لنبدأ من النهاية في مفاوضات بين الشعب السوري والعالم لنصل الى ضمان حقوقهم

في الحياة على أرضهم المستباحة، لضمان مصالحهم في هذه النهاية التي تسعى لها جميع الأطراف عبر شخوص تصنعها في مواقع سياسية او تصالحية أو مدنية أو غير ذلك. لتكن مكاشفة صريحة بين السوريين ومن يعبث بمصائرهم، للإجابة على سؤال كاف ووافٍ، لماذا حُرّفَ طريق ثورتنا، ما هي النتيجة المطلوبة من طريق التطرف المذهبي والقومي و المناطقي الذي يزرع قسراً في الأرض السورية؟

هل ستأتي مبادرة تيارات الإسلام السياسي؟

سميرة مبيض

27/01/2017

مدار اليوم

تتالت المبادرات الهادفة لإنقاذ سوريا بعد منعطف حلب وتوابعه السياسية والعسكرية، وبعد اتضاح معالم الاحتلال الذي ترزح تحت وطأته الأراضي السورية. فجاءت مبادرات سياسية تقتضي بإعادة هيكلة المعارضة، ومبادرات أخرى تسعى لجمع القوى الديمقراطية والعلمانية، وغيرها من المبادرات الشبابية، وتلك التي تدعو لمؤتمر وطني جامع، أو الداعية لسلام شامل في الشرق الأوسط و غير ذلك. لكننا لم نقرأ بعد مبادرة طرف الاسلام السياسي من المعارضة السورية، في رؤيته لمخرج من حالة العجز السياسي الحالية، و الذي يتحمل الجزء الأكبر من المسؤولية تجاهه.

أليس من الحكمة أن ينظر أصحاب هذا التوجه بواقعية إلى الوضع السياسي والعسكري اليوم، ونحن في مرحلة استحقاق وطني لا يعلو فيها عن انقاذ سوريا أي انتماء حزبي أو مذهبي، بل يكون مثل هذا الانتماء تضحية رخيصة بدماء من استشهدوا دفاعا عن الحرية والكرامة، وتفريطاً بوحدة الأراضي السورية و استقلالها.

وفي قراءة للوضع الحالي من هذا المنظور، سيتبين بوضوح النقاط التالية:

- كانت تجارب التأسيس لحكم ذو مرجعية سياسية إسلامية في كل من مصر وتونس فاشلة، بسبب عدة عوامل أهمها عدم التجانس الكبير في المكونات التي تشكل هذه المجتمعات، والتي لا يمكن احتواءها الا عبر نظام محايد للدين، يعتمد على المواطنة والقانون.

- كما أثبتت ست سنوات من الثورة في سوريا أن محاولات أسلمة الحراك العسكري والسياسي فشلت فشلاً ذريعاً، رغم كل الدعم المالي وضخ المقاتلين الذي وجه لهذا الهدف.

- و أثبت المجتمع المدني السوري، أنه قائم بشكل رئيسي على التنوع و رافض لأي شكل من اشكال التشدد المذهبي

- بينما أدت محاولات استئثار تيار الاسلام السياسي بالثورة، الى التخوف من عدم امكانية الوصول الى نظام حكم تعددي في المستقبل، ودفع ذلك المجتمع الدولي للتمسك بنظام الأسد، والانسياق وراء حجة عدم وجود بديل، وفقدان دعم الدول الاصدقاء لحقوق الشعب السوري بالديمقراطية والحرية، خوفاً من أن يؤول ذلك الى حكم لا يتوافق مع كافة المكونات السورية، ومع الرؤية السياسية العالمية لمنطقة الشرق الأوسط.

بناء على هذه الرؤى الواضحة، والتي لا يجوز تجاهلها بأي حال من الأحوال، فان مبادرة تيار الاسلام السياسي، إن وجدت يوماً، فيفترض بها أن تجيب على هذا الواقع، وتطرح حلولاً وطنية في هذه المرحلة المصيرية في تاريخ سوريا، والتي تتطلب مواقف على قدر المسؤولية منها مثلاً:

- أن تدرك هذه التيارات أن مستقبل سوريا، والانتهاء من حكم النظام الاستبدادي، مشترط بالانتقال نحو دولة مدنية تعددية، وكل ما يقف في وجه ذلك سيطيل من عمر بقاء النظام، كما حصل خلال ست سنوات.

- أن يوضع المسار الحزبي جانباً في القضايا الوطنية، ويتم التعامل من منطلق المصلحة السورية.

- بناء على ذلك، فإن انكفاء تيارات الإسلام السياسي عن العمل كجهة مستقلة، وانضوائها تحت تيار وطني جامع دون محاولة الاستئثار عليه بالتمويل أو بمنطق الأغلبية، وانصهارها ضمن حالة وطنية أوسع، هو المسار الوحيد الذي يضمن الخروج من حالة العجز السياسي الحالي للمعارضة السورية تجاه المجتمع الدولي.

من جهتها فإن بقية الكيانات السياسية الثورية السورية ستكون بمقابل مبادرة كهذه، إن وجدت، متحررة من مخاوف العمل السياسي المشترك مع هذه التيارات والذي اقتصر لغاية اليوم، على الاستحواذ التام على القرار السياسي للمعارضة.

سيسمح ذلك بإحداث تغيير على صعيد خارطة المعارضة السياسية، وسينعكس بالتأكيد على الصعيد الدولي، وقد يؤدي إلى انتزاع الاعتراف بوجود بديل كفوء لاستلام الحكم في سوريا، اليد العليا فيه للمواطنة و لضمان حقوق كل انسان سوري، فهل نأمل نهوض مبادرات الحس الوطني من جميع الأطراف، وتطبيقها العملي لوقف هذا الدمار العبثي أم عبثاً ننتظر؟.

السوريون، هم الثورة السورية

سميرة مبيض

2017 /03/29

الأيام السورية

من غير المجدي فكرياً الرد على الأقلام المأجورة لأنها لا تضيف أي فكر أو حقيقة بل تروّج بما دُجنت، لكن توثيق الثورة السورية عبر الأقلام الحرة واجب لا تهاون فيه لذلك أورد هذا الرد على مقال وارد في جريدة الحياة بتاريخ 27 آذار 2017 بعنوان ((أكراد سورية هم ما تبقى من ثورتها))

الواقع أن في سوريا اليوم نزاعات عدّة أهمها حرب طائفية و حرب عرقية ذو أبعاد عنصرية تم تحفيزها في بعض ضعفاء النفوس من الانفصاليين لا يمثلون الا فئة ضئيلة من السوريين الأكراد الوطنيين، نسبتهم هذه تقارب بضآلتها ما تمثله داعش و غيرها من الفصائل المتشددة من السوريين السنّة و تماثل بضآلتها ما يمثله الشبّيحة من بقية المكونات السورية.

أما السوريون، المؤمنون بوطن يجمعهم من كافة الطوائف و الاعراق، هم الثورة السورية منذ يومها الأول والى عامها السابع، بكل من بقي منهم حياً وبشهدائهم الذين قاربوا النصف مليون وبمعتقليهم في سجون كل متطرف سلطوي أم ديني أم قومي استقر على أرضها.

هم الذين يحملون راية الثورة لتحرير سوريا والفارق الجوهري بينهم و بين غيرهم هو الفارق بين السوري و غير السوري و هو مفتاح لنعرف حقيقة تسمية الأمور بمسمياتها فمن رفع راية للحرية والكرامة السورية هم سوريون يحملون همّ حياتهم ووطنهم و أهلهم أما من حمل راية حرب مذهبية أو قومية فما حثّه على الاشتراك بهذه الحرب الا أيديولوجية عقائدية و عرقية لا يعنيه الشعب السوري ماضياً و حاضراً و لا مستقبلاً.

فالمؤشر الأول في انتماء أي حراك للثورة واضح لا لبس فيه هو انتماء لمصلحة الانسان السوري، لتحقيق كرامته وحريته المنشودة هو حراك يسعى للمضي قدماً بسوريا ومواطنيها للاستقرار والازدهار واعادة وضعها على المسار الطبيعي لتقدم الشعوب والإنسانية وهي مصالح تتنافى مع الحرب الطائفية و مع الحرب العرقية.

فالصراع الطائفي والصراع العرقي محتدم على أرضنا كلاهما امر منفصل تماماً عن الثورة السورية يربطهما فقط مكان و زمان واحد و يفصلهما الأفراد و الفكر الموّجه و القوى المؤثرة الأساسية و الأساليب المتبعة و النتائج المنتظرة.

في سوريا ثورة واحدة سورية وأما البقية، إسلامية و شيعية و سنية و انفصالية كردية فهي ليست بثورات و ليست سورية بل هي ما أرادته الدول المانحة لحرف مسار الثورة السورية بمال خارجي مختلف المنشأ بحسب المصب، إسلامي أو شيعي أو كردي انفصالي كل لديه مورده و تبعيته.

بكونها موالية لنظام الأسد فيستحيل تسميتها ثورة عليه بل هي نسخ مستنسخة عنه فقط، تيارات شمولية اقصائية لم نر من عنصريتها بعد الا القليل فهي لم تتمكن بعد كما ترغب. و المستقبل سيكون شاهد حزين على مذابح سيستعيدها التاريخ في هذه المناطق المُدارة ذاتياً من قبل حزب واحد شمولي جديد، ضد المكونات الأخرى الموجودة هناك، فلا يؤمل عدل من حكم جائر و من لديه شك بذلك فليقرأ التاريخ جيداً.

أما الموارد و الثروات التي توزع بسخاء اليوم ستستنزف سريعاً هي الأخرى، و سترمى المنطقة بعدها لمصيرها، و معها سترمى البنادق المأجورة و الأقلام المأجورة أيضاً.

لن يبق الا عار من شاركوا بمجازر عنصرية ومن شارك بتقسيم وطن وسيبقى ندم لن ينفع لمن وقع ضحية قصر نظره وطمعه الآني.

بالتأكيد هي ليست تجربة جديدة فهي نسخة عن كل من النظام وداعش بتسمية جديدة تؤمن هي أيضاً بأنها باقية وتتمدد بحسب ما يقرر الممول لها والى حين أن يقرر غير ذلك و على كلا الحالتين نأسف لأنكم خسرتم مصداقيتكم، و وطنيتكم، و لم تؤمنوا بأنكم تستحقون الحرية حقاً و هي خسارة لا تعوّض.

سردية الثورة

سميرة مبيض

2016/05/ 30

أقام الائتلاف الوطني لقوى المعارضة ورشة عمل تحت عنوان خمس سنوات على الثورة السورية وقفة تقويمية، فيما يلي مختصر الرؤى و التصورات التقويمية التي قدمتها عبر ورقتي تقويم أداء المعارضة: طبيعة الثورة السورية:

طبيعة الثورة السورية:

قامت الثورة السورية حصيلة تراكم الظلم والهوان الإنساني والسياسي والاقتصادي والاجتماعي على الانسان السوري طيلة عقود، فهي في انطلاقتها ثورة شعب على نظام ديكتاتوري حرم السوريين أبسط الحقوق بالحرية الفكرية، بالازدهار الاقتصادي، بالحياة السياسية وبالكرامة الإنسانية.

حملت الثورة هذه المبادئ من بدايتها الى يومنا هذا، و قد ظهرت هذه المطالب بوضوح في بداية الثورة حين كان الصوت السلمي هو السائد.

المسار والتعقيدات:

على المستوى الداخلي السوري:

بعد بدايات الثورة السلمية ترافق ذلك بعنف مطلق من قبل النظام نحو المتظاهرين من عموم الشعب مما دفع بالعبور لمرحلة تسلح الثورة و واكب ذلك مجموعة من العوامل المؤثرة و هي:

استبعاد كافة رموز الحراك الثوري السلمي من قبل النظام عبر الاعتقال، القتل و التهجير

استبعاد كافة رموز الحراك الثوري السلمي من قبل المجموعات المسلحة أيضاً عبر الخطف أو القتل و التهديد و التخويف.

تحييد كافة شرائح العمل المدني واقصاءها عن مسار الثورة السياسي، عبر ربط تمويل مشترط للمنظمات المدنية السورية بالحيادية السياسية.

غياب كل أنواع الدعم عن الجيش السوري الحر و تسهيل الدعم للمجموعات المتطرفة تمهيداً لتحويل كامل التواجد العسكري الوطني الداعم للثورة نحو التطرف

تحول ممنهج لمجموعات الجيش الحر الوطنية لمجموعات مسلحة متطرفة مرتبطة بتمويل خارجي

تجييش طائفي لمختلف المكونات الاجتماعية، عبر اختلاق القصص وافتعال الحوادث التي تنشر رسائل الكره والتعصب وتعزز انقسام المجتمع على أسس طائفية

تدخل مجموعات متطرفة تملأ الفراغ الذي أخلفه غياب العنصر السلمي و تجر التواجد العسكري الوطني الداعم للثورة نحو التطرف

النتائج على المستوى الداخلي:

افراغ الداخل السوري من الحامل العسكري لفكر الثورة الوطني ومن الحامل البشري لفكر الثورة السلمي

تغير مواقف الدول من مسار الثورة:

شهدت المواقف الدولية تحولات رافقت مسار الثورة خلال خمس سنوات، فيما يلي النقاط الرئيسية للمسار الخارجي

حازت الثورة في بداياتها على دعم مجموعة من الدول، أصدقاء سوريا، في حين وقفت ضدها مباشرة روسيا و إيران و الصين بالإضافة لموقف مذبذب للولايات المتحدة الأميركية.

مع ظهور التوجهات المذهبية المتطرفة خلال الأعوام الثاني و الثالث من الثورة تراجع دعم الدول بشكل كبير و بدأ المجتمع الدولي يعتبر الثورة السورية حرباً أهلية و اتخذت الكثير من الدول موقف الحياد بينما تابعت كلاً من روسيا و ايران دعمها العسكري للنظام السوري.

أدى ذلك الى حصر المساعدات الدولية للثورة بالمساعدات الإنسانية و تحويل الاهتمام بالقضية السورية نحو قضية اللاجئين و الكوارث الإنسانية الناجمة عن الحصار و النزوح، مما أدى الى تجاوز الأسباب الرئيسية التي أدت لهذه الكوارث و حدث انسياق عالمي نحو التركيز حول هذه القضايا و تناسي الهدف الرئيسي من الثورة السورية و هو تغيير نظام الحكم من نظام استبدادي الى نظام ديمقراطي.

-النتائج على المستوى الخارجي:

تحول سوريا لساحة معارك إقليمية و دولية و تقاسم مصالح.

تنصل من علاج جذري لقضية اللاجئين و التهرب من تأمين مناطق آمنة لعودتهم و بقائهم في أرضهم.

المكونات السورية:

*** المكونات المذهبية:**

استطاع النظام الاستبدادي خلال سنوات حكمه الطويلة زرع الفتنة المذهبية ضمن المجتمع معتمداً، بشكل رئيسي، على التمييز الوظيفي و المنفعي في المجتمع.

خلال فترة الثورة، أوغل النظام في التحريض الطائفي، متابعاً ما بدأه منذ عقود من قطع الصلات بين المكونات السورية و ساهم بخلق صورة مشوهة عن الجزء الثائر من الشعب.

ساهم ظهور داعش في وضع ملامح لهذه الصورة المشوهة التي يخلقها النظام لترهيب السوريين

ساهمت ظروف الحرب و تقطيع أوصال البلد الى خلق حالة من الانفصال الإنساني بين هذه المكونات بحسب مناطق الإقامة و الخاضعة للنظام او المناطق المحررة أو مناطق داعش، و تأسست حالة خوف مسبق من الآخر.

أدى ادعاء النظام السوري حمايته للأقليات لوضع هذه المكونات الأخرى في خطر مضاعف و ذلك عبر توريطها بجرائمه بشكل اعتباطي بافتراض موافقة المكون المسيحي أو العلوي، على قتل الأطفال و هدم المدن و اعتبار هذا السبيل هو الوحيد للحفاظ على بقائهم في وطنهم و عدم السماح لهم بالتفكير بحلول بديلة تضمن بالضرورة تغيير النظام.

**** المكونات القومية:**

لعب الموقف الانفصالي الذي اتخذه قسم من الأكراد دوراً شديد السلبية نحو مسار الثورة السورية حيث تم تحوير أهداف الثورة لدى حزب البي واي دي الممثل لهذا التيار من المطالبة بحرية الشعب السوري الى المطالبة بإنشاء كيان كردي و بدأت معالمه عبر انشاء مناطق إدارة ذاتية من طرف واحد

بالرغم من عدم وجود التفاف حاشد للسوريين الأكراد حول هذا التوجه لكننا نلحظ دعم دولي للأحزاب الكردية ذات التوجه الانفصالي مقابل تهميش الأحزاب الكردية المعتدلة القادرة على بناء سوريا الغد دولة مواطنة لجميع السوريين.

توجه هذا الموقف الانفصالي نحو التطرف العنصري القومي الذي يتسم بالتهجير، الاقصاء و انهاء كل القوميات الأخرى في المنطقة بما يدفع نحو حرب أهلية قد تدوم لسنين و تكلف السوريين حياة آلاف الشهداء

لم نشهد أي توجهات انفصالية عند المكونات القومية الأخرى و التي لا يتعارض انتماؤها السوري مع الانتماء القومي الأضيق.

النتائج على مستوى المكونات السورية:

تفكك مجتمعي عميق على أسس مذهبية و قومية.

تجذر حالة خوف و فقدان ثقة من الآخر.

تأسيس لحرب أهلية طويلة الأمد بين المكونات القومية.

العمل السياسي:

انعكس غياب الحياة السياسية السورية لفترة عقود بشكل واضح على تنظيم المعارضة السورية، حيث اتسم العمل السياسي خلال السنوات الخمس الماضية بالنقاط السلبية الاجمالية التالية

عدم وجود تمويل وطني مستدام، مما أدى الى ارتباط الكتل السياسية الرئيسية بمحاور خارجية من حيث التمويل

نشوء عدد كبير من التكتلات المعارضة و تجمُّع توجهات غير متجانسة ضمن الكتل الواحدة بحكم عدم وضوح الرؤى السياسية و الأهداف مما نتج عنه فشل و تفكك سريع لبعض التكتلات

العداوة الشديدة بين التكتلات المعارضة بحيث تصرفت على أساس المنافسة و المكاسب السياسية في حين أن مرحلة الثورة لا تُحمَّل أي مكاسب سياسية بل يفترض أن تَحمِل هدف واحد هو العبور بالشعب السوري للديمقراطية التي ستسمح للتيارات السياسية السليمة بالنشوء و الاستقرار في سوريا لاحقاً.

الائتلاف

يجمع الائتلاف طيف جيد من الكيانات الثورية السورية و هو يمثل كيان رسمي معترف به دولياً لكن هذه التجربة اتسمت بمناحي سلبية عديدة منها:

اقصاء و تهميش منابر المعارضة السورية الاخرى، و التي تعتبر حاملة و داعمة لثوابت الثورة السورية مما ساهم في زيادة انقسام المعارضة.

اتباع معايير غير سليمة بالتأسيس بالاعتماد على مبادئ الوساطة و المصالح بعيداً عن المعايير الوطنية و المهنية فاختلط فيه العمل السياسي بالعمل الربحي و المنفعي.

أهمل الائتلاف التوجه بخطابه السياسي نحو الداخل السوري و لمعظم فئات الشعب المحيَّدة عن تقرير مصير سوريا من كافة المكونات.

تغييب كبير لعنصر الشباب و المرأة في مراكز اخذ القرار.

سادت ضمن الائتلاف الخلافات الشخصية التي بدت و كأنها تتعدى على الهدف الرئيسي لتأسيسه بالوقت و الجهد و التأثير الإعلامي المفترض من كيان بهذه الأهمية.

النتائج: خلقت النقاط سابقة الذكر صورة سلبية جداً عن هذا الكيان مما أساء للدور الرئيسي للائتلاف كحامل سياسي لفكر الثورة السورية و بدا عاجزاً عن تحقيق التفاف شعبي حوله و عاجزاً عن اثبات استحقاقات الثورة على الصعيد الدولي.

العسكرة وموقعها:

كان تحول الثورة السورية للعسكرة تطوراً بديهياً فرضه العنف غير المسبوق الذي واجه به النظام مظاهرات الشعب السوري المطالبة بالتغيير الديمقراطي لكن هذا التسليح لم يتمكن من تمثيل الثورة السورية خلال السنوات الخمس الماضية للأسباب التالية:

تغييب المسار السلمي الرديف و الموازن للمسار العسكري.

دعم خارجي للجهات العسكرية المتطرفة و تهميش الجهات المعتدلة الحاملة للفكر الوطني

ارتباط التمويل الخارجي بتوجه الكتائب نحو أسلمة الثورة و تحويلها من ثورة شعبية الى ثورة مذهبية بما لا يوافق فكر الأغلبية من الشعب السوري.

دخول عناصر مسلحة غير سورية تحمل فكر متطرف.

خلق دولة التنظيم التي ساهت بتشويه عميق للثورة السورية.

الدور الإقليمي والدولي:

الدور الإقليمي:

فتحت الثورة السورية باب المخاوف الداخلية لكل دول المنطقة ومنها:

مخاوف مبنية على الصراعات المذهبية بشكل رئيسي

مخاوف ناشئة عن التباينات القومية داخل بعض الدول

يضاف لهذه المخاوف

الصراع الاقتصادي حول موارد المياه والطاقة في المنطقة.

مطامع بالتمدد و السيطرة على مناطق نفوذ جديدة.

أدت هذه المخاوف والمطامع الى تأثيرات سلبية للدول الاقليمية على الثورة حيث باتت الدول المحيطة تدعم اما النظام أو الثوار ليس بالاعتماد على أحقية حامل القضية بل بالاعتماد على عوامل بعيدة تماماً عن قضية الشعب السوري.

الدور الدولي:

تؤثر في السياسات الخارجية مجموعة من التعقيدات التي تترافق بتعقيدات مسار الثورة و أشير لها سابقاً في هذه الورقة، تضاف اليها مجموعة من المؤثرات منها:

مطامع سياسية بلعب دور سياسي على الصعيد الدولي والتي تشكل القضية السورية ساحة هامة بها اليوم.

وجود مخاوف من تتالي سقوط الأنظمة الاستبدادية بتدخل خارجي.

وجود مطامع في مكامن الطاقة وخطوط نقلها في سوريا.

وجود مكاسب كبيرة من بيع الأسلحة في الحرب السورية سابقة او لاحقة الدفع.

مخاوف من تنامي نظام إسلامي في المنطقة.

رؤى و تصورات تقويمية

منطلقات الثورة:

تعتبر التشوهات التي طالت الثورة السورية شديدة التأثير وغطت على الملامح الأساسية لانطلاقها على المستوى الداخلي و الخارجي مما يجعل أهم خطوة تقويمية هي إعادة اظهار منطلقات الثورة أو بالأحرى احتياجات الشعب السوري، و التي دفعته للنهوض عبر الخطوات العملية التالية:

التأسيس لميثاق محدد لثوابت الثورة و للمطالب الرئيسية للشعب السوري.

دعوة الى انضواء الجهات الفاعلة الرئيسية في الثورة السورية تحت ميثاق واحد.

دعوة لجميع فئات الشعب السوري المحيّدة اليوم للمساهمة بتحديد هذه ثوابت و احتياجات الحراك السوري اعتماداً على مبدأ الحاجة الماسة للتغيير و التطور و استحالة التقهقر لمرحلة ما قبل الثورة.

تقويم أداء المعارضة:

يعتبر انقسام المعارضة و تنازع أفرادها عامل أساسي في إطالة أمد معاناة الشعب السوري و بناء عليه يتحتم خلق مبادرة وطنية لدعوة حقيقية و فاعلة لتوحيد قوى الثورة.

اعتماد الشفافية المالية في معاملات كيانات المعارضة ووضع كافة الوثائق المالية تحت تصرف الرأي العام السوري

انشاء لجنة نقد و تطوير العمل و الأداء ضمن كل كيان معارض، تقترح تطور العمل بناء على تطور احتياجات السوريين، تغييرات في البنية و العمل.

خلق أدوات لتحرير القرار السوري من الارتهانات الخارجية عبر تفعيل عمل سياسي شامل يتناول النقاط التالية:

تقديم خطط سياسية سورية تعتمد على دراسات سليمة تأخذ بعين الاعتبار المصالح الإقليمية و الدولية التي لا تتعارض مع مصلحة الشعب السوري و تؤسس عليها.

انشاء تحالفات تتجاوز المصالح الآنية الفردية و تعتمد على مصالح مستقبلية للدولة السورية.

كسب احترام الشعب السوري عبر الالتزام بقضيته و مصالحه و نبذ كل توجه ربحي من وراء معاناة الشعب السوري.

رفض الآلية المتبعة بفرض اسماء، من قبل أي دول خارجية على أي كيان ممثل رسمي للمعارضة و السعي لضم السوريين لصفوف المعارضة انطلاقاً من فكرهم و البرامج التي يحملونها لمستقبل سوريا.

عدم الانسياق وراء تحويل القضية السورية لقضية لاجئين و كوارث إنسانية و التمسك بحل سياسي للتغيير الجذري لنظام الحكم في سوريا مما سيحل كافة المشاكل المتعلقة به من لجوء و اعتقال و تهجير.

اظهار احترام سوري للسوري ضمن كيانات المعارضة و أسلوب العمل ليسمح ذلك باكتساب الاحترام الدولي للمعارضة

دمج سريع لعناصر شابة ثورية ضمن صفوف المعارضة وعدم تجميد قدراتهم وطاقاتهم فهم العنصر الفاعل والمؤثر في مستقبل الثورة ومساراتها

افساح المجال الحقيقي لتأخذ المرأة السورية دورها الفاعل في مراكز اتخاذ القرار، انطلاقاً من الضرورة القصوى لتحقيق هذه الخطوة و ليس من باب المجاملات و الالتزام الصوري بقرارات أممية.

احياء و دعم التوجه الإنساني الأخلاقي في العمل السياسي السوري، انطلاقاً من الحاجة الماسة المباشرة لإعادة بناء قيم مجتمعية سليمة بعد الدمار الذي حلّ بهذه المنظومة.

نبذ كافة محاولات التقسيم، بالاعتماد الواقعي على عدم قابلية أي جزء جغرافي من سوريا للحياة بشكل منفصل و تقديم مقترحات سورية حول مشروع الإدارة اللامركزية عبر دراسات شاملة و سليمة حول هذه المقترحات تأخذ بعين الاعتبار ازدهار و استقرار كافة المناطق السورية.

في واقعية المصلحة السورية

سميرة مبيض

06/05/2017

كلنا شركاء

بالنظر لواقع الصراعات على الأرض السورية اليوم، والتي تسربت في تصدعات ثورة السوريين ضد سلطة الأسد، نجد خمسة محاور صراع، على الأقل، يذهب كل منها باتجاه بما يخلق بينهم ثقب أسود عادم لمصلحة الشعب السوري في مقابل هذه الصراعات التي تستخدم الأرض السورية كإطار مكاني لها والشباب السوري كوقود حرب و منها ; صراع قومي عربي / فارسي و عربي /كردي متعدد المحاور الإقليمية. صراع طائفي داخلي اسلامي متعدد المحاور الإقليمية. صراع أيديولوجي بين تيارات إسلامية متعدد المحاور الإقليمية. صراع أيديولوجي علماني/ إسلامي ذو بعد دولي. وأخيراً صراع اقتصادي استراتيجي ذو بعد دولي.

أين هي مصلحة الشعب السوري في خضام خريطة الصراعات هذه؟ هو السؤال الأول الذي يجب أن يطرحه كل سوري على نفسه بواقعية ويسعى للدفع نحو ضمان البقاء والاستمرارية للأجيال السورية القادمة ولن يكون ذلك بالانضواء تحت أي اقتتال بالوكالة عن أي من هذه الأطراف، فسوريا ليست فردية الهوية بل هي مزيج من المكونات القومية والمذهبية التي قد تفني بعضها ذاتياً في صراعات من هذا النوع .

في الواقعية السورية علينا بداية تحديد العداء الأشد خطراً تجاه السوريين من بين كل ما يحيط بنا لمجابهته عبر تحالفات مستقبلية بعد الأسد وليس الدخول في مواجهة كافة القوى وخسارة أي حليف ممكن. لأن الواقعية السورية تفرض أيضاً إدراك الضعف الذي نحن فيه، فسوريا اليوم لا تمتلك جيشا يدافع عن القيم الوطنية الحاملة لمصلحة الانسان السوري ولا تمتلك سلاح غير مُرتهن. فما هي الا ميليشيات تحمي الأسد ويمولها داعموه من جهة وفصائل تدافع عن أيديولوجية دينية ويمولها داعموها من جهة أخرى وميليشيات ذو بعد قومي تسعى لاقتطاع جزء من سوريا ويمولها مستخدموها من جهة ثالثة .

جميعها تدفع بأبناء البلد للموت مجاناً، بين هؤلاء بعض القوى الوطنية التي لا تملك أي تأثير حقيقي فلا اعتماد إذا على أي سلاح. و لا اعتماد على السياسة اليوم أيضاً فلا الأسد ولا المعارضة يستطيعون إيقاف صاروخ واحد متجه لهدم بيت سوري و قتل كل سكانه، ولا يملك كلاهما أي قرار سياسي و على السوريين إدراك ذلك والعمل بناء عليه.

فالاعتماد الأقوى للسوريين هو بتنظيم صفوفهم دون ولاءات مسبقة بما يضمن حقوقهم وبقائهم على أرض سوريا، فأكثر ما افتقدته الثورة خلال سبع سنوات هو تنظيم اداري في كيانات سياسية تستمد شرعيتها من قاعدة حقيقية واقعية تعكس مطالب ومصالح من نهضوا بالثورة السورية عوضاً عن أجسام سياسية مصطنعة برؤى غير سورية.

فالمتغير الأهم اليوم هو أننا بتنا أمام استحقاق هام يتسارع قدومه وهو تسيير شؤون سوريا بهدف تحقيق الانتقال السياسي كاملاً، والمعارضة الرسمية غير مهيأة لمثل هذا الاستحقاق. فالخيار إذا هو بين الفراغ السياسي المرتبط بالسقوط في حالة العشوائية والانفلات والفوضى والتسليم للمجهول التي يتوجس منها الجميع والتي تؤدي الى تأخير خلاص السوريين من مآسي الحرب والتهجير والدمار والموت اليومي وبين تنظيم الصفوف متجاوزين هذا الجمود واتخاذ المبادرات الفاعلة التي تؤكد أن السوريين قادرين على التهيئة للمرحلة الانتقالية بعد الأسد على عكس الصورة التي أظهرها من تصدر المشهد لسنوات.

فان لم يكن هذا التنظيم موجودا وقادراً على تحقيق المطلوب منه فسيفرض الواقع على السوريين بدائل قد لا تناسبهم ولن يكون رفضها خيارا متاحاً. وعليه فلا يفترض بأي مبادرات واقعية تسعى لمصلحة السوريين في هذه المرحلة أن تحمل أي فكر حزبي أو قومي أو طائفي منفّر بل تكون مبادرات جامعة تنظيمية تعتمد على استقرار شؤون السوريين واتخاذ كل منهم دوره الفاعل في محيطه بكونه مواطن سوري متساو مع أقرانه داعم لهذا الاستقرار لما فيه من خير لنفسه ولمجتمعه المحلي و منه لمصلحة سوريا. مبادرات تنظيم اداري وظيفي عبر شبكات متقاربة بالإطار المهني والإطار المكاني يبدأ من القاعدة وينتج السوريين أنفسهم ممثلين حقيقين عنهم من بين صفوفهم ليكونوا أوصياء على مصلحتهم وأرضهم أولاً في ظل أي متغيرات إقليمية ستفرض بقوة السلاح.

لن يستقيم الأمر دون الاتفاق على قضايا جوهرية، أساسية تبدي فيها كافة الجهات والكيانات المنضوية تحت مطلب التغيير السياسي في سوريا موقفاً واضحاً، ثابتاً -على الأقل خلال فترة العبور بسوريا من عنق الزجاجة-ولحين الوصول لمرحلة استقرار تسمح بنشوء تيارات فكرية وسياسية تختلف أو تتوافق بما يخدم مصلحة السوريين.

من بين هذه القضايا المؤثرة فعلياً في مستقبل سوريا يجب تحديد موقف واضح من النقاط التالية:

●طبيعة نظام الحكم المستقبلي وموقف واضح نحو وحدة الأراضي السورية

●موقف واضح من الفصائل المسلحة التي تتبع فكر متشدد، مذهبي أو قومي

●رؤية واضحة حول كيفية ادارة التنوع الثقافي بشقيه الاثني والمذهبي في سوريا بما يضمن التشاركية في الحكم

●موقف من وجود ميليشيات خارجية على الأراضي السورية

●توجيه العلاقات مع الدول الإقليمية والدول المؤثرة في الشأن السوري نحو المصلحة المشتركة عوضاً عن تحقيق مصالح الدول على حساب مصالح السوريين.

أما الهدف الموحد فهو تحقيق الاستقرار الإداري والتنظيمي للعبور من دولة الأسد نحو دولة سورية.

ان الالتقاء في هذه النقاط الخمس والهدف الموحد سيسمح بالانتقال التدريجي من مجموعات عمل محدودة في مستوى تنظيمي أول الى اتحاد تجمعات تضم ممثلين عن كل المجموعات (المهنية/ المحلية) في تسلسل هرمي تمثيلي وظيفي قادر على إدارة مؤسسات الدولة مستقبلاً وصولاً الى هيئة متكاملة تمثل كافة القطاعات والمناطق السورية وتكون بذلك قادرة على إطلاق مؤتمر وطني جامع على أرضية واقعية صلبة وهو أشد ما نحتاجه بعيداً عن التسلسل السلطوي المنفعي غير المنتج السائد اليوم.

قالوا إنَّ الثورة قد هُزمت!

سميرة مبيض

2017 08/06

موقع جيرون

شكّل سقوط حلب، في نهاية عام 2016، تاريخًا مهمًا في مسار الثورة السورية؛ إذ تتالت بعده خسائر عسكرية وسياسية، وظهر بشكل واضح فشلُ الكيانات التي تصدرت المشهد المعارض في مهمتها بالسير بثورة الشعب السوري إلى النصر؛ مما قاد الكثيرين إلى الإعلان أن الثورة هُزمت، بموازاة مقولة (خلصت وفشلت) التي أطلقها النظام في بداية الحراك السوري ساعيًا لاستباق استمراريته، لكنه فشل في ذلك واستمر الحراك قُدمًا.

كان سلاح النظام هو اختصار الثورة بالإسلاميين، وإنكار كونها حراكًا شعبيًا محقًا ونهضةً فكريةً شاملةً، وهو المطب الذي يقع فيه اليوم كلّ من يُعلن أن الثورة هُزِمت، رابطًا إياها بالتيار الإسلامي، ومتجاهلًا كافة فئات الثورة الأخرى من أحزاب وكيانات وسياسيين مستقلّين وناشطين في الحراك المدني السلمي وإعلاميين وكتّاب وشعراء وفنانين وذوي المعتقلين والمغيبين والشهداء والكثيرين غيرهم ممن ينتمون إلى الثورة السورية ولا ينتمون إلى التيار الإسلامي.

يعتقد البعض إذًا أن الثورة هُزمت، في حين أن يقظة سياسية مهمة قد برزت بعد هذا التاريخ أيضًا؛ فقد أدرك الحراكُ الثوري -معظمُه- أنّ التشكيلات السياسية التي تصدرت المشهد واحتلته تمامًا فشلت فشلًا ذريعًا، وأنها اتّبعت استراتيجيات خاطئة، أساسها مصالح فردية أو حزبية أو شللية، وبمجملها مصالح الدول الداعمة ماليًا، على حساب مصلحة السوريين وثورتهم، وكانت هذه اليقظة كافية لانطلاق عدد لافت من المبادرات الوطنية، ذاتية المنشأ، غير مدفوع بها من أي جهة خارجية، وغير خاضعة للمال السياسي، وبعيدة عن أي أجندة دولية، وقائمة على حوامل سورية نزيهة -قولًا وفعلًا وعملًا- ومعتدلة بمنظورها الشامل لسورية خالية من الأسد، وخالية من كل تطرف مذهبي أو قومي، وجامعة لأبنائها محققة طموحهم وحقهم في دولة القانون الرافعة للعدالة والكرامة الإنسانية.

جاءت حوامل هذه المبادرات من شخصيات ذات بعد اجتماعي، سياسي من بين صفوف السوريين، ولم تهبط عليهم بمظلات، ولم تنطلق بمفرقعات إعلامية دولية، بل عبّرت عن تطلعات حقيقة، ورأبت الشرخ الذي سببه متصدّرو المشهد بين الداخل والخارج، وكأنها خطوات تأسيسية متأخرة خمسة أعوام على الأقل، ممن وضعوا ثقتهم في غير مكانها، وتخلّوا عن أدوارهم في المراحل الأولى. خطوات تسير بتأنٍ وثبات، وتستجمع الآراء والتوافقات، فتزداد قوة.

كذلك رافق سنوات الثورة السبعة نهوضٌ لافت في تحرك الوعي بين مختلف شرائح السوريين، تناول كافة المواضيع الإشكالية التي بقيت دفينة طيلة عقود ومنها حرية التعبير، حقوق التديّن واللا تديّن، مفهوم العلمانية، التوعية الدستورية، التنوير الديني، التطرف وقبول الآخر، وعشرات الجوانب الثقافية والفكرية التي كانت قد دفنت تمامًا في مرحلة سلطة الأسد، بدأت تأخذ مكانها الطبيعي في وعي السوريين. الثورة الفكرية الناهضة بمفاهيم حقوق الإنسان تسير إذًا بخطى ثابتة ضمن المجتمع، وهي ثورة لا تُهزم.

طفت على السطح -بفضل الثورة أيضًا- معالمُ الاحتلال الإيراني الذي كان يتغلغل في مفاصل الحياة في سورية بصمت، منذ استلام الأسد السلطة منذ خمسة عقود، وقامت الثورة بكشفه وبإظهار الوجه المتطرف لميليشياته للعلن، ولن يكون ذلك دون أثر مستقبلي، كما تبلورت معالم الأطماع الاقتصادية في سورية، وتكشّفت عقود استثمار الثروات الطبيعية، وهي اتفاقات كان النظام يعقدها عادة بالسر كثمن يُقابل بقاءه في السلطة، وباتت اليوم مكشوفة لمواليه قبل معارضيه، وتفتح المجال للتفكير بحلول استراتيجية تضمن مصالح السوريين بديلًا عن مصالح عائلة الأسد في هذه الثروات المنهوبة، وجميعها أمور كان للثورة السورية الفضل في إظهارها للعلن، ولولاها لبقي السوريون شعبًا تُستباح أرضه ورزقه ويُقمع ويُهان ويُخدع بحجج واهية.

في كل ما سبق هزيمة للأسد، وليس ذلك فحسب، فلم يقتصر تأثير الثورة على الجهات الرافضة لحكمه، بل نرصد أيضًا إشهار أحزاب تحمل بوضوح أفكار المواطنة والكرامة، ووجود أصوات تنتقد وتواجه وتُطالب بمطالب المواطن السوري، وتتطور بشكل لافت لتبني أفكار من صلب الثورة السورية ثورة حقوق الإنسان.

شهدنا في هذا العام أيضًا تصريحات تتهم نظام الأسد بوضوح بارتكاب مجازر إنسانية ضد شعب أعزل صادرة من رؤساء دول عظمى، وتقليلًا من شأنه إلى مرتبة اللا وجود، إشارات لم نكن نعتقد بإمكانية إطلاقها قبل الثورة السورية، على الرغم من أن نظام الأسد لم يتوقف عن انتهاك حقوق الإنسان منذ استلامه السلطة.

الثورة لم تُهزم إذًا، ولم يَحِن وقت الحكم على نتائجها بعد، فما هُزم مؤخرًا هو محاولة سيطرة الجولاني والبغدادي والمهاجرين الزاحفين إلى أرض سورية، على حراك السوريين، ونجت منهم الثورة. أما من يعتقد أنها قد تُهزم بعد ذلك فهو أبعد ما يكون عن إدراك دماء البشر التي سُفكت، وعذابات المعتقلين، وعن إدراك مستقبل أطفال افترشوا الخيم والطرقات، وعن فهم الانتهاكات الإنسانية التي حصلت بكل صورها. لا انهزام في الأفق، بل مطلب ثابت بمحاكمة كل مجرم، وأولهم الأسد وعصبته، فالثورة لن تنتهي إلا بإحقاق العدل الذي من أجله قامت.

أن تُقتلع من أرضك لا يعني أن تندثر

سميرة مبيض

2017/09/10

جيرون

الأرض كانت تعني القوة، الأصل والوجود، وذلك بالعودة إلى تعريف الأرض، عند المجتمعات الأولية، كما يذكره العالم الفرنسي Dardel في كتابه (الإنسان والأرض). لكن لا يشمل ذلك كل الأماكن التي مرت بها المجموعات البشرية أثناء هجراتها، بل يقتصر على المحيط الذي يقدم لهم إمكانات الحياة، حيث يمتلك هذا المحيط أهمية قصوى، وتتمسك به المجموعات البشرية، وتتحد معه كجزء من وجودها وهويتها، فكانت هناك ملكية جمعية لفضاء الحياة المحيط، وتُشكّل هذه الملكية الجمعية جزءًا من هوية المجموعة. لكن هذا المنظور تطور مع الزمن، واتخذ مضامين أخرى تختلف بين المجتمعات، وما زالت ديناميكية هذا المفهوم مستمرة، ولا سيّما مع توسع مفهوم العولمة، وازدياد كثافة التواصل بين مختلف المناطق الجغرافية.

اليوم، وبعد أن أصبح أكثر من نصف الشعب السوري خارج محيطه المكاني الذي وُلد ونشأ ضمنه، وبات من بقي في الداخل السوري محكومًا باحتلال الأمر الواقع الذي ينقله من مكان إلى آخر، وينتزع منه، بقوة السلاح حينًا وبقوة التخويف في أحيان أخرى، صكوك ملكيته. في ظل هذا الواقع، فإن قضية الأرض السورية تفرُض نفسها باعتبار أن أي انسان لا يستطيع أن يعرّف نفسه دون مرجعية مكانية على الأرض، وباعتبار أن غالبية الشعب السوري اقتُلِع -بشكل أو بآخر- من أرضه.

وقد عُرف عن المجتمع السوري، كمجتمع مُحافظ، أنّ تعريفه للأرض لا يقتصر على الملكية، بل على الانتماء، وأنّ الأرض جزء من الهوية، أي بوجود حالة اندماج بين الأرض والمجتمع الذي يقيم عليها. فالسوريون لم يكونوا مُستخدمين للأرض فحسب، بل يظهر ارتباط كبير بالهوية المكانية مثل المعالم المكانية للمدن أو الأحياء. يعود هذا الانتماء إلى عوامل ثقافية-دينية من جهة، باعتبار هذه البقعة من الأرض مرتبطة بالأديان السماوية وذات أهمية وبُعد مقدس، وإلى عوامل قومية من جهة أخرى، بارتباط الأرض، لدى كلّ قومية تتمسك بها، بكونها أرض الأجداد، وتعتدّ بكل ما قُدم من تضحيات من أجل الحصول عليها والحفاظ على مكتسباتهم وتوريثها للأجيال القادمة، يضاف إلى تلك العوامل بُعد حضاري إنساني، يتمسك بالارتباط بالحضارة التاريخية التي مرت على هذه الأرض وبمؤسسيها في هذه المنطقة.

لم يكن لحقبة نظام الأسد إلا دور مخرب لهذا الانتماء إلى الأرض، فهو قبل الثورة السورية التي انطلقت في آذار/ مارس من عام ألفين وأحد عشر، كان يستخدم اللاتجانس المكاني في توزيع موارد الأرض، وفي مشاريع تطويرها وازدهارها، كأداة لخلق فتنة مناطقية، تعزز التفرقة وتعزز تسلطه وتحكمه بسورية، طيلة عقود. أما بعد انطلاق لثورة السورية فقد بات يستخدم تدمير المدن وتغيير معالمها الأساسية كسلاح لمحاربة الهوية السورية، كما سهّل احتلال الأراضي السورية، ورحّب بالتغيير الديموغرافي للمدن لتشويه ثقافتها السائدة، في ظل غياب كامل لكل إمكانية دفاع للسوريين عن أرضهم، أمام جحافل الجيوش والغرباء التي اجتاحتها.

في هذه الفوضى الخانقة، نحن أمام تحول عميق حتمي في الهوية السورية المرتبطة بالإطار المكاني والتي تواجهها تحديات كبيرة. هل ستندثر الهوية المرتبطة بالفضاء الجامع في الأرض السورية، بتنوع حضاراتها وأديانها وقومياتها، لصالح عدة هويات مذهبية وقومية فتبتلعها، ويبحث كل سوري بعد ذلك عن ارتباط جديد بهويات أخرى، خارج إطار الأرض السورية تعبّر عن انتمائه المذهبي (سني، شيعي، علوي، مسيحي، درزي...) أو انتمائه القومي (عربي، كردي، سرياني، أرمني، تركماني..) بعيدًا عن السوري الآخر من قومية ومذهب مختلف عنه.

أم أن التحول الحتمي العميق في الهوية السورية، سيذهب باتجاه آخر أكثر عمقًا وأكثر ارتباطًا بالمأساة السورية التي يعيشها كل فرد، دون استثناء، منذ خمسين عامًا. فقد جمعَنا فعلًا تاريخ وأرض وحضارة مشتركة، ولكن جمعَنا ما هو أكبر من ذلك بكثير، جمعتنا وطأة استبداد على مدى خمسين عامًا، حُرم كل المجتمع السوري خلالها من حقه وقيمته كإنسان، ومن حقه بالعدالة وبالكرامة. جمعتنا بعد ذلك مجازر إبادة جماعية، استمرت سبعة أعوام وتهجير ممنهج، وتخريب متعمد، وظلم مجاني، وقصص معتقلات تمتد في كل بقعة من الأرض السورية، وهي المعتقلات التي عُرّفت بأنها محارق بشرية، وبأنها الأشد وحشية في تاريخ البشرية، جمعنا كل ذلك وليس فقط، بل جمعتنا صور شهداء باعهم

الأسد لأجل سلطته، وآخرون استشهدوا ثوارًا ضده استبداده، جمعنا خونة باعوا آلام السوريين ومرتزقة تقاتلوا على لحومهم، جمعنا شتات وسع العالم.

أضاف كل ذلك بعدًا عميقًا للهوية السورية؛ فلم تعد مرتبطة بالأرض، بل بالتهجير القسري منها، لم تعد مرتبطة بالأماكن بل بدمارها، نحو تطور ذاكرة جمعية واعية لما مر به هذا الشعب، تسير نحو هوية جديدة رافضة للظلم والتطرف بكل أنواعه، ورافعة لبناء قيم جديدة بعد أن حطم نظام الأسد المنظومة القيمية الفطرية في المجتمع السوري. فالأمل أن تولد هوية ما بعد الإبادة، وما بعد الاستباحة، وما بعد عصر الاستبداد، واعية لكل ما سببه من أمراض؛ لتنهض بالسوريين وتعيد تجميعهم لاستعادة أرضهم، وإعادة إعمارها، وإعمار مستقبلهم معها. لم يعد التشارك بالأرض هو الطريقة الوحيدة لصنع الهوية، بل هدف استعادتها وما ستكون عليه هو ما يصنع هذه الهوية.

فكما أصبحت الأرض مصدرًا للتنازع، بعد حقبة الأسد، عندما لم تُحترم القوانين فيها، فإن الأرض نفسها بإمكانها أن تكون مكانًا للتشارك والأخوة والمواطنة، عندما تنتظم فيها الحياة الاقتصادية والاجتماعية، بما يحقق الازدهار للسوريين، في ظل حكم وقانون عادل. فجوهر الأمر هو أن الأرض مساحة للحياة، يمكن مشاركتها لكن لا يمكن التخلي عنها.

لمن أحقية المحاسبة؟

سميرة مبيض

2017/09/30

جيرون

على النقيض من الدور الذي يعزوه نظام الأسد إلى نفسه وحاشيته؛ فإن اختيار من يُحاسب ومن يُسامح هو حق للشعب السوري المنكوب من أبناء الثورة من جهة، والمتضررين من المسار الدموي العشوائي الذي اتخذه الأسد وأوصل سورية إلى هذا الحال، من جهة أخرى.

في حين جاءت تصريحات بعض الموالين، من عسكر وسياسيين ومثقفين، والتي خرجت إلى العلن؛ لتُظهر مفهومًا مشوهًا تحمله هذه الشريحة عن المحاسبة وعن المصالحة وعن مستقبل عودة السوريين إلى بلدهم سورية، سواء من خرج منها ناطقًا بكلمة حق منددًا بمجازر ترتكَب بحق أهله، أو من خرج منها لتجنب عنف الحرب.

فقد جاءت تصريحاتهم تتسم بتهديدات متدرجة، بدءًا بالتهميش، كما نوه أحد أعضاء مجلس الشعب، حين وجه اللوم إلى المسؤولين عن الاحتفاء بأحد الرياضيين السوريين العائدين، أو بالاعتقال، كما أشار أحد فناني السلطة، أو بالتهديد بالموت، كما جاء على لسان عميد في ميلشيات النظام، وهو يحمل سوابق بتقطيع الأوصال والتمثيل بجثامين بشرية.

منح هؤلاء أنفسَهم بهذه التصريحات حقًا لا يمتلكونه، مناقضين كونهم جزءًا من الأدوات التي نكّلت بالشعب السوري، وجهةً من المنتفعين من هذا التدمير، بسلطة أو مال أو نفوذ. بينما تعود أحقية المحاسبة حصريًا إلى غير المتواطئين مع جرائم الإبادة التي تمت ضد السوريين، ومن لم تتلوث أيديهم بالدماء، ولا ألسنتهم وأقلامهم بالتحريض على سفكها، عبر بث الحقد والتطرف.

من هم إذًا هؤلاء الذين تلوثت أيديهم بدماء السوريين والذين يُشار إليهم بالعموم، منذ سبع سنوات؟ هذا السؤال الذي لا يمكن أن يبقى هلاميًا إلى وقت أطول؛ فالتقدم خطوة في طريق العدالة والمحاسبة يستوجب العمل على تحديد الإجابة، بكل جدية ومسؤولية عبر الوسائل القانونية المتاحة للمُخلصين من أبناء سورية، لتقديم لائحة أسماء يتم المطالبة بمحاكمتها رسميًا، بناء على براهين وشهادات موثقة؛ لتعلن على الرأي العام السوري على رؤوس الأشهاد. من أصدر أوامر القتل؟ من أمر بإيقاد محارق بشرية في المعتقلات؟ للعمل على المطالبة بفرض عقوبات مباشرة عليهم أو العمل على منع دخولهم إلى الدول التي تحترم حقوق الإنسان على الأقل، والأهم لتُحفظ هذه الأسماء في ذاكرة الثورة الموثقة التي لن تُمحى ولن تموت، وستورّث من جيل إلى جيل.

ليس ذلك فحسب، فهؤلاء كانوا بحاجة إلى منفذين للقتل ومرتكبين لجرائم التعذيب أيضًا، ومخبِرين في كل زاوية ومفرق طريق. وتوظيف بشر في هذه المهمات هو جرائم إضافية، أدواتها: التحريض الطائفي، وغسل العقول بالإعلام والتزوير، وتوزيع سكاكين الكره والخوف والتطرف الداعية للجريمة من دون رادع، وتسويق وتشريع مفهوم اللامحاسبة لكل من ارتكب جرمًا باسم الطاغية وتحت رايته وفي سبيل نصرته، مناقضًا بذلك كل أعراف البشرية السليمة. فقد أثبت نظام الأسد أن جرائمه ضد الإنسانية لم تقتصر على انتهاك حياة الأبرياء بالقصف، بالاعتقال وبالتعذيب أو بتجريد المدنيين من حقوقهم ومنازلهم وأراضيهم بل تجسدت أيضًا بانتزاع الإنسانية لآخر ومضة من نفوس أتباعه، فهم أدوات تنفيذية تقوم بهذه المهمات.

ليظهر بوضوح أنه لم تعد مؤسسات الدولة هي الحاكمة في سورية، بل ميليشيات وعصابات، لا تلتزم بقانون ولا تحترم مواثيق دولية، وهي لن تختار أبدًا مسار العدالة والمحاسبة طوعًا، وإن كان أحد مطالب المجتمع الدولي هو المحافظة على مؤسسات الدولة السورية؛ فسيحتاج الأمر إلى كثير من المراجعة. ما نحن بمواجهته بواقع الحال اليوم هو ضرورة إعادة بناء هذه المؤسسات وهيكلتها، بعيدًا عن الانهيار المهني والقانوني والأخلاقي المرتبط بالنظام، وضرورة تسليم المفاصل الفاعلة لمن لم ينجرف في تيار الهمجية، وحافظ على أدنى معايير المهنية والانضباط بالقانون، وإعادة ضخ الكفاءات غير المرتبطة بنظام الأسد، والتي غادر معظمها سورية خوفًا من بطشه.

ختامًا؛ إن العدالة تبدأ بالاعتراف بالجريمة وتوصيف مدى الضرر الذي لحق بالضحايا، والضحايا هنا هم الشعب السوري كاملًا، الذي وضعه الأسد تحت وطأة وجوده، فكيف تستقيم ادعاءات المصالحة الواهية، وأمين سر لجنة النظام للمصالحات لم يتجرأ يومًا على الترحّم على أرواح أبنائنا وأهلنا الذين قضوا تحت قصف حلفاء الأسد، لكنه ترحم على

المرتزقة من كافة الجنسيات الذين ساهموا في قتل السوريين دعمًا لحكومته. في مقابل هذا التجبّر؛ سيترحم أبناء الثورة، إضافة إلى حزنهم، على كل الشهداء والمعتقلين والمغيبين منهم، وسيترحمون أيضًا على مئات الآلاف من الشباب السوريين الذين اقتيدوا ضحايا مجندين للدفاع عن طاغية في أسوأ ظروف ممكنة، وسيطالبون بمحاسبة مَن دفعهم إلى الموت المجاني هم أيضًا؛ لأن الثورة السورية هي ثورة عدالة وكرامة إنسانية، فُقِدت من سورية منذ خمسين عامًا، ويجب أن تُحيا؛ لتَحيا بها أجيال قادمة.

سوريا في السياسة الدولية

قادة العالم

سميرة مبيض

2016/07/24

كلنا شركاء

الى قادة العالم ،

ها نحن اليوم بعد نصف مليون شهيد وستة سنوات من سعي مستمر للشعب السوري للحصول على حرية وديمقراطية كما التي تحيا بها الشعوب التي انتخبتكم تماماً، لا شيء يقف في وجه تحقيق هذا الطموح المشروع الا اصطفافكم في جهة الظلم مرجحين كفة الميزان بعكس إرادة الشعب السوري.

الأمن والسلام العالميين هو الدافع الأول الذي يُفترض أن يدفع بكم للوقوف بجانب أي بلد أراد شعبه الانتهاء من مرحلة التخلف والاستبداد والانتقال للحرية الفكرية والديمقراطية متقدماً بملايين البشر ليكونوا جزءاً من درع الحماية الإنسانية للأمن والسلام في المنطقة والعالم عوضاً عن الخطأ الشنيع بدعم الديكتاتورية وما تولده من تطرف وإرهاب مضاد يأخذ أشكالاً دينية وقومية شديدة العنف تشكل تهديداً فعلياً للسلام و الأمن العالمي.

رغم أن العنف والحروب تنتشر في أنحاء العالم وليست حصراً على سوريا لكن القضية السورية لها الأولوية على صعيدين الأول أنها تمس جميع دول المنطقة المحيطة بها جغرافيا و هي بذلك تؤثر بشكل مباشر بما يزيد عن ثلاثمئة مليون انسان و الصعيد الآخر هو انتشار الفكر المتطرف انطلاقاً من حالة العنف المتعدد الأوجه في سوريا و الذي بدوره يمس شريحة تزيد عن مليار شخص في العالم أي أن القضية السورية معنية بالأمن و السلام العالميين بنسبة خمسة و عشرين بالمئة من سكان الأرض و ذلك يجعل لها أولوية قصوى كداعم أساسي للأمن و السلام في العالم.

تعزيز التقدم الاقتصادي والاجتماعي، الدافع الثاني لأي تحرك دولي في أي قضية عالمية باستثناء أن هذا التقدم لا يمكن حصره بجزء من العالم وذلك ما هو عليه اليوم مع نسبة لا تتجاوز العشرين بالمئة من سكان العالم بمقابل ثمانون بالمئة في الطرف المقابل وان استمرارية التقدم الاقتصادي تفترض توسع رقعته الجغرافية وتعزيز مقدرة الشعوب على الوصول اليه.

وعوضاً عن اعتبار الثروات الطبيعية في سوريا وبالاً على أهلها ومصدر أطماع بأرضها وسبباً لزرع الفتن و الحروب بين أهلها فيُفترض النظر اليها كمصدر تطور للاقتصاد المحلي و منه العالمي بإيجاد آليات للتعاون و الدعم و قوانين تنظم توزيعاً عادلاً لهذه الثروات و استفادة الشعب السوري منها و الاستناد عليها كعامل أساسي لتطوره الاقتصادي و منه التقدم الاجتماعي الذي تُعتبر أولى و أهم خطواته هي الحرية الفكرية والديمقراطية وفسح المجال لتطور العلم ومحاربة كافة أشكال السيطرة الفكرية الدينية والجهل المرافق لها و هو المسار الوحيد للقضاء على الفكر المتطرف و الإرهاب الناشئ عنه في المنطقة.

العدالة وحقوق الإنسان آخر الدوافع التي تحرك المجتمع الدولي نحو قضية ما رغم أن لها الأولوية العظمى، قد يبدو غياب هذه العناصر في أجزاء من العالم غير ذو أهمية على مقياس دول العالم المتقدم و ذلك تصور خاطئ فاستدامة هذا البنيان تعتمد على أن يشمل كل من هو معني به أي الانسان مجرداً من أي ارتباط عرقي، قومي، مذهبي أو سياسي و دون ذلك فهو بنيان هش يعتمد على أن يطبق في جزء من العلم بقوة أسلحة الدمار الشامل على الجزء الآخر منها و لا تستقيم معادلة بهذا التناقض على أرض واحدة تتسع للجميع حتماً بدرجة عالية من الحياة الكريمة تشترط وجود الرغبة بمشاركة الحياة مع الآخرين و ليس سلبها منهم و هو شرط عكسي أيضاً لضمان استمرار الحياة فلكل سلاح تدمير شامل سلاح مضاد أقوى منه و أشد دماراً.

لا يعتبر القرار الصائب متأخراً أبداً فلتكن سوريا أولى المناطق التي تكسر فيها السياسات الفاشلة المعتمدة على تهميش هذه الشعوب ودفعها للجهل والتخلف و اغراقها بالعنف و تقييدها بالاستبداد فهي تلك الأرض التي أنجبت الحضارة الإنسانية و لكل انسان متحضر في أرضها جذور.

لا للعلمانية المزيفة المحمَّلة على الصواريخ الروسية

سميرة مبيض

2016/02/16

كلنا شركاء

بعد أن رفض السوريون جميع مظاهر التطرف التي ظهرت في الثورة السورية و نُبذت جميع الرايات السوداء التي جاءت بمال مشبوه بهدف بناء دولة خلافة على أرض سوريا، ها نحن اليوم نواجه ارهاباً جديداً يزوّر اسم العلمانية هذه المرة تحمل رايته روسيا و تدّعي حماية الشعب السوري و دعمها لقوات تقاتل من أجل سوريا علمانية ديمقراطية و ليس دولة دينية، دون أن ننسى أن روسيا نفسها ليست دولة علمانية و لا ديمقراطية و دون أن ننسى طبعاً أنها في الوقت ذاته تدعم نظاماً استبدادياً متطرفاً و الذي يُفترض بهذه القوات انها تحاربه لأجل إحلال الديمقراطية.. وان بدا ذلك غريباً، مستهجناً، وبعيداً عن كل منطق عاقل.

بداية ادعوا المهللين لهذه الغارات و المستفيدين منها للتفكّر في إمكانية أن يمنحهم أي محتل ما يطمحون اليه، فمن أراد مساعدة شعب للسير نحو الديمقراطية و العلمانية فعلاً لا يحتاج لبث التفرقة و لا لاستخدام الصواريخ و لا لهدم البلد فوق رؤوس أهلها و تهجيرهم الى المجهول.

أدعوهم للتفكُّر في الثمن الذي سيدفعونه مقابل ذلك، خاسر من يستبدل انتماءه لوطن بأي انتماء ضيق سيقوده حتماً لانتماءات أضيق ثم أضيق و خلافات لن تنتهي فالعصبية لا تعرف حداً للتوقف عنده.

ثم ادعو المدّعين لهذه العلمانية المزيفة لفهم مضمون هذا الفكر قبل تبنيه غطاء لأهدافهم والتي لا تختلف كثيراً عن هدف بناء دولة خلافة بما تحمله من تقهقر و رجعية.

فالعلمانية التي نعرفها ونؤمن بها هي فكر متطور بعيداً عن أي عصبية، دينية أو قومية، هي فكر متسامح يمتلك المقدرة على تثبيت العيش المشترك بين المكونات للوصول لمجتمع ناجح و مستقر، هي فكرٌ يُكتسب و تُوضع أسسه و ينمو و يتطور و يؤمن الاستقرار للمكونات المتعددة في الوسط الحاضن له ليصبح بديلاً تلقائياً عن أي فكر آخر يفتقر لهذه المميزات. . مما يعني أنه لا يمكننا إنزال العلمانية بالصواريخ على مجتمع قائم بين ليلة وضحاها.

العلمانية التي نعرفها ونؤمن بها هي فكر يرفع العقل و يحارب الجهل المتمثل بالتعصب و العنصرية، بكل أشكالها. لكنه يحترم ثقافة الآخر ووجوده أما هذه العلمانية المزيفة المحمَّلة على الصواريخ الروسية فتختصر نفسها في تحرر المظاهر و تبتعد عن أي تحرر فكري و انساني، و تعطي نفسها حق مهاجمة الأديان و قتل حامليها بما لا يختلف عن سلوك أكثر المتطرفين ارهاباً.

علمانيتكم المزيفة تأتي عبر غارات تقتل المدنيين وتستهدف السوريين و تترك داعش في منأى من كل صواريخها.
العلمانية المزيفة التي تعبر فوق جثث أطفال سوريا، نرفضها، نحن حاملي راية العلمانية الحقَّة، ونتمسك بوجهها بإنسانيتنا وبقيمنا.

الانحراف بالخطاب المسيحي و العلماني العالمي

سميرة مبيض

2016/08/13

كلنا شركاء

تزداد حدة الطائفية في الخطاب الروسي منذ فترة و لا يقتصر الأمر على الخطاب بل يزداد سعاره لتوريط عدة دول في حروب ذات طابع ديني و أن كانت التحريضات الروسية تتجه حصرياً ضد متبعي الدين الإسلامي لكن الفكر العلماني هو المستهدف الرئيسي لها في أوروبا حصن العلمانية الأول.

لا يناسب الفكر العلماني التوجهات الاستبدادية الروسية الحالية التي تعتبر العصبية الطائفية أداة أساسية للسيطرة على الشعوب بينما تُحرر العلمانية الانسان من القيد الأول لفكره و تُوجهه لنيل الحقوق و العدالة و تُجرّدُ رجال الدين و من يستخدمهم من القدرة على السيطرة على فكر المجتمعات و الهيمنة على مسارها و قدراتها.

استحضار النزعة الطائفية الدينية في مواجهة العلمانية بات واقعاً في زمن لم تعد فيه السيطرة على العقول مهمة يسيرة بل تزداد صعوبة بعد أن فَقَدت الأدوات التقليدية في زمن التطور التكنولوجي و العلمي قوتها فلم يعد ابتداع المعجزات يأتي بالملايين راكعين تحت أقدام رجال الدين و من وراءهم السلطات الحاكمة و لم يعد عقل الانسان الذي يمتلك القدرة على الوصول لأكبر كم ممكن من المعلومات بزمن قياسي يقتنع بسذاجة امتلاك البعض للمعرفة الكلية و التسليم لهم بمفاتيح الحياة و الممات.

بات تقييد الحريات يتطلب اختلاق المزيد من المؤسسات الإرهابية و المسرحيات التفجيرية و المشاهد الدموية لتفضي الى المزيد من الرقابة و المراقبة و إعادة احتلال مساحة واسعة من الحرية التي اكتسبتها المجتمعات بتطور فكرها و احتياجاتها.

لا تتوانى روسيا اليوم عن استعمال أي وسيلة لتحقيق ذلك فهي تتجه لاحتكار الدفاع عن مسيحيي العالم عامة و مسيحيي الشرق الأوسط خاصة نائية بهم عن الاعتدال الغربي العلماني و تدعو لعقد مؤتمرات الدفاع عن المسيحيين في العالم برعايتها الحصرية و يترافق ذلك بالهجومات الإرهابية المشبوهة المنشأ في الدول الحاملة لراية العلمانية و التنوع الثقافي البشري في محاولات لدفعها للتخلي عن قيم الاخوة الانسانية، الحرية و المساواة أمام القانون التي تتمسك بها.

لكن الخطاب المسيحي العالمي اليوم ليس في اتجاه واحد فلا يتوافق الخطاب الطائفي الذي تدعو اليه روسيا مع خطاب الفاتيكان بل و يناقضه صراحة حيث رفض البابا فرنسيس اليسوعي بجرأة الربط بين الإسلام و الإرهاب و هو يدعو بشكل مستمر في تصريحاته للتمسك بقيم و مبادئ المسيحية القائمة على الأخوة و السعي للسلام فأين لنا أن نجد قواسم مشتركة بين هذا الخطاب الانساني الممثل لفكر الثقافة المسيحية و بين الخطاب الحربي المستغل للمسيحية و المنافي لقيمها، لا قاسم مشترك بل اننا نقرأ بين السطور محاولات النأي بالمسيحية عن هذا المسار المنحرف.

على الرغم من أن السوريين يدفعون الأثمان الأكبر لسيطرة التطرف المنفعي على السياسات العالمية لكن الأمن والسلام العالميين ليسوا بمنأى عن التهديد بعد اقصاء الأمم المتحدة و تخليها عن الدور المنوط بها في حفظهما. و تعتبر أوروبا المتضرر الأول هنا حيث يعتبر جر دولها الى حرب بين دينية بمثابة اطلاق شرارة التدمير الذاتي لأوروبا العلمانية المتنوعة و التي لا يتبع ربع المقيمين فيها على الأقل الدين المسيحي و يأتي الإسلام فيها بالمرتبة الثالثة بالثقافة و بالعدد بعد المسيحية و بعد اللادينية.

فإلى أي مدى ستسمح بدفعها نحو التخلي عن مكتسبات شعوبها و تقدمها الفكري و الاقتصادي و التقهقر نحو الحروب و الاستعداء الطائفي المجتمعي الذي جر عليها الحروب و الدمار لعصور مضت. الاعتماد الأهم في تجاوز هذا المسار الكارثي قائم على اعتدال المصادر المحركة لهذه الديناميكية و ادراكها لهذا الخطر و أولها هو التوجه المسيحي المعتدل للأغلبية الأوروبية المكون الأول المستهدف بالتعصب و ثانيها هو المكون المسلم الأوروبي المستهدف كمسبب لهذا التعصب و الذي يفترض به اليوم التمسك بالعلمانية دون تهاون ثم يقظة سياسية تدرك أن تسليم اليد العليا للقوة الجائرة في بقعة من العالم دون رقيب يعني تسليمها رسم المسار المستقبلي العالمي و ان كان مساراً منفعياً لا انساني كما تشكله قوى اليوم فسيقودنا الى نسف جميع مواثيق حقوق الانسان ليس في الشرق الأوسط فقط كما هو حالها الآن بل في العالم و لنا أن نتصور كيفية ارتدادات ذلك على تطور الحضارة البشرية.

بين الديمقراطية التبعية

سميرة مبيض

2016/07/17

كلنا شركاء

أدرك السوريون بعد خمسة عقود ان مصالحهم كانت مغتالة طيلة فترة حكم الدولة الاسدية، ففي حين وُضع الشعب بحرب مع العالم كان النظام ينعم بالسلام مع جميع الدول دون استثناء مستخدماً الشعب السوري وقودا لدوام حكمه ومتصرفاً بثروات سوريا لرشاوى تدعيم السلطة الداخلي و الخارجي.

لم تتقدم سوريا في عهده خطوة نحو التطور على العكس انحصرت مهمته في زيادة الجهل والتجهيل المتعمد وتحطيم المنظومة الاخلاقية المتوارثة للسوريين وتدمير كامل لكل أركان البلد الداعمة لنهضتها.

انفصال كامل بين الحكومة غير المنتخبة والشعب، انفصال سياسي، انفصال بالمصالح، انفصال بتفاصيل الحياة اليومية المعاشة لم يكن النظام ينتمي للشعب ولا الشعب للنظام فكانت الثورة و لم يكن ممكناً ان لا تكون فقد أصبح النظام أداة تنفيذ مصالح الدول التي تدعم بقاءه في الداخل السوري و ارتبط بالداخل بمنظومة فساد داعمة فقط دون اي قاعدة شعبية حقيقية.

جاءت المعارضة محملة بموروث سياسي وسلوكي متأثر بما عاشه السوريون لسنين طوال فطغى الأداء الفردي على الجماعي و تسارعت المصالح لتحتل المقدمة في أي خطوة و حرم السوريون من انتخاب ممثليهم مجدداً و بدت مصلحة الشعب السوري في آخر المعادلة مرة أخرى.

الديمقراطية القيمة الضابطة للسياسي في دول العالم المتحضر تقدمه ليعمل لأجل من وضعوا ثقتهم به وانتخبوه ممثلاً عنهم، حملوه مسؤولية ازدهار حياتهم و استقرارهم و حماية أمنهم و تطوير علاقة بلادهم بالدول الأخرى بناء على هذه المعادلة مقدماً مصلحة من يمثلهم و ليس العكس. فجاءت الشخصيات السياسية في البلدان الديمقراطية أمينة لهذا الدور منتمية للشعب و يهمها مصالحه بالدرجة الأولى و بمقابل ذلك منحها الشعب ثقته و تسمح له الديمقراطية بسحبها عند أي خلل.

من هنا أتى هذا المرض السوري باستقواء السياسيين بالدول الخارجية على بعضهم البعض أولاً وعلى أبناء بلدهم ثانياً فليس منهم من كسب ثقة السوريين و ليس منهم من يعامل دول الخارج بندية الشرعية الديمقراطية. فمن البديهي أن تسعى هذه الشخوص للشرعية الخارجية لأن الشرعية الداخلية مفقودة لديهم فالسوريون لم يُدعون لانتخابات حقيقة منذ عقود ولم يمنح السوري ثقته لأحد.

الخطورة الحقيقية تكمن في تعارض الديمقراطية مع التبعية فبسبب ذلك باتت شعوب المنطقة محرومة من ديمقراطيتها للمحافظة على حالة التبعية التي فرضتها النظم المستبدة فالعالم المتقدم يرفض التعامل مع هذه الشعوب لهذا اليوم بنديّة ويرفض أن يُترك لها حق تقرير المصير في حكامها، نظم حكمها، ثرواتها وأرضها وتطورها.

لم يعد رفض إحلال الديمقراطية في دول الشرق الأوسط وأسبابه خافياً علينا، لكن لا زالت نتائج غياب الديمقراطية عن هذه الشعوب غائباً عن العالم و ربما هذه هي ورقتنا السياسية الأقوى كديمقراطيين فاستمرار الاستبداد يتعارض مع تطور فكر الشعوب و يتعارض مع الأدوات التي تملكها البشرية اليوم.

في أمد غير ببعيد سيصبح من الاستحالة فرض نظام حكم استبدادي دون سحق كامل لمواثيق حقوق الانسان و في ذلك خطر لا تتحمل أي دولة توابعه مهما زادت قوتها العسكرية و هيمنتها الاقتصادية. فالنظم الاستبدادية بطريقها للانقراض كأي أداة اجتماعية لم تعد تواكب الحاضر، ما البديل الذي يحضره العالم لاستيعاب هذه الشعوب.

ان كان الخيار هو الفوضى الخلاقة فقد أثبت فشله الذريع عبر خلقه لبؤر الإرهاب التي تجاوز خطرها الحدود و طالت جميع الثقافات و الطبقات الاجتماعية. لا مسار يحقق التوازن و يعيد الأمن و السلام العالميين الا دمج هذه الشعوب بعملية الديمقراطية، النموذج الأمثل الذي لم يبد تصدعاً أو خللاً أساسياً في جميع أنحاء العالم لغاية اليوم.

واجب كل من يتصدر المشهد السوري اليوم أن يدعم خيار الديمقراطية و يؤهل السوريين لها لا أن يستقوي على أهل بلده بنظم استبداد جديدة. كل الأصوات التي تنعق بأن السوريين لا يفقهون بالديمقراطية و لا يستحقونها لا مكان لها بيننا. تجربة الديمقراطية قد تفشل في أول جولة لكنها ستربح كل الجولات التالية و المخلص للسوريين هو من يدعم ديمقراطيتهم و لا يعزز تبعيتهم.

ستنجح الديمقراطية عندما يدرك الشعب السوري أنه باختيار ممثليه يختار نمط حياته و مستقبله و أن الانتخابات لا تقتصر على شراء الأصوات و خيم الضيافة و ثراء المرشحين كما روج نظام الاستبداد طويلاً. سيدرك انه في اللحظة التي سيمسك فيها حق تقرير مصيره سيحسن الاختيار ليمنع أي محاولة لتحويله لشعب مشرد في أنحاء الأرض ويستبدل الذل بالكرامة و العبودية بالحرية.

خلق السلام السوري و فرضه على الفوضى الهدّامة

سميرة مبيض

15/02/2016

كلنا شركاء

الحل الوحيد في سوريا ليس في تقسيمها بل هو في سلام يخلقه السوريون و يفرضون شروطه بتنفيذ فوري للبنود التالية من الأمم المتحدة:

استبعاد السبب الرئيسي لهذا الخراب الذي لحق بسوريا والمتمثل بالنظام الاستبدادي بمن هم بمواقع أخذ القرار، تحددهم لجنة سورية قانونية مختصة. حيث تسبب هؤلاء باحتلال سوريا من قبل الجهات التالية:

جماعات إرهابية خارجية المنشأ، و ذلك بعد فتحهم الحدود لهؤلاء المقاتلين ظناً منهم أن دخولهم سيعطيهم حجة لمحاربة ثورة الشعب السوري عبر ادعاء محاربة الإرهاب و قمع و قتل و تعذيب السوريين تحت هذه الحجة، لكن الأمر كان خارجاً عن سيطرتهم و أدى الى توافد اعداد كبيرة و انشاء تنظيم كامل يسعى لتهديد أمن و سلام العالم أجمع

خلق جماعات إرهابية داخلية المنشأ، عبر نشر حالة عنف غير مسبوقة دفعت الأشخاص دفعاً نحو حمل السلاح للحفاظ عن سلامة أبنائهم و حياتهم و من ثم انتظام هؤلاء المسلحين في جماعات مسلحة

تسهيل احتلال سوريا من قبل روسيا عبر توقيع اتفاقية عسكرية تعطي للجنود الروسيين صلاحية القتل والتنكيل بالسوريين دون أي محاسبة و كذلك صلاحية تأسيس قواعد عسكرية تهدد أمن المنطقة و العالم و صلاحية استثمار موارد سوريا و أراضيها دونما حساب و هي بذلك معاهدة احتلال سوريا مقابل بقاء الأسد بالسلطة.

تسهيل احتلا ل أجزاء من سوريا من قبل ايران على خلفيات طائفية ستتسبب بشرخ في منطقة الشرق الأوسط و سببه ايران، البلد الذي يهدد نموذج التعايش المشترك في سوريا و لبنان و غيرها.

كما تسبب هؤلاء بمقتل واختفاء ما يزيد عن نصف مليون سوري، و زعزعة و اضعاف الجيش العربي السوري و فقدان خيرة شبابه في الدفاع عن سلطة فردية، بالإضافة الى تضليل الرأي العام السوري. و تدمير مساحات واسعة من سوريا و تهجير ما يزيد عن نصف شعبها و وجودهم سيكون عائقاً أمام أي خطوة ستسعى لإيجاد حل و سيؤدي لاستمرارا الدمار و اقتل لسنوات طويلة و زعزعة الأمن و السلام العالمي و ليس السوري فقط

إيقاف توريد الأسلحة من أي جهة كانت نحو الأراضي السورية تحت طائلة العقوبات الدولية.

سحب كل دولة لقواها و ميليشياتها المتواجدة على أرض سوريا و إيقاف التعامل الاقتصادي مع داعش تحت أي مسمى بالإضافة الى نزع سلاح المدنيين.

وضع كامل الأراضي السورية تحت مسؤولية الأمم المتحدة لفترة خمسة سنوات حيث تكون القوى الوحيدة المسلحة المتواجدة فيها هي قوى حفظ السلام الدولي.

وضع كافة موارد سوريا تحت خدمة أبنائها ما يسمح بإعادة بناء اقتصادها من موارد سوريا دون أي تدخل خارجي

عقد مؤتمر سلام عالمي على الأرض السورية لإيقاف هذه المجزرة العالمية بحق الشعب السوري بما يسمح بتوصل السوريون الى حل لخلافاتهم على أرضهم و بدون تأثيرات قوى خارجية و مصالحها بما يضمن وصولهم لحلول ترضي كافة مكونات المجتمع السوري

أن يفضي عقد مؤتمر السلام الى انتخاب مجلس عقلاء من السوريين أنفسهم، داخل أراضيهم لقيادة البلد لمدة خمسة أعوام أو أكثر ان استدعى الأمر تحت حماية عسكرية من قوى حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة. دون الحاجة لإجراء انتخابات رئاسية قبل الوصول لتوافق بالأمور المصيرية مما يسمح بالعبور لانتخابات سياسية نزيهة و ديمقراطية.

خلق فرصة السلام بهذه الطريقة ستواجه بالرفض من مصنعي و موردي الأسلحة و الذين تشكل الحرب موردهم الأول و كذلك الدول التي تسعى لاستعمار سوريا اقتصادياً و نهب ثرواتها، لكن على المجتمع الدولي أن يعي أن القضية السورية لم تعد أزمة محلية و تجاوزت حدود الحرب لتصبح كارثة انسانية تهدد أمن و سلام العالم بما تولده و تصدره من عنف

يمس بجوهر الإنسانية و ينقض قيمها و من هذا المنطلق يتوجب على الدول التفكّر من وجهة نظر الإنسانية جمعاء و ليس من منطلق مصالح ضيقة و مؤقتة لأنه لا حلول أخرى قابلة للتطبيق في ظل التعقيدات الحالية و التي سيؤدي تركها خارج السيطرة الى عواقب ستمتد لعشرات السنين.

تعتمد فرصة نجاح خلق السلام بالدرجة الأولى على وعي السوريين وادراكهم بأن تمسكهم بهويتهم الوطنية قبل كل انتماء هو المصدر الوحيد لنجاتهم وتتوقف إمكانية تحقيقها على إمكانية نهوضهم لتجاوز هذا السقوط الإنساني الذي فرض عليهم.

هل توصي الواقعية السياسية بإبقاء الأسد فعلا

سميرة مبيض

2017/01/10

الأيام السورية

الواقعية السياسية، هذا التوجه الذي يعتبر محرك الساحة السياسية الدولية اليوم هو اختيار السياسة الخارجية القائمة على المفاهيم العملية والمنفعية وليس على مفاهيم الاخلاق السياسية. اي ان هذا المفهوم يحول السؤال المطروح ما الذي تفرضه الاخلاقيات العامة في التعامل مع هذا الشأن؟ إلى ما هي مصلحة الدولة التي تقرر اتباع هذه السياسة؟

أكثر الأمثلة التي تساق لإبراز هذا المفهوم هو صياغة كيسنجر للعلاقات بين اميركا و الصين بحيث افترض ان العلاقة مع القوى الخارجية لا تعتمد على فكر النظام القائم بل على المنفعة السياسية و الاقتصادية للدول ذات الشأن بهدف تحقيق السلام الاكثر قابلية للاستمرارية لأكبر عدد ممكن من الدول. بذلك تخضع الاخلاقيات العامة وتترك مكانها للأمر الواقع المنفعي و تنشأ الواقعية السياسية.

انطلاقا من هذا المبدأ لا تجد الدول الديمقراطية مانعاً من التعامل مع النظم الدكتاتورية طالما تشير البوصلة الاقتصادية الى ضرورة ذلك، نظريا هو تطبيق للواقعية السياسية لكن عمليا هي المنفعة والمال مقابل المنطق السليم و القيم الناظمة لتحضّر المجتمع البشري.

بات هذا المنهج نظاما عالميا فرضته القوى الكبرى بالمال و السلطة و لا يبدو الوقوف بوجه ذلك ممكنا بتيار فكري لكن الى ان تقود الكوارث المتتالية الناجمة عنه العالم الى الواقع الحقيقي الذي يثبت أن هذا المسار يؤدي إلى المزيد من الخسائر على جميع الصعد، و الى تعقيدات تتراكم دونما حل منظور.

ما يبدو واضحاً انه تحت إطار هذه الواقعية السياسية فان الاختلاف بين الدول كان يقتصر على اختلاف بطبيعة النظم الحاكمة و النظم الاقتصادية المتبعة بشكل رئيسي، لم يكن الأمر ينذر بسوء شديد الى أن تجاوز الأمر ذلك و بات يندرج تحت نفس المصطلح اباحة التعامل مع منظمات إرهابية و مجرمي حرب يقبعون على كراسٍ رئاسية. فهل ينطبق مفهوم الواقعية هنا أم هو انسياق أرعن لدعم قوى ظلامية ستجر وبالا عالميا يتجاوز بمسافات حدودها.

هل الواقعية السياسية توصي بإبقاء الأسد فعلاً؟

لا يمكن في أي حال من الأحوال الجزم بمصلحة أي من القوى الدولية عبر اعادة تأهيل نظام مماثل للأسد في سوريا. فمن وجهة نظر المصالح العالمية فان الواقعية السياسية تشير بضرورة اسقاط نظام الاسد و ذلك للعدة أسباب منطقية،

تغذية الإرهاب العالمي، لم يكن للنظام الأسدي من حجة لقمع ثورة شعب من أجل الحرية الا عبر خلق منظمات إرهابية و له في الأمر يد سواء في العراق ثم في الأراضي السورية، و أثبتت وثائق عديدة علاقته المباشرة و غير المباشرة بإنشاء داعش أو تمويلها و التنسيق معها للقضاء على الجيش الحر رافع لواء الثورة. يعتبر النظام الاسدي اذا نظاماً مولداً للإرهاب في بقعة ذو أهمية استراتيجية في العالم و قد حول سوريا لبؤرة تجمع مكاني و مورد لمتطرفي الفكر القادمين من كل أنحاء العالم و ليس له المقدرة على ضبط الامن سوى على مساحة صغيرة منها و ذلك يفسح المجال لهذه القوى المتطرفة لتأسيس مدارسها الفكرية و غسيل عقول الآلاف من الاطفال الذين سيشكلون لاحقاً أجيال تحمل الفكر الإرهابي كامناً لفترة طويلة وتهدد عبره الأمن العالمي.

بالإضافة الى ان ممارسة التطرف والعنف السلطوي تجاه المدنيين والعزل يحفز روح الكراهية و الانتقام و يدفع الكثيرين للخروج عن المسار السليم العقلاني و المنطقي للانجراف نحو التطرف الذي يجدون فيه حلا وحيدا لمعاناتهم.

ليس ذلك فحسب ففي قضية الإرهاب العالمي أيضاً فان الجرائم التي تتوالد تحت حكم هذا النظام هي محفّز أساسي لموجة الإرهاب التي تنتشر في جميع أنحاء العالم و ذلك ليس دون ثمن.

فبالإضافة إلى الهجمات الارهابية التي تعرضت لها معظم الدول و خسائر لا يستهان بها من الأرواح البشرية فان مهمة حفظ الامن ضد منتجات هذا النظام و حلفائه هي مهمة باهظة تتضمن تجنيد الاستخبارات العالمية و الامن و المراقبة و

تقليص الاحداث الثقافية و الرياضية و الاقتصادية الكبيرة. بالإضافة إلى حالة التوتر التي خلقت في هذه الدول و تحول التنوع المذهبي و الاثني في معظمها الى مصدر ارتياب و قلق بعد أن كان مصدر غنى و تطور.

ثم ان القضية السورية باتت قضية دولية تهتم بها شعوب العالم ويقدم فيه السياسيون تقاريرهم ويبررون قراراتهم أمام شعوبهم فكيف سنقنع هذه القيادات المنتخبة ديمقراطياً شعوبها بارتباطها بمجرم أو بدفاعها عن إرهاب دولة او ببيع أسلحتها لميليشيات إرهابية والى متى ستستطيع اسكات الوعي الشعبي في الدول المتقدمة و الرافض لمحاباة النظم الإرهابية تحت أي مسمى.

ذلك غير ممكن بكل بساطة و سيعود دعم نظام الأسد بالضعف على جميع الحكومات المتواطئة و التي تحاول اليوم إخفاء نتائج ما حصل لكن الاخفاء لم يعد ممكنا في زمن الاعلام المفتوح و حتى ان طرحت في الأمر مقارنات اقتصادية فهي فاشلة فالمنافع لا تساوي الخسائر المجتمعية خصيصاً في دول تحتضن تنوعاً مذهبياً و عرقياً و ثقافياً كبيراً.

من الناحية السياسية يفترض أن تتصدى الواقعية السياسية الى هيمنة القطب الواحد، لكن ما نراه اليوم هو سيطرة روسيا على منطقة الشرق الأوسط مع اقصاء كامل لدور أوروبا رغم علاقاتها التاريخية مع المنطقة و اضعاف لدور أميركا وتعطيل كامل لدور الأمم المتحدة و فاعليتها في الحفاظ على الامن و السلام في العالم.

فالحفاظ على السلام لأطول فترة ممكنة و الذي يشمل أكبر عدد من الدول هو أحد أركان الواقعية السياسية، يناقض هذا المفهوم بجميع مقاييسه استمرار نظام الأسد فوجوده يهدد السلام الداخلي في الكثير من الدول بسبب تحفيز التعصب و توليد الارهاب و يهدد السلام بين الدول على خلفية الحرب الدائرة في سوريا، فالجواب على سؤال هل سيزول الإرهاب ببقاء الأسد هو لا بكل المقاييس المنطقية فما الدافع الباقي للإبقاء عليه.

تشير معايير الواقعية السياسية المتداولة في هذا السياق الى غياب البديل وذلك أمر بديهي بعد خمسة عقود من غياب الحياة السياسية في سوريا لا يعني ذلك الإبقاء على نظام إرهابي بل يعني ضرورة دعم السوريين لإيجاد البديل، يتوافق ذلك تماماً مع تطلعات الشعب السوري الذي بات واضحاً نبذه لكافة القوى المتطرفة التي استقرت على الأرض السورية وعدم احتضانها و تقويتها بأي شكل على العكس فقد استمر علم الثورة هو الحد الفاصل بين الفكر الثوري و الفكر المتطرف، فلا مخاوف من دعم هذا الحراك الشعبي الناظر للحرية عبر تحقيق مطالبه الموافقة للنظم العالمية بل و مساعدته على انشاء حكومة بديلة من بين صفوفه بعد أن غربلت السنوات الخمس الماضية كل المقاصد. حكومة من عمق الثورة السورية تساعد بالقضاء على الإرهاب الذي زرعه النظام في المنطقة. لم تنفع الفوضى و لم تخلق الا الى المزيد منها،

حجتنا قوية و ليس ذلك فحسب بل يدعمها الواقع الذي يتطلب فعلياً وضع أسس منظّمة لنظام حكم حديث يخرج الجميع من هذه الدوامة و ليس إعادة تدوير نظام بأسس منخورة أصبحت تشكل خطراً لكل من يقترب منها.

لن يتجاوز ذلك المنافع الاقتصادية التي تحصل عليها الدول المستفيدة من بقاء نظام الأسد اليوم بمال السلاح واستجرار غير شرعي للموارد الطبيعية السورية، فالمستقبل السوري سيتطلب التنمية والاعمار واستثمار الموارد بطرق منتظمة لا يتعدى الأمر الا ضرورة بمشاركة موارد الشعب مع أبنائه و ليس تهجيرهم للحصول عليها مقابل السلاح و دفع ثمن الكراهية و الحقد و التعصب أضعافاً مضاعفة. وتلك اهم الأسس التي قامت عليها المجتمعات الحديثة والتراجع عنها ليس في مصلحة أحد.

إذا فالواقعية السياسية مقابل النظم المجرمة لا تتعارض كثيراً مع الضوابط القيمية السياسية فهي تهدف بالنتيجة للوقاية من الخطر على المدى المنظور وفي ذلك حسن بصيرة لا استغناء عنه.

أي شرعية يمتلك الأسد؟

سميرة مبيض

2017/07/19

كلنا شركاء

على اعتبار أن شرعية اي حكم تستمد من أربع دعائم أساسية،
- الدعامة الاولى فيها هي الشرعية التي يمنحها الشعب ويعبر عنها بالانتخابات النزيهة.
- الدعامة الثانية هي اعتراف بقية الاحزاب السياسية المحلية بآلية وصول الحزب الحاكم ونشاطها ضمن تيارات رقابة و تقويم للسلطة.
- الدعامة الثالثة هي شرعية المجتمع الدولي و التي تأتي بناء على كل ما سبق.
- و الدعامة الرابعة هي شرعية استمرارية أي حكومة، بناء على قدرتها على تسيير مؤسسات الدولة و ضبط الأمن و الحفاظ على القانون و أملاك المواطنين و تسيير شؤون البلد من خدمات و احتياجات المواطنين.

فأي شرعية امتلك كلا من الأسد الأب والابن طيلة السبعة والاربعين عاماً الماضية؟

منذ بداية استيلائه على السلطة كان وجود الاسد الاب قائما عل فاعلية آلته الأمنية و أداته الرئيسية هي قمع الشعب و السيطرة على الشارع بقوة جهازه الاستخباراتي فقط و رغم بقائه في السلطة ثلاثين عاما الا انه لم يجرؤ يوما على اقامة انتخابات حقيقية و لم يحصل يوما على الدعامة الأولى أي الشرعية الانتخابية القائمة على قناعة السوريين بانه قد يحقق لهم نهضة تنموية أو ازدهارا اقتصاديا أو أي تحسن في النواحي التعليمية على العكس ترافقت فترة حكمه بتقهقر على جميع الصعد و نشر الجهل في المجتمع السوري و تخريب ممنهج للبنى التحتية فلو وقع الأسد الأب في اي لحظة من حكمه تحت انتخابات شرعية لسقط بها دون تأخر .

لم يسمح حافظ الأسد بنشوء اي تيارات سياسية في فترة حكمه و كل التيارات الموجودة بشكل سري كانت تسعى لتغيير الحكم و ترفض بشكل مطلق وجوده فلا وجود أساساً لمجتمع سياسي سوري كحامل للدعامة الثانية للشرعية فتسقط بغيابه هي أيضا.

أما عن تسيير شؤون البلد فقد كانت بالحد الأدنى من الخدمات والاحتياجات دون أي تطور يذكر على مدى عقود ودون قانون يضبط الاجرام ما دام مرتكبه من ذوي الحظوة والسلطة في دائرة الفساد الداعمة للأسد، فشرعية الشارع السوري كانت رهن أفرع المخابرات والسجون والمعتقلات فهي، ان وجدت، لا تتجاوز دهاليز الخوف من هذه الأقبية المظلمة.
مقابل غياب الدعائم المحلية لشرعيته اشترى الأسد الأب الشرعية الدولية عن طريق خدمة مصالح كل الدول على حساب مصلحة الشعب السوري وتسخير البلد بأشكال عديدة للخارج بالإضافة الى تلاعبه بالإرهاب في المنطقة وتصنيعه وتحريكه بما يضمن بقاءه محافظاً على موقعه فامتلكها على حساب خراب سوريا.

ورث الأسد الابن هذه الشرعية العرجاء عن والده و رغم محاولته السطحية لتغيير المعادلة حين فتح طرف الباب لبعض حرية التعبير وبعض الحراك المدني الإصلاحي، لكنه ما لبث أن أوصده بشدة بعد أن تبين له أن أي حراك ينشر الوعي سيكون كفيلاً بالإطاحة بحكمه للأبد فبقي مسلوبا من الشرعية الانتخابية والشرعية السياسية المحلية. كما تكشفت مع بداية الثورة السورية تصدعات ادعاءات الأمن والأمان التي يمنُّ بها على السوريين فكانت الاولوية لحماية النظام و ليس المدنيين فبات السلاح منتشراً بين ميليشياته دون رقابة يستخدم لحل أي نزاع بسيط أو لمجرد فرد السطوة و جمع الاتاوات، باتت نسبة الغرباء من عناصر الميليشيات الخارجية كبيرة و منفلتة دون قيد أو ضابط على أهل سوريا، باتت الحدود مفتوحة للمرتزقة من أنحاء الأرض و مع غياب شبه كامل لخدمات تناسب الحد الأدنى للإنسان في هذا العصر و فساد مخرب لبنية مؤسسات الدولة، ممتد و نابع عن فساد النظام نفسه فقدت شرعية ادارة شؤون الدولة دون عودة.

أما في الشرعية الدولية فقد فكان بشار الاسد قاب قوسين أو أدنى من فقدانها بعد أن اعترفت العديد من الدول بارتكابه جرائم حرب ووجهت له تهم واضحة باستخدام السلاح الكيماوي و انتهاك القوانين الدولية بعدة اوجه . لكن الدعم الروسي له اكسبه نوعا من الوصاية الدولية عوضا عن الشرعية المفقودة، خصيصاً بعد توقيع عقد احتلال مدته تسعة وأربعون عاماً لسوريا فباتت روسيا بموقع تساوم فيه و تبيع و تشتري مصالحها بناء على ورقة الوصاية على سوريا و التي و ان

أطالت عمر الأسد لبضعة سنوات أخرى لكنها قابلة للتبدل لعدم تعلقها بحماية للنظام لما هو عليه بل حماية مصالح و توازنات دولية هشة قد تميل كفتها ضد الأسد بتغير أي عامل فيها. في خلاصة الأمر يمكننا القول أنه وفق المقاييس المتعارف عليها في عوالم الديمقراطية لا شرعية للأسد، لم يكن له لا بالماضي و لا بالحاضر و لن يكون له بالمستقبل. قد نتفهم أن نسمع مديحاً بهذه الشرعية العرجاء إذا من نظم ديكتاتورية تقبع في نفس الخانة السياسية ولكن لا يعقل أن نسمع إشارة أو تلميحاً عن شرعية الأسد من رؤساء العالم الديمقراطي المنتخبين من شعوبهم والعالمين بمعنى اكتساب الشرعية و ما وراء ذلك من جهود حثيثة و عمل مخلص تقدمه الحكومات المنتخبة لشعوبها و هي صفات لا تنطبق على الأسد في أي زمان و مكان.

هل الحرب في سوريا عادلة؟

سميرة مبيض

2017/08/16

جيرون

تبحث الدول بشكل دائم عن مبرراتٍ تجعل أيّ حرب تقودها مبررةً أخلاقيًا، بحيث تكون أسباب نشأة الحرب وسيرورتها مستندةً إلى مبررات سياسية، وبحيث تتوقف الحرب حين زوال مبرراتها وموجباتها، وحين تحقق شروط السلام. وعلى الرغم من أن الاقتتال لا يحقق هدفًا إنسانيًا، في جميع وجوهه، لكن مبررات عديدة قد تُدخِل الصراع، على الصعيد الدولي، ضمنَ مفهوم "الحرب العادلة"، أولها أن يكون الهدف هو درء الخطر عن الشعب ولا سيّما المدنيين.

اليوم، وبعد دخول قوى دولية في حرب غير محددة المعالم والزمن والنتيجة في سورية، تبرر هذه القوى حربَها أخلاقيًا، أمام الرأي العام الدولي، بمبرر الحرب على إرهابٍ بلون فكري محدد. من اللافت أنه بالرغم من القوة العسكرية والسياسية لتلك الدول المشاركة في الحرب، لكنها لا تتخلى عن التبرير الأخلاقي لحربها، وإن كان لا يعدو كونه قشورًا ظاهرة.

يجعل ذلك المعنيين بالشأن السوري ملزمين بإظهار لا أخلاقية هذه الحرب في المحافل الدولية، التظاهرات الشعبية، على وسائل الإعلام وفي كل وسيلة ممكنة فهي حرب على حق الحياة للسوريين أو تبرير قتلهم.

لا أخلاقية هذه الحرب تظهر بشكل واضح وجلي، عندما تتستر بشكل علني على نظام الأسد المتهم بارتكاب جرائم ضد الإنسانية، وتمنع أن يأخذ القانون الدولي مجراه تجاه محاكمته؛ ما دفع مؤخرًا ديل بونتي -وهي واحدة من ثلاثة أعضاء في اللجنة المكلفة من قبل الأمم المتحدة، بالتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان في سورية- إلى الانسحاب بعد أن لمست غياب أي إرادة سياسية لإحلال العدالة في سورية رغم توفر الأدلة على إجرام الأسد.

لا أخلاقية هذه الحرب تكمن أيضًا في أنها تفتح المجال لدخول مرتزقة وإرهابيين من أيديولوجيات أخرى إلى الأراضي السورية، يعيثون بها فسادًا وإجرامًا لا يقل سوءًا عن الإرهاب المذهبي الذي تسعى لمحاربته.

فالحرب في سورية هنا تقع في تناقض مع نفسها، فهي تدعو إلى منظومة قيمية لا تطبقها، وتبرر الصراع بحماية المدنيين من الإرهاب، في حين يُقتَل أكثر من ثمانين بالمئة من المدنيين، بنيران نظام الأسد الذي تحميه هذه الحرب، وبنيران قصف القوات الدولية نفسها في سياق حربها على الإرهاب، ومنهم أطفال ونساء، وأطباء يؤدون مهماتهم الإنسانية والمهنية في هذه المناطق المنكوبة، بالإضافة إلى من يهجّرون بسبب هذا القصف، وهم ضحايا لا يمتّون إلى الإرهاب بصلة دون إمكانية منظورة للعودة.

يعتبر الفيلسوف مايكل وولزر -وهو من منظري مفهوم الحرب العادلة- أنّ هناك عدة عوامل تجعل الحربَ عادلةً، وجميع هذه العوامل لا تتوفر في الحرب على سورية، فهذه الحرب لا تحمل قضية محقة من المنظور الأخلاقي، فهي لا تدعم تحرير شعب من ظلم حل به طيلة خمسين عامًا ورسخ في صفوفه الجهل والتجهيل، وهي لا تهدف إلى حماية الأبرياء من بطش الإرهابيين بل تزيد من الفوضى والدمار الذي يعيشون فيه، كما أنها حرب لم تسع للقضاء على هذا الإرهاب بوسائل أخرى متاحة، مثل تجفيف منابعه التمويلية، أو إغلاق الحدود التي تورده للأرض السورية، أو عدم شراء النفط وعدم بيع السلاح لهذه التنظيمات المتشددة، أو تمكين المجتمع المحلي من تطويق الإرهابيين المتواجدين في مناطقهم بكافة الوسائل الممكنة. لم تُتح أي من هذه الوسائل للسوريين، قبل شن الحروب على أرضهم، على العكس فقد تُرك المدنيون تحت رحمة تنظيمات متطرفة تُمدُّ بالسلاح والذخيرة والسيارات الحديثة والهواتف والأجهزة الإلكترونية وبكل ما يلزم، وتتمدد بحرية لأشهر طويلة، قبل إعلان الحرب عليها.

بناء على ذلك؛ تعريف وولزر للحرب العادلة، والذي ما زال الغرب يستند عليه، لا ينطبق -في أي بند من بنوده- على الحرب في سورية؛ فالعدل يقتضي محاكمة من ارتكب جرائم ضد الإنسانية تجاوزت في غيّها محارق هتلر نفسها، والعدل يقتضي عودة المهجّرين أصحاب الأرض إلى موطنهم، والعدل يقتضي دعم أي شعب يتحرك من أجل الارتقاء بوطنه للحرية والكرامة الإنسانية، وهي شروط أساسية لاندماج الشعوب في حركة التطور الإنساني اندماجًا فاعلًا، بينما إبقاؤها مشلولة تحت نظم ديكتاتورية لن يكون أكثر من حشد قنابل موقوتة بالظلم والغضب.

لا إعادة تأهيل ممكنة لنظام الأسد

سميرة مبيض

2017/11/07

جيرون

على الرغم من أن أطرافًا دولية عدة تدعم الأسد، منذ سبع سنوات، ليبقى جاثمًا على صدر الشعب السوري كهيكل مومياء أجوف، إلا أن دعمها لم يكن يومًا يعتمد على الحجة المنطقية، أي على محاولة إقناع السوريين بضرورة بقائه، بل واجهَت هذه الدول، وعلى رأسها روسيا، المُطالبين بتغيير سياسي جذري يعبُر بسورية نحو دولة القانون والمواطنة، والذين يرون بوضوح أن لا إمكانية لتحقيق هذا المطلب بوجود نظام الأسد، واجهتهم بأدوات القتل والقصف والتدمير والاغتيالات والكيماوي، ومن ثمّ الفيتو على إدانة جميع هذه الجرائم.

كل ذلك من دون أن نسمع أو نقرأ أي محاولة، ولو أنها سطحية، تبرر بقاءه لسببٍ ما، حتى إن المسرحيات و"البروباغاندا" الإعلامية التي تصفه بـ "محارب الإرهاب"، لم تنفع لإقناع السوريين بالقبول باستمرار حكمه.

ومع أن جعبة السياسي لا تفرغ من المبررات؛ لكن حجة الدفاع عن الأسد فارغة تمامًا، وإن وُجّه السؤال إلى الداعين لمؤتمر إعادة تأهيل الأسد في (سوتشي)، وإلى كل من يؤيده ومن سيحضره، أن يعطوا سببًا واحدًا، يجعل استمراريةَ بقاء هذا النظام في المرحلة الانتقالية ضرورةً؛ فلن نتلقى جوابًا مقنعًا، بينما يمتلك السوريون -على اختلاف أطيافهم السياسية- أسبابًا لا تُعد ولا تحصى، تستند إلى الحجة والمنطق والمصلحة العامة، تؤكد فشَل أي خطوة مستقبلية بوجوده، ووجوبَ تنحيته قبل التفكير بمرحلة انتقالية.

بقاء الأسد، خلال المرحلة الانتقالية، يعني أن المجتمع الدولي يعطي شرعيةً لأن يحكمَ سوريةَ مَن هو متهَمٌ بجرائم إبادة ضد شعبها؛ وسيؤدي إلى فقدان مجلس الأمن مساحة كبيرة من الصدقية، تجاه قضايا الإبادة البشرية، وذلك أمر على درجة عالية من الخطورة؛ إذ إنه يعني تشريع جرائم الإبادة، من دون حساب وإدانة. كما يشكّل وجود الأسد، من منطلق كونه المسؤول الأول عن الانتهاكات بحق السوريين، عقبةً في سبيل أي حوار وطني، ومصدر استقطاب مستمر ودافع للكره والرغبة في الانتقام، نظرًا إلى أن مجرد وجوده يعدّ انعكاسًا واضحًا لغياب العدالة، بعد أن تجاوز عدد الضحايا في سورية مليون إنسان، فضلًا عن ملايين المهجرين ومئات ألوف المعتقلين وعوائلهم، والنسبة الغالبة منهم يربطون وجود نظامه بالكوارث التي ألمَّت بهم؛ وهذا يعني أن أي حوار تسعى له الدول الراعية لتأهيل الأسد محكومٌ بالفشل قبل البدء به.

في الواقع، لا يمكننا تسمية أي مرحلة بالانتقالية، ما لم تتضمن تغييرًا ملموسًا في الوضع الحالي وليس إصلاحًا له، فالإصلاح مفهوم قد يشمل الفساد والمحسوبيات والقمع الأمني، وكان يمكن الحديث عنه منذ سبع سنوات، لكننا اليوم نتحدث عن جرائم ضد الإنسانية، ارتكبها هذا النظام، ولا يمكن إصلاحها تحت أي مفهوم، كما نتحدث عن انتهاكات بحق معتقلي الرأي والمعتقلين السياسيين، لن يستطيع نظام الأسد تجاوزها أو الإيفاء بأيٍ من شروط المجتمع الدولي المتعلقة بالإفراج عنهم؛ مهما كانت الضغوط نحو ذلك كبيرة، وعجزه هذا ينبع من كون انكشاف مصايرهم ومعاناتهم يشكل إدانة لا عودة عنها بحقه؛ ولذلك فإن من يتأمل منه أي تقدم في هذا الملف يدور في حلقات وهمٍ مفرغة.

يقودنا ذلك إلى إدراك واضح بأن المرحلة الانتقالية تتضمن -حُكمًا- خلوَّها من رموز نظام الأسد، ومن كل من ارتكب جرمًا بحق السوريين، وتتضمن حُكمًا انتقاليًا يحقق الضوابط القانونية التي تسمح بتغيير ديمقراطي نحو نظام حكمٍ حديثٍ، تحت رعاية الأمم المتحدة، أما بقاء هؤلاء فيعني تمديد الصراع إلى أجل غير مسمى.

ليس استمرار الصراع حكرًا على سورية فحسب، بل تمدد للصراع المذهبي والقومي في المنطقة، نرى تداعياته واضحة في دول الجوار، وذلك محفز لزيادة التجييش والتسلح في الشرق الأوسط، بينما توصي أدنى معايير الحفاظ على السلم بإيجاد حلول طويلة الأمد، لإدارة التنوع العرقي والمذهبي والمرتبط بشكل مباشر بالحفاظ على الأمن، على الصعيد العالمي.

يضاف إلى كل ما سبق أنّ وجود الأسد يشكّل عائقًا أمام رغبة أيٍ من الدول المتقدمة أو الدول العربية في تقديم التمويل أو الدعم لإعادة إعمار سورية؛ ما يهدد ببقاء البنى التحتية مدمرة، ويعوق عودة اللاجئين المرجوة وعودة الكفاءات السورية التي ستحمل مسؤولية النهوض بالمجتمع، مستقبلًا.

لا إعادة تأهيل ممكنة إذًا، فإما أن ترتضي روسيا الداعية إلى ذلك بحمل النظام، بجرائمه كما هو، ككيس حجارة يزداد ثقله بشكل متزايد يوم بعد يوم، أو أن ترضخ للواقعية القانونية التي سيفرضها الحقوقيون، عاجلًا أم آجلًا، على الملف السوري؛ فترى منافذ وحلولًا أخرى دون محاولات إعادة تأهيل بعيدة عن الواقع السوري، وعن الممكن الدولي.

المفاوضات السورية: غياب الروافع الفكرية المدنية وحوامل التغيير

سميرة مبيض

2017/11/28

جيرون

اعتقدَت المعارضة، بعد المؤتمر الثاني الموسع، أنها شكلت -عدديًا- هيئةً عليا للتفاوض، تستطيع الوقوف في وجه تمكين نظام الأسد؛ فانتخبت الهيئة العامة المؤلفة من 51 عضوًا، ثم تحددت من هذه الهيئة العامة هيئةُ التفاوض بـ 36، ثم انبثق عن هيئة التفاوض، من دون معايير واضحة، وفدُ التفاوض المؤلف من 22 عضوًا، الذي يفترض -كما يتم التداول، إذ لا وجود للائحة داخلية تضبط الأمور- أن يعود في قراراته إلى هيئة التفاوض الممثلة بـ 36 شخصًا، بالنسب التالية:
الائتلاف 8، الفصائل 7، المستقلون 8، هيئة التنسيق 5، القاهرة 4، موسكو 4.
النقطة الأولى التي تجعل موقف هذه الهيئة (36) هشًا، تجاه قضيتنا المُحقّة بمحاسبة نظامٍ انتهك إنسانية شعبنا، هي أن ما نعدّه النواة الصلبة، تجاه رفض بقاء منظومة بشار الأسد ضمن هذه الهيئات والوفد المفاوض، تتبعُ لكتلة الائتلاف وكتلة الفصائل، وهما تشكلان -اليوم على الأقل- صمام أمان، تجاه اتخاذ أي قرارٍ قد يمكّنُ الأسد من أن يستمر في حكمه. لكن ما غاب عن نظر الائتلاف هو أن الكتلة العسكرية مهددة بالزوال، في أي مرحلة، في أثناء عملية التفاوض وبآليات مختلفة؛ فقد تزول الكتلة العسكرية بزوال تواجدها المسلح على الأرض، وهو أمرٌ وارد في ظل المعطيات الحالية، من تراجع التمويل، وتقهقر السيطرة، وتوسع مناطق خفض التصعيد، والتماهي مع مؤتمرات أستانا، سيؤدي كل ذلك إلى إضعاف هذه الكتلة بشكل سريع ضمن الوفد، وقد تزول أيضًا عبر التسويات القانونية، لبعض أفرادها الذين قد تُنسب إليهم جرائم اختطاف، أو اعتقال، أو قصف مناطق مدنيين، أو غير ذلك ممّا ارتُكب خلال السنوات السبع الماضية، وقد تتم المساومة على مواقفها، مقابل هذه التسويات أو عبر آليات أخرى.
باختفاء هذه الكتلة أو إضعافها؛ سيجد الائتلاف نفسه وحيدًا في مواجهة الكتل المقابلة له، وسيكون المدافعون عن تغيير جذري في بنية النظام أقليةً في هذا الوفد المفاوض، وحينئذ سنمرُّ إلى المرحلة الأسوأ، بعد أن تمّ تقييد التوجه المطالب بالتغيير والرافض للأسد، بالائتلاف الذي يهيمن عليه تيار "الإخوان المسلمين" والفصائل التابعة لمختلف التيارات الإسلامية، وفي مقابله وضعت التيارات العلمانية المتهادنة مع بقاء الأسد، بشكل أو بآخر.
باتت نقطة الضعف الكبرى في هذا الوفد هي عدم وجود كتلة من روافع الثورة الفكرية المدنية وحوامل التغيير الكامل في المجتمع، ممن كانوا ضد تسليح الثورة، وضد أسلمتها، وضد ارتهانها لتيارات حزبية معينة. هذه الكتلة الغائبة -وهي تُشكّل أغلبية في الشارع الثوري اليوم- هي صمام الأمان الوحيد لعدم استمرارية الأسد؛ إذ إنها تشكل صوتًا غير قابل للمساومة السياسية مقابل نفوذ وسلطة، على عكس التكتلات السياسية الموجودة في الوفد اليوم، وغير قابل للمساومة القانونيةمقابل جرائم مرتكبة، أي أن الغائب هو كتلة لا تُباع ولا تُشترى، وكان يُفترض أن تؤدي كتلة المستقلين هذا الدور؛ لولا أن تم اختطافها وتحويلها إلى كتلة تابعة لا معنى لوجودها.
التكتلات السياسية منفصلة عن الشارع والواقع والأرض، وكتلة السلاح تسير نحو الانتهاء، بعد أن أضرت بأهلها وبثورتهم أكثر مما قدّمَت لهم، وكما أنها لم تُقدّم رصاصة واحدة دفعًا للثورة، كذلك لن تغير كتلة الفصائل ضمن التفاوض كلمةً واحدةً. كان من الحكمة أن يُطالب العسكر، ضمن كتلتهم، بشباب ونساء من الداخل ممثلين عن الحياة المدنية، ومدافعين عن حق وجودهم على الأرض، وحاملين لراية الثورة كشعار للتغيير، وحقوقيين وحقوقيات، يستطيعون مناقشة الدستور والانتخابات والمحاسبة والعدالة، وما إلى ذلك مما سيُعرض على الوفد من استحقاقات، في الشهور القادمة.
إضافة إلى ذلك، تبدو آلية ربط الوفد المفاوض بهيئة التفاوض غيرَ منضبطة، وضمانُ عودة الوفد إلى الهيئة، في أي قرارٍ سيتخذ، ضعيف، والأضعف منه عودة الوفد إلى مرجعية البيان الختامي لمؤتمر المعارضة الموسع الثاني. لا ضامن هنا؛ فنحن أمام وفدٍ يتمتع بصلاحيات مُطلقة، وقرارات بمرجعيات ضيقة، معظمها من المهادنين مع النظام.
في مواجهة هذه الكوارث السياسية؛ علينا إدراك أن قرار إنهاء الوضع الحالي في سورية قد اتخذ، وليس للسوريين فيه تأثير إلا بنسبة ضئيلة، تُعبّر عنها شخصيات تم اختيارها لتوقّع على المشروع المطروح، وتحقيق البديل الذي لا يبدو ديمقراطيًا مدنيًا، بل أمنيًا عسكريًا هو الآخر، وليس لنا في هذا الوضع، الذي لن نستطيع أن نُغيّره كليًا، إلا أن نسعى للدفع نحو مصلحة السوريين بأقصى درجة ممكنة، وسحب الثقة من كل مَن ساهم، من الأجسام السياسية، في تشريع بقاء النظام، وكل من ساهم في أسلمة الثورة، وتسليحها، وحرفها عن مسارها الإنساني، وانتزاع حقوق السوريين، وضمان محاكمة من ارتكب الجرائم بحقهم، وأن ننظم صفوف من بقي من المخلصين لثورة التغيير الحقيقي، والمؤمنين بأن الشعب السوري يستحق حياة كريمة عادلة.

ديناميكية المعارضة السورية على وقع الشرعية الدولية

سميرة مبيض

2017/12/10

جيرون

لا بد لمن يتابع تدرُّج الكيانات السياسية، في المعارضة السورية المعترف بها دوليًا، منذ نشأتها إلى اليوم، ونحن في النقلة الخامسة فعليًا في هذه الحركية؛ أن يُدرك المسار المحدد لها، والهدف المتوقع له، كمستقر نهائي.
بدءًا من "إعلان دمشق" عام 2005، والذي يمكننا اعتباره نقطة الانطلاق المعلنة سياسيًا للحراك الساعي للتغيير الجذري في سورية، يليه "المجلس الوطني السوري" عام 2011 أول كيان سياسي رسمي بعد انطلاق الثورة السورية، ومن ثم "الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية" عام 2012، إلى "هيئة التفاوض" بنسختها الأولى عام 2016، وبنسختها الثانية عام 2017، وما سيلي ذلك في المستقبل أيضًا.
بإمكاننا النظر إلى هذا المسار من زاويتين تساهمان في الإضاءة عليه، لنتبين فيه صورة أشمل: الزاوية الأولى هي الإطار المكاني الراعي لكل خطوة، والزاوية الثانية هي الديناميكية الداخلية في مكونات المعارضة، والتيار المهيمن فيها في كل مرحلة .
حمل الإطار المكاني لكل من هذه الخطوات دلالات سياسية واضحة، وقد ضمت الأرض السورية الجسم السياسي المعارض الأول فقط، الذي أطلق وثيقة "إعلان دمشق" للتغيير الوطني الديمقراطي، وجمع أطيافًا معارضة بشكل متوازن، وأكد على علمانية الدولة مع تأكيده أن الإسلام هو العنصر الثقافي الأكثر بروزًا في حياة الأمة والشعب، وأكد كذلك على المواطنة، وسعى في ذلك الحين للتغيير السلمي والتدريجي للسلطة. من هذه الزاوية؛ مثَّل "إعلان دمشق "الحراك الداخلي الوطني ومطالبه الشرعية، بلا منافس، قبل انتقال المعارضة إلى الخارج السوري، بعد استهداف أعضاء "إعلان دمشق" وقياداته، بعمليات الاعتقال من قبل نظام الأسد.
أُسس المجلس الوطني السوري وطرحت منذ ذلك الحين مفاهيم تسليح المعارضة والتدخل الأجنبي، وتلاه تشكيل الائتلاف السوري لقوى المعارضة، في مدينة الدوحة في قطر، بعد عام من ذلك في نوفمبر عام 2012، واستمر ككيان وحيد ممثل لقوى المعارضة أربعة أعوام، إلى 2016، حيث تشكلت النسخة الأولى من "هيئة التفاوض" في مدينة الرياض، قبل حصول التحولات السياسية ضمن المملكة العربية السعودية، والنسخة الثانية منها عام 2017، في مدينة الرياض أيضًا، لكن بعد وقوع التحولات الداخلية الجذرية في السعودية، والتي انعكست على مساراتها السياسية تجاه الشأن السوري.
شكل الانتقال إلى خارج سورية نقطة انعطاف في استقلالية المعارضة، وبرزت بقوة حاجتها المستمرة إلى الشرعية الدولية، كمنطلق لعملها، وكدافع لتحديد أهدافها، وقد تم مقايضة هذه الشرعية الدولية بشكل مستمر بمصالح الدول، وبإشراك مكونات معارضة، وباستبعاد مكونات أخرى عبر عملية إحلال واستبدال، من المفيد النظر إليها كمسار مرتبط لفهم آليتها من البداية للنهاية.
تتالت على خط الشرعية الدولية آليات توسيعية، سمحت باستبدال تدريجي للقوى الموجودة، بحسب كل مرحلة داخل المعارضة، ضمن ديناميكية الإحلال الفكري المتدرج من التيار الوطني الديمقراطي الحامل المهيمن، منذ عام 2005 إلى حين خروج قيادات هذه التيارات من سورية نحو إعطاء دور متصاعد ومهيمن لتيارات الإسلام السياسي، خلال الفترة الزمنية بين 2011 و2016، مع تقليص الدور الديمقراطي ضمن صفوف المعارضة المعترف بها دوليًا. بدأت بعد ذلك عملية إضعاف قوى التيارات الإسلامية التي أصبحت أقلية في التشكيلات الجديدة، لكن ليس لصالح عودة التيارات الديمقراطية بل لصالح قوى مقاربة لضرورة استمرار النظام الأمني بشكله الحالي.
لم تحصل التيارات الديمقراطية، الساعية لتغيير عميق في بنية النظام السياسي في سورية والملتزمة بدولة علمانية معتدلة غير معادية للأديان، على الشرعية الدولية، خلال هذه المراحل جميعها، بل انتقل الاعتراف بين معارضة تسود ضمنها التيارات الإسلامية التي قد يشكل فكرها الأيديولوجي مرجعية لفئة من الشعب السوري، لكن هذه الفئة لا تشكل بأي حال أكثرية عددية في سورية، ومنها انتقلت الشرعية الدولية نحو معارضة تتمثل الحل في الدولة الأمنية على مثال حكم الأسد.
وبقي الطرح الثنائي القطب خيارًا وحيدًا يُفرض على السوريين، كما حصل في الثمانينيات، على الرغم من أن تعددية سياسية خارج هذه الأطر تشكلت، وترسخت في الوسط السوري، لكن الإشارة واضحة إلى أن المجتمع الدولي يغض النظر عنها، ولا يخرج عن المعادلة التقليدية بحاجته إلى وجود نظام استبدادي ضامن لمصالحه في هذه المنطقة، وعن استخدامه للتيارات السياسية ذات الأيديولوجيات الدينية لدفع الشعوب للعودة لنظمها القائمة، متجاهلًا تعاظم مفاهيم حرية التعبير والرأي، وتصاعد مطالب الحريات والعدالة الاجتماعية، وازدياد الوعي المجتمعي، وهي عوامل لا تتواءم مع المجال الضيق الذي تُحصر فيه الشعوب اليوم، والذي تم فرضه بالقوة، منذ ثلاثة أجيال إلى اليوم ولكن الاستمرار به شبه مستحيل، وإن إدراك هذه البديهة ضرورة لحل المعضلة السورية خصوصًا، ومعضلة الشرق الأوسط عمومًا بفتح أفق تطور المجتمعات بشكل سليم، ودمجها في مسار تطور الإنسانية عوضًا عن تقييدها تحت حجج أمنية، لن تؤدي إلا إلى زيادة الأمر سوءًا.

بماذا نُقايض نظام الأسد؟

سميرة مبيض

03/02/2018

جيرون

لا بدّ لمتابع المشهد السياسي والدولي المعني بالقضية السورية أن يدرك أن طرق الإسقاط المباشر للنظام، سياسيًا أو عسكريًا، باتت تضيق أكثر فأكثر، بعد أن تمت محاصرة السوريين باللابديل السياسي من جهة، وهو كيانات المعارضة التي ركّبتها دول خارجية، وبتطرف السلاح من جهة أخرى، والذي موّلته دول خارجية، نحو ترويض السوريين للعودة إلى ما قبل عام ألفين وأحد عشر، وتتويج ذلك بمؤتمر عُقِد في منتجع سوتشي، لإعادة تأهيل الأسد وتقاسم السلطة معه، وهو المؤتمر الذي قاطعته المعارضة الرسمية ظاهريًا، تحت ضغط الشعب السوري ومطالبه بمحاسبة المجرمين، ولكنها قاربت مخرجاته رسميًا، وفق مسار تم رسمه منذ مؤتمر الرياض الثاني الموسع للمعارضة السورية.

جاء في البيان الختامي لمؤتمر (الرياض 2) أن "هدف التسوية السياسية هو تأسيس دولة ديمقراطية"، والأولوية لصياغة الدستور والانتخابات الحرة النزيهة، ثم تَرِدُ عملية الانتقال السياسي الجذرية. تجمع هذه الفقرة التي أقرَّها معظم المؤتمرين في الرياض، وسجَّل عديدون تحفظهم عليها، تجمع ما بين مسار جنيف ومسار سوتشي، والمعضلة في ترتيبهما الزمني، فالثورة تطلب الانتقال السياسي ثم الدستور والانتخابات، وروسيا تطلب معرفة ما الذي سينص عليه الدستور أولًا، ثم معرفة الحكم البديل لسورية عبر الانتخابات ثانيًا، ثم إقرار الانتقال السياسي بناء على ما سبقه.

في هذا السياق، نجد المعارضة، كما هي منذ البدء، متأخرة عن متطلبات نجاح الحراك السوري بخطوات كبيرة، وتنتظر قدوم الحدث لتبدأ ردات الأفعال عليه، فها نحن اليوم، بعد سبع سنوات على بدء الثورة، وبعد أكثر من عامين على مطالبة المجتمع الدولي بخطوط واضحة للدستور المستقبلي لسورية، نجد أمامنا على الساحة السورية عدة دراسات دستورية مهمة، لكن أيًا منها لم يحصل على إجماع المعارضة، ولا على التوافق الشعبي، وها نحن فارغو الأيدي، لا نملك ورقة إعلان دستوري مؤقت، لمواجهة الخُلاصة التي رسمها المجتمع الدولي لهذا المسار، حينما شكل لجنة دستورية، عبر المبعوث الأممي، تكون نسبة المطالبين فيها بالتغيير الجذري لبنية النظام أقلية، قد لا تتجاوز خُمسها، ويستبعد ذلك إمكانية التأسيس لدستور يمنع الأسد من إحكام قبضته على مصير السوريين لعشرات السنوات الأخرى.

ليس واضحًا إن كان هناك استراتيجية عملٍ للمعارضة في الماضي، لكن الاستراتيجية اليوم تقتضي مقايضة نظام الأسد، فهو متهم -عدة مرات على التوالي- باستخدام الأسلحة الكيماوية، ومن الممكن الدفع نحو قرار إزاحته، إن وُجدت البدائل المناسبة ومنها:

–ضمان توافق سوري على ورقة إعلان دستوري مؤقت، يوضح معالم دولة سورية المستقبلية، ويؤكد على فصل الدين عن الدولة، وعلى الالتزام بحقوق الإنسان، وضمان المواطنة المتساوية للجميع، وضمان حقوق دستورية لجميع الإثنيات والمذاهب المشكلة للنسيج السوري، ويدحض مخاوف المجتمع الدولي والرماديين السوريين من تشكُّل دولة دينية أو قومية متشددة، وهو ما ستقرره اللجنة الدستورية المحدثة في سوتشي، لكن الفرق أنها ستحافظ على مخالب الأسد الأمنية والعسكرية، بينما على السوريين، ولا سيّما الحقوقيين، إيجاد الخطوات القانونية الموثقة دستوريًا التي تمنع إعادة ترشحه أولًا، وتؤدي إلى محاكمته مع كل من أجرم بحق السوريين ثانيًا، وتسحب الصلاحيات اللامحدودة من يد كل من سيحكم سورية مستقبلًا، منعًا من تصنيع طغاة جدد بلبوس مختلف.

–كل ذلك ممكن عبر حراك سياسي مدني ذاتي للسوريين، في الداخل وفي بلدان الشتات، بحيث يفرض التوافق السوري شروط المقايضة، وسيتطلب ذلك مبادرات وطنية جريئة، كانكفاء بعض التيارات المعارضة التي تُطرح حولها إشكالية توافق وطني، عن المشاركة في الانتخابات على سبيل المثال، أو في مبادرات أخرى تضمن الخروج من عنق الزجاجة الشائك المتمثل بنظام الأسد، تمهيدًا للتأسيس لحياة ديمقراطية سليمة في سورية التي ستتطلب النهوض بجيل كامل على أسس سليمة.

–الاهتمام بالمبادرة السياسية المطروحة من قبل الدول الخمس، ليس بكونها تحمل الحل، لكن بكونها تحمل أفكارًا يمكن أن يبنى عليها، وتكميلها في ما يتعلق خصيصًا بمصير مجرمي الحرب ومستخدمي الأسلحة المحرمة دوليًا، بحيث يُكسر الجمود المسيطر على مسار جنيف منذ بدأ.

–التصدي للتقسيم الواقع اليوم على سورية، فإن كانت سورية ستخضع قسرًا لوصاية ما؛ فلتكن وصاية الأمم المتحدة في فترة محددة، إلى حين خروج الميليشيات والمسلحين الغرباء، وإعادة هيكلة جيش وطني سوري، مهمته الدفاع عن الحدود ضمن مضامين السلام في الشرق الأوسط، وبعيدًا عن ادعاءات نظام البعث بالمقاومة الزائفة التي دفع ثمنها الشعب السوري عقودًا من مسار تطوره ونهوضه.

في الحقيقة، إن القوة الدولية لم تدعم حق الشعب السوري في مسعاه للكرامة والحرية، فليدعمه السوريون أنفسهم إذًا، بالعقل والحكمة والتوازن، فبهؤلاء نهضت حضاراتنا الماضية وليس بالبلطجة والكذب والعَصَبية، فهلّا نعتبر.

الحرب النفسية.. أداة للعودة للأسد

سميرة مبيض

11/02/2018

جيرون

يلخص العالم والسياسي الفرنسي Nicolas de Condorcet دورَ الخداع والكذب في الخضوع للسلطة، بقوله" كلما كان الإنسان متنورًا؛ تضاءلت نسبة التلاعب به من قِبل أصحاب السلطة، فالحقيقة إذًا عدوة للسلطة ولمن يستخدمها، وكلما انتشرت بشكل أوسع؛ تضاءلت قدرة هؤلاء على خداع البشر، وكلما ازدادت الحقيقة قوة؛ تضاءلت حاجة الشعوب إلى أن تُحكم من أن تَحكم هي نفسَها بنفسِها."

ما هي الحقيقة التي يحتاج السوريون إلى معرفتها اليوم، وسط واقع محاولات إعادة ربط النير على أعناقهم بعد أن كُسر، وبعد إغراق القضية السورية بالأخبار الكاذبة، لإخفاء الحقائق ومحاربة إظهارها؟ ما البوصلة والمنارة وسط هذه الحرب النفسية على من يرفض العودة إلى المعتقل الكبير في ظل الأسد؟

لا تستهدف هذه الحرب النفسية العسكر والمسلحين بتداول أخبار ميدانية كاذبة، كما هي وظيفة الإشاعات المتعارف عليها بالحروب، بقدر ما تستهدف فئتين هما:

المدنيون أولًا، بترهيبهم من كل ما يتعلق بالثورة السورية وربطه بالإرهاب والتطرف؛ لإسكاتهم عن أي ظلم يحل بهم أو ظروف حياة شديدة السوء التي يعيشونها أو عن فقدانهم لأبنائهم وبناتهم عبثًا دون جدوى؛ فيدخلون في فقاعة من الوهم لا قدرة لهم على اختراقها ومواجهة الحقيقة، أو ربما يتغاضون عنها لضمان السلامة المؤقتة، وتأمين معيشة الحياة اليومية، رغم أن رؤيتهم للحقائق بإمكانها تغيير التوازن، وستشكل دافعًا لرفض الواقع المفروض، ولاستلام زمام الأمور لتحقيق شروط حياة أفضل.

أصحاب الرأي ثانيًا، الطامحون إلى تغيير جذري في المجتمع السوري، وتحريره من القيود الاجتماعية المفروضة التي ألزمته بقبول نظام الأسد، وبقبول التطرف الدينيالذي عززه النظام لضمان بقائه، وألزمته أيضًا بقبول الفساد الاقتصادي الذي رسَّخه النظام، لامتلاك النفوس والذمم لصالحه، فهي عوامل قوته التي يسقط بسقوطها النظام حكمًا.
فتُعتبر هذه الفئة هي الأخطر بالنسبة إليه، وهي التي تضمن استمرار الثورة، خصوصًا بعد ضمور مظاهر العسكرة، وبعدم وجود هامش سياسي مؤثر اليوم لأي حراك دبلوماسي من أجل سورية، وتتضمن هذه الفئة كل من استطاع إظهار الحقيقة للسوريين الموالين وللمجتمع الدولي، من دون حاجة إلى السلاح، عن طريق القانون، التجمعات السلمية، حلقات النقاش والتفكير، الأعمال الفكرية والكتابية، الأعمال الفنية بجميع أدواتها. حوامل هذه الأعمال هم الدليل القاطع على أن الثورة ليست متطرفة، وليست تقهقرًا من سيئ إلى أسوأ، بل تغيّرًا نحو الأفضل الذي يستحقه الشعب السوري.

يُدرك المدافعون عن النظام هذه الحيثية، ومن هنا جاءت الحرب النفسية تجاه هذه الشرائح على عدة محاور، أشدها وأكثرها تكرارًا هو محاولة اتهام كل من يدعم الثورة، بدعم التطرف الديني وفصائله المختلفة، في حين أن وضوح التوجه العلماني العقلاني لهذه الشريحة كان أوضح من أن يتم التلاعب على هذا الوتر.

يُضاف إلى ذلك محاولات صبغ المصالحة مع النظام بكونها سعي لإيقاف القتل، أمام رفض العالم بالاعتراف بحق السوريين بالانتقال من نظام حُكم استبدادي إلى نظام حكم حديث، ويُتهم الرافضون لهذه المصالحة، بأنهم يطيلون مدة عذاب السوريين، وبأن المصير محتوم ببقاء الأسد، في نقيض لأي منطق أخلاقي لتحميل من يطالب بالعدالة وبتحييد المجرم وبمحاكمته مسؤولية استمرار وقوع الجرائم، يتجاهل هذا الاتهام واقع أن النظام لن يتوقف عن مجازره بل سيرتكبها بالخفاء من جديد، مع إضافة وطأة الانتقام لها أيضًا.

يندرج ذمُّ التعبير عن الرأي على وسائل التواصل الاجتماعي، كـ (فيسبوك) و(توتير)، تحت بند إسكات هذه الشرائح أيضًا، فعلى الرغم من وجود ظواهر سلبية كثيرة على وسائل التواصل، لكنها تُعزَل شيئًا فشيئًا، وتضمر وتبقى الإيجابيات أكثر في ميزان تأثير وسائل التواصل الحديثة، فقد تبين أن تبادل الآراء عبر هذه الأدوات فاعل وسريع، وتوضّح أنها تسمح بتكوين تيار رأي جماعي، حُرم منه السوريون طويلًا، بالإضافة إلى أنها باتت وسيلة تعبير عالمية سياسية، يتعامل عبرها معظم سياسيي العالم والرؤساء. رغم ذلك، نجد أن هناك من يهاجم كل من يكتب على وسائل التواصل، بوصفهم "ناشطين فيسبوكيين"، وبأنهم جميعهم مزايدون أو عديمو الحيلة، في محاولة لخفض أهمية هذا التبادل بالرأي وإسكاته، وذلك، لحسن الحظ، غير ممكن مع وجود نصف الشعب السوري خارج سورية، وتواصله عبر هذه الوسائل، فمن البديهي والطبيعي تداوله قضايا سورية واستنكاره إبادة السوريين، ولا يندرج ذمُّ هذا الأمر إلا تحت بند محاربة حرية التعبير، كما في النظم القمعية تمامًا.

لإظهار الحقائق تأثير كبير في مواجهة هذه الحرب النفسية، خصوصًا مع فقدان كثيرٍ من القنوات التقليدية المحلية والإقليمية مصداقيتها؛ ما أدى إلى التفات شريحة كبيرة عنها إلى مصادر أخرى لتكوين الرأي أو للتأثير فيه، وليس ذلك فحسب بل هي جزء من مسار تحرر سورية، من سيطرة السلطة على عقول الناس وحياتها ومواردها ومستقبلها، وتلك مسؤولية كبيرة يحملها كل من حمل على عاتقه مهمة السير بسورية على مسار الحداثة والتقدم.

نحو بيئة آمنة ومحايدة لسورية

سميرة مبيض

2017/12/10

جيرون

لا يحدث أي تغيُّر بمعزل عن البيئة المحيطة به؛ فالمُتغير يستخدم أدوات المحيط، وبدوره يؤثر فيه، فهي علاقة ثنائية القطب ظاهرًا، متشابكة العوامل داخلًا. هذا ما يتجه له الأمر في سورية، مع تكرار المطالبة ببيئة آمنة ومحايدة للوصول للتغيير السياسي، أي العمل على تحييد عوامل الخطورة اليوم، لضمان عدم انتقالها للمستقبل. فما هي صفات هذه البيئة التي علينا العمل عليها أو انتظار تحققها من أجل الانتقال السياسي في سورية، وما هو التطبيق الواقعي لهذا المطلب؟
تضم هذه البيئة عدة عوامل رئيسة، تتطلب المعالجة بعمق؛ للوصول إلى وسط يسمح بحصول هذا التغيير، حيث يتطلب الأمر بداية بعض الواقعية من المجتمع الدولي، تجاه عدد الضحايا الهائل الذي تسبب به نظام الأسد، عبر تمسكه بالحكم وفرضه الحل العسكري، وتسهيله عملية احتلال سورية، وعبر تواطئه مع الإرهاب والتطرف بهدف بقائه، إضافة إلى المظاهر الوحشية التي عبّر عنها بوسائل القتل، وما حمله ذلك من رسائل للسوريين المطالبين بالتغيير، وهي تصنف ضمن رسائل الكره والتحريض على العنف والعزم على إبادة كل من يعارضه. تؤدي هذه الأمور جميعها إلى أن نظام الأسد ودائرة الأسماء المرافقة له التي لعبت أدوارًا إجرامية لا يمكن أن تكون عناصر من هذه البيئة الأمنة والمحايدة؛ فلا إمكانية لتدوير الزوايا وانتزاع المخالب هنا، فهي كتلة صماء موسومة ستُخل بحيادية أي بيئة تحل بها، وتمنع أي إمكانية حوار، كونها مولدًا مستمرًا للرغبة في الانتقام، ليس لدى المعارضين لهذا النظام فحسب بل للموالين له أيضًا عبر التحريض والتلاعب. مع الأخذ بعين الاعتبار أن الآثار التي خلفها النظام شديدة وعميقة، وتحتاج إلى زمن طويل لمعالجتها، لكن أشدها حضورًا في نفوس السوريين هو الأعداد الهائلة من الضحايا، ومن المعتقلينمجهولي المصير، وهي ملفات تفرض نفسها بقوة في خلق هذه البيئة الأمنة والمحايدة، فالتقدم فيها هو تهيئة لأي حوارات مستقبلية، وتغييبها هو تجاهل لعامل استقطاب كبير الأثر.
يتطلب الأمر كذلك الاعتراف الصريح بوجود احتلال خارجي للأراضي السورية، منه ما هو قائم على أهداف أيديولوجية، وهو الأخطر، لكونه يبرر القتل والإبادة على أسس عقائدية، كما هو حال الاحتلال الإيراني. ويتطلب العبور للبيئة المحايدة المرجوة دوليًا خروجَ كافة هذه الميليشيات من الأراضي السورية، بما تحمله من أحقاد طائفية ومطامع توسعية، ومنه ما هو قائم على مطامع اقتصادية واستراتيجية، وهو بدوره يتطلب إيجاد حلول تنصف الشعب السوري، مقابل ما يتم استجراره من موارده الطبيعية، ليصب في نطاق خطة تنمية اقتصادية واجتماعية شاملة لسورية ولا يقتصر، كما هو عليه اليوم، وكما كان منذ بدء استلام عائلة الأسد لحكم سورية ثمنًا لحماية الاستبداد وبقائه، ويقابله تقهقر تنموي يشمل جميع مفاصل حياة الشعب السوري.
إضافة إلى العاملين المتعلقين بطرف النظام، هناك عوامل عديدة يجب العمل عليها من جهة المعارضة، وقد يكون أهمها هو وجود فصائل ترفع رايات وأهداف دينية ومذهبية، تُولّد مخاوف كبيرة عند السوريين، على اختلاف اصطفافهم السياسي، بحكم ارتباط هذه الفصائل بتمويل خارجي وأيديولوجية غريبة عن الوسط السوري، واعتمادها على عناصر غير سورية بشكل كبير؛ ما يجعلها دخيلة على أي بيئة تحاول خلق سبل اتفاق وحوار، وقد جاءت هذه الفصائل على حساب الجيش السوري الحر، فقامت بإضعافه ومحاربته وتفكيكه واستلاب مكانه ومكانته في الثورة السورية، قد تتمثل الخطوات الأهم في هذا السياق في خروج كافة الغرباء من الأراضي السورية، وإيقاف توريد السلاح والتمويل لها، تحت طائلة عقوبات دولية على الدول الممولة واحتواء السوريين المتواجدين ضمنها، ممن لم يرتكبوا جرائم ضد المدنيين، في هيكلية عسكرية يتم التوافق عليها، ضمن بنود الانتقال السياسي المنظّم المزمع تحقيقه.
نشأت أيضًا، خلال هذه السنوات السبع، فصائل تحمل أيديولوجية قومية متطرفة، كما هو حال الفصائل التابعة لحزب (ب ك ك) التي تعتمد على عناصر قيادية غير سورية، زجت بالسوريين وقودًا في حرب لا تخص قضيتهم، وأدت إلى خلق استقطاب عربي/ كردي شديد الخطورة، في مساحة مكانية تضم كلا المكونين، وتؤذن بحرب طويلة الأمد لن تسمح بنشوء أي بيئة للحوار أو للحل المنشود؛ ما لم يتم تحييد أي حزب ذي توجه وسلوك متطرف من مستقبل سورية.
بعد معالجة كافة هذه العوامل المتعلقة بسورية، لا بد من أن تكون نظرة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي حيادية تجاه القضايا التي تمسك بخيوطها، ومنها على سبيل المثال العقد الاجتماعي المقبل لسورية، فعوضًا عن فرض دستور عبر لجنة دستورية معيَّنة دوليًا لا تملك أي مرجعية سورية، يجب على المجتمع الدولي تيسير الأمور، للوصول إلى توافق على أطر دستورية تدعم بناء بيئة الانتقال السياسي، على أسس صلبة لا على لجان هشة مصطنعة، يضاف إلى ذلك أهمية ربط ملف إعادة المهجّرين، وتوظيف عملية إعادة الإعمار، والتهيئة لعودة السوريين، كجزء لا يتجزأ من عملية الانتقال السياسي المنتظم ومساعي بناء السلام في سورية، بحيث تعتبر عتبة فاصلة وإشارة مهمة للانتقال لحقبة جديدة، سيدعمها السوريون جميعهم، إن هي حققت فعلًا شرطي الحياد والأمان.

إلى الضمير السوري

في تلاشي المسافات

سميرة مبيض

2017/02/07

كلنا شركاء

يبعد مبنى إدارة المخابرات الجوية عن مشفى القديس لويس (مشفى الفرنسي) في القصاع 250 مترا ويبعد عن منزلي الذي فيه كبرت 250 مترا أيضاً لا و بل يبعد عن مدخل بيت جدي 200 مترا فقط يعني "دقيقتين مشي"، لم تكن هذه المسافات تعني شيئاً لسكان هذا الحي. هنا حيث يولد الأطفال في مشفى الفرنسي تحت أيقونة حنونة و يعمّدون في كنيسة القديس كيرلس ليعلنوا رفضهم للشيطان و جميع أعماله و يكللون بالفرح و الهناء أعراسهم، هنا حيث المحال التجارية لا تهدأ و محلات الحلويات لا تفرغ.

ربما هي هذه الضجة الدائمة بين الولادات و الأعراس و الجنازات الأنيقة و صراخ الباعة المتجولة و حمى التسوق و التنزيلات...ربما هو كل ذلك الذي منع وصول أصواتهم. هم؟ المعتقلون في أقبية هذا الفرع على بعد "دقيقتين مشي" من كل صخب الحياة هذا الذي يسمى حي القصاع.

حين كنّا نكتسي من الأسواق كانوا يبقون عراة لساعات طويلة و حين كنّا نتعالج من تحسس جلدي كانت القروح تملأ أجسادهم دونما دواء و حينما كنّا نصلي و نشعل الشموع كانت الكنيسة باردة و الشموع معتمة، كيف تقبل صلوات وعلى بعد مئتي متر منها يكمن الجحيم و يسود بها الشيطان بكلّ أعماله سجّاناً و محققاً و قاتلاً.

في حين كانت الحياة تسير بل تهرول في الخارج كانوا، و لا زالوا يتعرضون لكل أنواع الارهاب و يُمنعون عن الكلام لكن لا يمنعون من الصراخ ألماً فيفترض بأن تسجن جدران الباطون الصراخ أيضاً الى أن باتت هذه المسافات القريبة البعيدة تعني الكثير منذ سقطت الجدران و تلاشت، بتنا نراهم و ان كانوا وراءها، خرجت أصواتهم للفضاء كلمات مكتوبة و كلمات محكية و بتنا نسمع صراخهم الماضي و الحاضر.

لن يجرؤ أحد من الجيران أن يقول لم نسمع بعد اليوم، لن يجرؤ أحد أن يشعل شمعة دون أن يصلي لهم، ليقل في صلاته لأجل آلامهم لأجل حريتهم هم المعتقلون هنا على بعد مئتي خطوة من منزلي و من كنيستي، لأجل خلاصنا جميعاً من شر استبد في أرضنا. لكن لتكن صلاته في قلبه ولا يعلو صوته بهكذا دعاء كي لا يعتقل بتهمة الصلاة ضد الظلم و الظالم و يصبح معهم هناك حيث لا شموع تنير العتمة.

حواجز الضمير

سميرة مبيض

2016/03/20

الأيام السورية

كثُرت أسلحة الفصل بين أبناء الشعب السوري ولكن أكثرها قسوة هو هذا الجدار الذي ضُرب حول السوريين فمنعهم من الاصغاء الى ضمائر الآخرين وأكبر مثال على ذلك هو أن صور الشهداء المعتقلين تحت التعذيب لم تعبر من ضمائرنا لضمائر من لا يزالون يدعمون نظام العنف وقتل الانسانية، رغم أنها عبرت من ضمائرنا لضمائر العالم أجمع فقد دارت هذه المشاهد العالم و حشدت المؤازرة الإنسانية قبل السياسية للإنسان السوري .

أول صوت للضمير مقابل صورة انسان قتل تحت التعذيب سيعكس صور الأحياء ممن نعرفهم، نقاربهم مع ملامح و خطوط الوجوه و الأعمار البادية بين هذا الآلام ثم يليه استرداد عن آخر الكلمات التي نطقوا بها أو آخر الأسماء التي نادوا بها و هل حملوا حلمهم بالحرية الى آخر أنفاسهم أم أنهم فقدوا الرجاء من أن هناك أحياء خارج جدران سجونهم.

هذه البراهين التي دارت العالم لكننا لا زلنا عاجزين عن ايصالها لابن بلدنا، نتساءل في كل مرة هل وصلت هذه الصور الى جميع السوريين أم لا، هل هو حاجز اعلامي هذا الذي يمنعهم من النظر في عيني الشهداء تحت التعذيب أم هو حاجز الخوف أم حاجز ضمير، وان نظروا و لم يشعروا بهول هذه المشاهد فأين يكمن الخلل هل يعقل أن هناك من يدافع عن مرتكبي مثل هذه الفظائع معتقداً أنه بذلك يحمي نفسه.

ما يعزّيني في هذا الجمود الذي أرى أن للضمير كبوات ربما ولكن له صحوة بالتأكيد قد يكون دافعها صورة معتقل تحت التعذيب أو طفل غريق في البحار أو أي رسالة أخرى ستحملها يوميات السوريين لأخوتهم السوريين ليصحوا و ينجوا جميعاً.

بين النخبة الأصيلة والنخبة المشوهة

سميرة مبيض

2016/10/01

كلنا شركاء

لا زلنا نسمع بين الحين و الآخر تداول مصطلح النخبة الذي فقد كل هو الآخر كل معنى حقيقي على الصعيد السوري، فقد باتت نقاط المقتل في المشهد المتردي واضحة، ومن أهمها تشويه مفهوم النخبة .

فلم يكن هناك حلّ لتمرير عقود من الاستبداد في المجتمع السوري. الا بإحلال نخبة مصطنعة على قياس طبقة السلطة عوضاً عن النخبة الأصيلة. نقاط التخالف بين الأصيل و المزيف تختصر القيم التي عمل النظام على استئصالها من المجتمع لأنها لا تتواءم مع المسار المرسوم له من الاذلال و الاستغلال. حيث اعتمد النظام شراء الذمم و الرشاوى ليورط نسبة عالية من المجتمع في منظومة الفساد واستخدمت هذه الآلية لتهيئة طبقة المواكبين لنهجه و المروجين له و صانعي علاقاته العامة، فولدت نخبة النظام لا صلة لها بنخبة السوريين.

بعيداً عن المفهوم المشوه شديد السطحية المنسوبة اليه هذه الفئة في المجتمعات المريضة بالمظاهر المذّهبة والداخل العفن. فالنخبة الأصيلة هي فئة متيقظة مؤثرة بفكر المجتمع ان لم تكن صانعة له تعتمد المنطق في تحليل الأمور والذي يقود لربط العقل بالواقع وتمكين القيم الأساسية. هم أصحاب الرأي المقدّمين للنقد البناء للرأي العام والمساهمين في تحليل وبناء مفاهيم و توجهات فكرية متقدمة .

انطلاقاً من هذا المبدأ نجد هذه الفئة في مواقع فاعلة في المجتمعات المتقدمة بينما تُحارب هذه الفئة في دول الاستبداد، تعاني من الاعتقال و التهجير و سوريا مثال حي على ذلك فبنظرة سريعة لمن امتلك المنابر خلال حقبة الظلام السوري منذ السبعينات لغاية نهوض الثورة السورية في عام 2011 نفهم الكثير مما آل اليه حال السوريين اليوم فقد عُززت سلطة المنابر الدينية عند جميع المذاهب عبر شخوص تؤسس لمجتمع طائفي، منغلق. معلمين للجهل ومختصين بالتجهيل وسُلمت مقاليد الاقتصاد للفاسدين دون منازع و لم يكن للفكر و العلم الا مكان هامشي غير مؤثر لا بل و استحضرت طبقة كبيرة من المدرسين الجامعيين المؤهلين من روسيا فكرياً و علمياً مقابل نسبة قليلة لأولئك المؤهلين في الدول الغربية فاتسم التعليم الجامعي حتى بالتلقين و التكرار و ليس بالتحفيز على التفكير و الابداع و البحث.

إعادة بناء الوعي السوري مهمة أساسية من مهمات الثورة، التأسيس لتيار فكري يثّمن القيم والأخلاق المؤسسة للمجتمع السليم فالتيار الذي ساد لغاية اليوم يهاجم هذه القيم باعتبارها مثالية غير عملية في حين يعتبر الكذب (فهلوية) و الفساد (شطارة) و النفاق (سياسة). علماً أن التيار السائد في تسيير الأمور الداخلية للدول المتقدمة يعتمد التيار الفكري السليم وان كان بدرجات متفاوتة لكن لا تتجاوز حدوده كي لا يؤدي لتقويض القيم الأساسية التي تحافظ على التوازن والتقدم في هذه الدول.

بعد انطلاق الثورة السورية وكسر احتكار المنابر بدأت النخبة الفكرية السورية بإعادة التبلور وباتت أهدافها واضحة ومشتركة ووضعت نفسها بالمكان الطبيعي لخدمة الرأي العام السوري و ليس لخدمة السلطة من أي جهة و لا لخدمة الدين من أي مذهب بل للنهوض بالفكر العام .

لن يخلو الأمر من الكثير من الغوغائية كما كل تحرك بعد جمود طال امده لحين استقرار مسار سليم فصاحب الرأي بالدرجة الأولى هو صاحب حس عال بالمسؤولية و الالتزام تجاه المجتمع و هو الدافع الأساسي لتوجهه نحو الرأي العام، و ذلك يُفشل تماماً محاولات رواسب نخبة النظام لخنق هذه النهضة عبر اتهام ابداء الرأي العام بالشعبوية و تسمية النقد البنّاء مسعاة للشهرة، فلا يحتاج الفكر السليم للسعي لأي من هذه بل هو احياء منظومة سليمة مقابل منظومة التهديم الكامل للقيم و الأخلاق، ليس رغبة بالمثالية بل تأكيداً لواقع ان الحياة لا تستقيم الا بذلك.

من نير الظلم لنير الاحتلال.

سميرة مبيض

2016/10/09

كلنا شركاء

نفكر بهم كثيراً، هؤلاء الذين استطاعوا لعب دور المشاهد لخمسة أعوام دون ان ينطقوا بحرف ضد قتل بشر يقطنون على بعد عدة شوارع من منازلهم و تعذيب آخرين في أقبية تقع تحت منزلهم. نتساءل عن الحواجز التي وضعت بين ضمائرنا وضمائرهم نصوغ لهم الحجج والاسباب و نعذر صمتهم لتشوه الصورة أولاً و للخوف ثانيا و للعجز أخيراً .

لكن الصورة لم تعد خافية على أحد الا من حرم عقله و هم من نعذرهم لعدم اتخاذ موقف واضح لغاية اليوم أما البقية فبأي حجة تتسترون، سلمية بدايات الثورة لم تخف على احد، الاعتدال العلماني و التعددي يظهر بوضوح في الحامل الفكري و الثقافي للثورة لمن يقرأ. التطرف طال التسليح هي الحجة المستمرة و التي سقطت بتطرف الجهة المقابلة فلا فرق يذكر بين متطرف و آخر و ان اختلفت مللهم و مذاهبهم. كلاهما كان سيكون هزيلا مؤقتاً مقابل الاستمرارية السورية لولا ان اصبحت سوريا محتلة .

كيف ستنقلون حججكم الواهية من نير نظام بشار الاسد لنير الاحتلال الروسي والايراني. هل ستتأقلمون مع جرعة زائدة من الذل عندما تمرون او لا تمرون على حواجز مسلحة لن يوجد فيها عنصر سوري في القريب العاجل، هل ستصمتون على محو كامل لهويتكم و هوية ابنائكم و تتقبلون طليها بألوان بلا لون كما حدث لكم بدمشق تحت مسمى مهرجان الالوان فبتنا لا نرى الا وجوهاً مهرجة تعكس نفوساً باهتة .

ام انكم سترضون لبناتكم و بنينكم بيع النفس و هدر الكرامة للجنود المخلّصين.

أم ستعيشون غرباء مرتعدين مختبئين الى اجل غير مسمى، ربما هو الابد الذي كنتم تنشدون.

السيناريو البديل عن ذلّكم هذا الذي لا زلنا نرفضه لكم و عنكم هو التمسك جيدا بيد سورية تمتد و ان لم تصل فمدوا انتم اياديكم فالأمر يستحق حقا المحاولة لخلق غير هذا المصير .

لم تعد النيّات الجيدة تكفي اليوم بل النتائج هي المقياس، ننظر نتائج صمتكم عن اجرام النظام بأهلكم. فنحصد الاحتلال ومليون شهيد و أكثر من عشرة ملايين مهجر قسري و بؤس المصير لمستقبل من بقي من السوريين. هي عودة لذواتكم ربما عبثاً نطلبها و ربما تنقذكم مما صنعت ايديكم فتنهضون.

لن يستطيع المجتمع الدولي رفض صوت شعب واحد بالانتقال لدولة ديمقراطية متعددة وانقاذ حياة من بقيوا فيه و ضمان عودة من هجّروا قسراً، عبثاً يقنعونكم بأن أمر السوريين ليس بأيديهم، بل لأن معظمهم صمتوا وان تقرر الكلام سيكون بصوت واحد ليُسمع. فرض الحد الأدنى من مصلحة السوريين ووقف مجزرة لم يعد فيها خاسر أم رابح بل هي حضارة حيّة تدفن بغير حق و يدفن معها أهلها أحياء.

في التصدي لتقسيم سوريا

فدرلة تحرق زمن الاستقرار

سميرة مبيض

21/05/2017

جيرون

تتفق الكيانات المطالبة بالتغيير السياسي، في سورية، على أن نظام الحكم المركزي لا يُلائم المستقبل المنشود للبلاد، وأن العبور إلى تنظيم إداري لا مركزي أكثر حداثة، هو جزء من الحل، وتعدّ هذه الخطوة من النقاط المشتركة المتوافق عليها لمستقبل سورية.

لكن ما يزداد الاختلاف عليه، يومًا بعد يوم، هو درجة الاستقلالية التي ستنالها هذه التقسيمات الإدارية، إذ تعتبر بعض الأطراف السورية أن مكاسبها تزداد كلما ازدادت درجة الاستقلالية عن بقية السوريين، ويدخل ذلك في سياق القرارات التي تُتّخذ ضمن قصور الرؤية المستقبلية، وغياب الدراسات الاستراتيجية على أسس علمية صحيحة، وفي سياق السعي لمكاسب آنية، وإن كانت بوابة لخسائر كبيرة على المدى الطويل.

ينحصر الجدل الأكبر حول الوصول إلى الفدرالية، أي الوصول إلى أكبر درجة من الاستقلالية للتقسيمات الإدارية، وهو ما تصل إليه الدول -عادة- بشكل تلقائي، وفق تدرج زمني، باتجاهين: إما بالانتقال من دولة مركزية تبعًا لاستقلالية متنامية في كل قسم من البلاد، أو باتحاد مجموعة دول مستقلة أساسًا لتطوير تعاونها على الصعد الدفاعية والاقتصادية بشكل رئيسي.

ندخل هنا إذًا في بُعد زمني مغيّب تمامًا عن معادلة الفدرالية السورية المفروضة اليوم بشكل مستعجل، لدرجة أنه يدفع إلى تفريغ سريع لمدن كاملة لمواءمة "جنين" فدرالية، سيولد قبل وقته بزمن طويل، من دون وجود عناصر أو مقومات حياته الأساسية؛ فينتهي إلى موت سريع. فالمركزية واللامركزية يتحكم بهما عاملان أساسيان غير متوافرين اليوم في الحالة السورية، ويحتاج كلاهما إلى الزمن الذي لم يُتح لسورية يومًا، كي يستقر قرارها.

العامل الأول هو المواطنة التي تجعل مصلحة المجتمع والدولة فوق مصلحة الفرد، أو مصلحة فئة معينة، هذا العامل الذي غُيّب طوال فترة سلطة الأسد أي ما يزيد عن خمسين عامًا، وإذا كان عُمر الجيل الإنساني خمسة وعشرين عامًا، فقد نشأ جيلان كاملان على قواعد الأسدية، بما تضمنته من طائفية وتخريب للهوية الوطنية، وتدمير للمنظومة الأخلاقية، وانتهاج الأساليب القمعية وغير ذلك. افتقاد عامل الانتماء الوطني، في الماضي القريب، سيجعل من أي خطوة نحو التقسيم أكثر سهولة، وسيجعل من الفدرالية خطوة أولى نحوه، خصوصًا في ظل صراع مُكثّف، دار على مدى سبع سنوات، وكانت أدواته الرئيسة الفتنة المناطقية، والفتنة القومية والمذهبية، ويزيد على ذلك أيضًا رسم حدود تتبع هذه التقسيمات المتصارعة، ودعمها بالتهجير القسري لكسر التنوع في المناطق السورية؛ تمهيدًا لتقسيم قسري يلحقه.

ها نحن اليوم أمام ارتكاس مناطقي، مذهبي، قومي، يعكس غياب المواطنة، ويعكس صراعًا بأدوات خارجية ما بعد الثورة، ويعكس استراتيجية خبيثة للأسد طوال خمسة عقود، ولن تُعيد الفدرالية رأب هذه التصدعات، بل ستزيدها عمقًا، وبغياب العامل الوطني سيسقط أي إمكان للتعاون، على الصعيد الدفاعي بين هذه المناطق المفترضة، وعوضًا عن أن تكون لها آلية موحدة للدفاع عن حدود واحدة سيكون لكل منها جيش يدافع عن حدود قومية ومذهبية ضد جواره الداخلي أولًا، وهنا نقطة الضعف القاتلة الأولى.

أما العامل الثاني فهو غياب الاكتفاء الاقتصادي لكل من هذه المناطق السورية المزمع تفريقها، حيث تتوزع الموارد الطبيعية في سورية بشكل غير متجانس مكانيًا من حيث الموارد المائية، والأراضي القابلة للزراعة وموارد الطاقة الأحفورية كالنفط والغاز. فالصراع حول الموارد هو المحرك الأول هنا، على الرغم من أن سورية -وهي وحدة متكاملة الموارد- تكفي لتحقيق الازدهار لمواطنيها، فإن مشكلات السوريين الاقتصادية لم يكن مردّها فقر البلد، بل في كيفية إدارة سلطة الأسد لهذه الموارد، حيث لم تُستَثمر للتنمية والتطوير، بل استُغلت جميعها لتعزيز سلطته وتمكين قبضته، وعانت جميع المناطق، بما فيها المدن الكبرى والعاصمة، من التخريب الممنهج؛ ما جعل حالة التردي الاقتصادية وانعدام التنمية حالةً عامةً، ينتظر أبناء جميع المناطق الفرصة لتخطيها، لكن ذلك سيبقى غير ممكن في ظل التقسيم، فمهما توفر من موارد، لأي من الأجزاء المزمع صنعها، فهي لن تكفي لبناء اقتصاد متكامل، فمن يمتلك إمكانية الزراعة ستنقصه المياه، ومن لديه وفرة مائية سيحتاج إلى النفط، ومن لديه كلاهما ستنقصه المنافذ والموارد البشرية الكافية.. إلخ.

لم يتح الزمن بعد، لأي من هذه المناطق، تطوير اقتصاد وتنمية القطاعات الخاصة بها، وتنظيم الارتباط مع أجزاء البلاد الأخرى لتشكّل اقتصادًا قويًا، فالوصول إلى هذه المرحلة يفترض وجود مرحلة استقرار، تسمح بالتخطيط والتفكير باستراتيجيات وحلول اقتصادية متكاملة. أما القفز عجالة لفدرالية من دون تخطيط للموارد فسيؤدي إلى عجز تنموي في أغلب هذه المناطق، وبحكم الصراع القائم فيما بينها داخليًا والمحمل على خلفيات طائفية وقومية، فستقترب هذه المناطق، بشكل بديهي، من مراكز الثقل الأكبر الأقرب لها مكانيًا، والممثلة بدول الجوار المستقرة اقتصاديًا وسياسيًا، وستتبع كل منطقة سورية لدولة.

إن سيناريو الفدرلة المصطنعة اليوم قد يفضي إلى أحد احتمالين: الأول هو حصول تشرذم فعلي للأراضي السورية، وتبعية تدريجية لكل منطقة مُحدثة إلى جوارها الخارجي، بحكم احتياجاتها وبحكم انفصالها الوظيفي عن مركز ثقل اقتصادي وسياسي من دون تحضير لأي بدائل، أو إلى تنامي نفوذ ميليشيات طائفية وأخرى قومية في هذه المناطق وانفصالها تدريجيًا واستبدال مشروع قيام سورية دولة مدنية تعددية متنوعة -وهو مطلب غالبية الشعب السوري- بمجموعة دويلات قابلة للانجرار سريعًا نحو التطرف والنزاعات، وهو تقهقر إقليمي كبير، لا يمتّ إلى الاستقرار المنشود بصلة، بل يقود إلى مزيد من الخراب، وليس ذلك من مصلحة أي من الدول المعنية.

المشكلة الفعلية هي في حرق مراحل الاستقرار التي يحتاجها السوريون، لإيجاد ما يناسب المرحلة الجديدة، لفترة تعادل تنشئة جيل، على الأقل، على أسس المواطنة، وتمكين الهوية الجامعة، وإدراك المصالح المشتركة، واحترام حقوق الإنسان، وإعطاء الحوار والمصالحة دورًا أساسيًا، لإعادة بناء العلاقات الإنسانية ورفع قِيم العلم والعمل والاحتماء بها من سياسة الجهل والتجهيل.

فالبداية إذًا، لمن أراد الحياة والاستمرارية لسورية، ستكون حتمًا بإيقاف العسكرة الدولية فيها، واستبدالها بقوى حفظ الأمن والسلام والتأسيس التدريجي لنظام حكم لا مركزي، مع بناء قوة عسكرية وطنية سورية موحدة، ووضع خطة تنمية شاملة لكافة المناطق، وتقييم التجربة بعد حين، واستقراء مصالح جميع السوريين في كل خطوة تالية، من دون القفز في الفراغ، وحرق زمن استقرار، هو أكثر ما تحتاج إليه سورية اليوم.

حوامل الترويج لحزب الاتحاد الديمقراطي الكردي

سميرة مبيض

02/03/2017

جيرون

بعد تدويل القضية السورية، وانتشار الصراع المسلح في أغلب مناطقها، وإضعاف حدودها، ودخول المتطرفين إليها من كل أصقاع الأرض، استغل "حزب الاتحاد الديمقراطي" الكردي هذا المآل الذي حلّ بالسوريين؛ لينشر فكره المتطرف داخل وخارج الحدود السورية، ويستخدم مأساة السوريين؛ لرفع رصيد التعصب الذي يتسم به، وينشره بين أفراد معتدلين، لم يكونوا ليلتفتوا لفكر -كهذا- في الأحوال العادية، مستخدمًا حوامل ترويجية عديدة، مُشوّهًا عبرها مفهومات سليمة، في سبيل تحقيق هدف منحرف، هو اقتطاع جزء من الأرض السورية على خلفية عنصرية قومية.

من هذه الحوامل الترويجية على الصعيد الخارجي والداخلي:

استغلال منظمات المرأة

تعدّ قضية المرأة من القضايا التي يستغلها حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي استغلالًا كبيرًا، ويستخدمها حاملًا دعائيًا أساسيًا لدعايته في أوروبا، فمن أكثر المروجين لأفكاره المنظمات النسوية، إذ يعتمد ضمنها على صورة المرأة المسلحة في الترويج لنفسه، بوصفه حريتها هي في مهاجمة القوانين الناظمة للمجتمع كافة، وبما أن المجتمع الأوروبي محافظ على مفهوم الأسرة والضوابط الأساسية، مع إعطاء جميع الأطياف الأخرى حرياتهم، فقد بقي توجهه هذا منحصرًا في فئات محددة، حيث نجد في منشوراته التي تستهدف التأثير في هذه الفئة تشويه لصورة المجتمع العربي، في تعميم مغلوط بكونه يُجبر الفتيات على التديّن وارتداء الحجاب عبر نصوص تصل بالبريد الإلكتروني، تحاول تصوير المرأة غير التابعة لفكر هذا الحزب امرأة خاضعة غير متحررة، بتحريف مقصود للقيم المجتمعية كافة، وربطها ربطًا غير منطقي بدين أو بقومية.

ينسى أتباع هذا الحزب الإشارة إلى هذه المنظمات بالأمهات اللواتي هُجّرن قسرًا من بيوتهن في البلدات العربية؛ ليهمن مع أطفالهن في العراء دون سقف، بينما يحتل أتباعه بيوتهنّ، ويتناسى أيضًا الإشارة إلى أمهات فقدن أبناءهن قسرًا للتجنيد في صفوفه، أو للأمهات اللواتي يعتقل أبناؤهن في سجونه، وغير ذلك من قصص النساء اللواتي يعانين تحت وزر ظلمه كأي حكم شمولي.

استغلال الإصلاح الديني والعلمانية

على الرغم من الحاجة الكبيرة للإصلاح الديني في المفهومات المغلوطة التي انتشرت عن الدين الإسلامي، وخصيصًا في البلدان التي خضعت لتشويه ديني مقصود؛ بهدف دعم وجود نظم حكم استبدادية فيها، إلا أن استراتيجية حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي الترويجية، تستغل هذا التوجه عبر تجنيدها بعض العاملين في مجال التنوير الإسلامي، واستغلال هذا التوجه وجهًا دعائيًا لها، واستخدامه سلاحًا ضد المسلمين العرب من أبناء المنطقة، بطريقة تنفّر المعنيين منه، في حين أنه أمر حيوي وضروري لمستقبل شعوب المنطقة، ومن المؤسف أن أمثال هؤلاء من شيوخ وعلماء دين، يحتكرونه ويفوتون اليوم الفرصة المواتية في سياق التطور الاجتماعي والفكري الذي تمر به المنطقة للترويج لتوجهات عنصرية عبر هدف نبيل هو التنوير الديني. وبعد أن نجوا، هم وأبنائهم وأحفادهم وجميع أفراد عائلاتهم، لا يتوانون عن تأجيج الحقد هناك قنابل تهوي على رؤوس أطفالنا.

استغل اتباع هذا الحزب توجه العلمانية في السياق نفسه، فهو يتبنى العلمانية المعادية للأديان التي يُقتل السوريون باسمها اليوم، مشوهًا المفهوم الصحيح؛ بهدف تمرير فكره المنحرف، ومحاولًا جذب عدد كبير من العلمانيين نحو صفوفه، وللأسف؛ فإن كثيرين منهم وقعوا في هذا الفخ، وباتوا يدافعون عن حزب متطرف إرهابي بلبوس علماني تنويري.

دعاية محاربة إرهاب "داعش"

ينشر الحزب لنفسه عبر أبواقه دعاية مفادها أنه يُحارب الإرهاب؛ متمثلًا بـ "داعش"، مُستغلًا هذا الأمر لقتل وتهجير السوريين من قوميات أخرى من مناطقهم بغرض احتلالها، مُتّهمًا الجميع بما فيهم النساء والأطفال بأنهم "دواعش"، وبات يُشرّع لنفسه تفريغ مدن كاملة واحتلالها تحت مسمى محاربة الإرهاب، مشكلًا إرهابًا موازيًا لا يقل خطرًا عن "داعش"، ويُشكّل رديفًا لإرهاب نظام.

استغلال المنظمات الطلابية

تروج المنظمات الطلابية المدفوعة من حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي في أوروبا لما يُسمّيه منطقة "روج آفا"، وتوزع ضمن منشوراتها خريطة لسورية، تُظهر المنطقة الشمالية منعزلة باللون الأحمر، وتتحدث عن تحالف الأقليات في هذه الكونفدرالية، وتشيد بهذا الحزب ومشروعه التقسيمي الواضح لسورية، وتنسج علاقات ضمن الجامعات؛ بهدف تعاون علمي مع جامعة؛ تحمل اسم الكيان المزمع اقتطاعه من سورية بغير حق، ولا يعلم الأساتذة الجامعيين الذين يتطوعون لهذا التعاون أنه مبني على أنقاض بيوت طلاب هدّمت، وتاريخ تحرّف بغرض إقامة هذه المنطقة، وطرد أهل سورية منها تتاليًا وتباعًا.

العمل على التفرقة بين المكونات السورية

يزرع حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي التفرقة والفتنة القومية والطائفية بين المكونات بنهج تنظيم الأسد نفسه تمامًا، تحت ادعاء حاجتهم إلى الحماية، فنراه يستقطب بين صفوفه كثيرًا من الشخصيات العلوية والمسيحية، ناشرًا الخوف من بقية السوريين العرب السنة، واصفًا إياهم بالـ "دواعش"، ففي الحقيقة أن هذه المكونات، إن لم يجرِ احتواؤها داخل قبضته، وبالأخص منها المختلفة عنه في القومية تكشف زيف ادعاءاته الديمقراطية -هذه- مقابل حقيقته العنصرية القومية، لذلك يسعى لجذبهم بجميع الوسائل، وتحت مسميات كثيرة، تسقط جميعها أمام بند التعصب القومي وتقسيم سورية.

سرعان ما ستجد هذه المكونات نفسها في مواجهة المعضلة نفسها التي عانتها مع النظام، في المرتبة الثانية بالمواطنة، وفي ضياع لأي حقوق لها بمواجهة العنصرية القومية، وسيبقى تسليحها ضئيلًا مقارنة بميليشيات هذا الحزب، ولن يتوانى عن إلحاق الأذى، بها عند أي تهديد لنفوذه مثلما يفرضه هو، لا كما تنصّ عليه عقود اجتماعية غير ملزمة.

العمل على الزج بالسوريين في حربه ضد تركيا

يزج حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي بالسوريين في حرب ليس لهم بها شأن، وهي حرب حزب العمال الكردستاني ضد الحكومة التركية، ويشترط للمنتمين إلى صفوفه والمتحابين معه إضمار العداء للحكومة التركية، وكأن السوري الذي عاش خمسين عامًا تحت وطأة الظلم والقهر، وانعدام الاستقرار، عليه أيضًا حمل وزر حروب غيره، ونحن في خضم ثورة للتغيير الديمقراطي، والمطالبة بالحرية والكرامة للسوريين جميعهم، وليس لفئة منهم فحسب، أليس الأولى بنا تكريس كل جهد لحرية الشعب السوري وتخليصه من مصاب حل فيه.

أليس الشعب التركي هو الأولى بتقرير شؤونه الداخلية، وهو الذي يعيش في استقرار وبكرامة في نهضة اقتصادية، علمية واجتماعية في ظل حكم علماني، بينما حُرم السوريون تحت نير الاستبداد من التقدم خطوة واحدة لخمسين عامًا، ويعانون من الهوان والذل والفقر والتهجير.

يحيّدُ هذا الدفع نحو الصراع مع تركيا جزءًا من السوريين الفاعلين عن دورهم الأساسي، والأخص منهم من العلمانيين، فبات همهم الشاغل مهاجمة الحكومة التركية، وترصد الأخطاء لها بحجة محاربة تيارات الإسلام السياسي، لا بل ومهاجمة وتخوين كل من لا يهاجمها، في حين أن كل عاقل يرى أن لا شأن ولا مصلحة للسوريين في هذا الصراع؛ فلديهم ما يكفيهم ويزيد.

فحربنا ليست ضد تيارات الإسلام السياسي داخل وخارج سورية، إذ يعدّ حزب الاتحاد الديمقراطي على الصعيد السوري أخطر من تيارات الإسلام السياسي؛ لسببين:

الأول سبب خارجي يتعلق بتوازن القوى في المنطقة، فلن يسمح المجتمع الدولي بإقامة نظام حكم ذي خلفية سياسية إسلامية في سورية بأي حال، وهذا أمر واضح للجميع، بمن فيهم أصحاب هذه التيارات، ولا مخاوف حقيقية منه.

بينما تسعى أطراف كثيرة أن تكون سورية مقسمة إلى دويلات؛ لتحقيق مصالحها، وهذا يتوافق مع مشروع الحزب الانفصالي، ومن ثم؛ من الممكن أن يلقى دعمًا موقتا إلى حين تقسيم سورية واندثارها أرضًا واحدة، ومن ثم؛ ترك الدويلات الضعيفة الناتجة عنها لمصيرها المحتوم.

السبب الثاني داخلي؛ فالمجتمع السوري قائم على التنوع في المكونات، وهو الطابع الأبرز لهويته، وحين اقتطاع جزء من الأرض بالقوة لمكون ما، ستُخلق حالة مطالبة كل مكون بجزء يخصّه؛ ما سيعزز حالة الانقسام والتشرذم والصراع المستمر، وهي حالة يفرضها هذا التوجه الانفصالي حتمًا.

المخاطر:

الخطورة التي تكمن في إقامة منظومة عنصرية على الأرض السورية، تكمن في أنه يُستبدل نظام استبداد طائفي بنظام استبداد قومي في هذه البقعة، مع كل ما يحمله ذلك من مخاطر تفشي العنصرية وتوابعها، من اضطهاد بقية المكونات القومية والمذهبية، فالأمر سيزداد سوءًا.

الخطر الأهم هو تقسيم سورية؛ فلا صدقية في ادعاءات طلب الفيدرالية، فهي الخطوة الأولى نحو الانفصال، ونرى ذلك واضحًا في الخرائط التي يعتمدها الحزب، وتستهدف المناطق الشمالية الغنية بالثروات الطبيعية مع المنفذ على ساحل المتوسط أيضًا.

الخطورة على السوريين من أبناء المكون الكردي ليست أقل من الخطورة على بقية المكونات، ومنها أن أي خلاف مع الحزب الشمولي الحاكم في هذه البقعة سينتهي بالاعتقال.

إضافة إلى أن هذه البقعة ستكون في اضطراب مستمر، وحرب مع محيطها، وسيُستخدم الشباب الأكراد والمسيحيون من القوميات الأخرى خزانًا بشريًا للحرب ضد تركيا، من جهة، وضد بقية المكونات القومية الموجودة في هذه البقعة من جهة ثانية، ويتضمن ذلك أدلجة الأجيال الجديدة نحو العنصرية والتطرف القومي.

كيفية التصدي لهذا التوجه

يحاول بعضهم إقناع السوريين بأن مشروع حزب الاتحاد الديمقراطي باقتطاع جزء من سورية بات أمرًا واقعًا ومفروضًا بإرادة دولية، ويدعوهم إلى تأييد هذا المشروع من هذا المنطلق، لكن ذلك افتراض ليس له أسس منطقية، فتطبيقه دون دعم من أغلبية السوريين أمر غير ممكن، وهنا تأتي إمكانية تغييره وتقرير السوريين لمستقبلهم بأنفسهم.

يعدّ تمكين ودعم حزب عنصري، مرتبط بأجندة حزب مصنف عالميًا حزبًا إرهابيًا، قرار خطِر، ليس بمقدور دولة واحدة اتخاذه، إذ يُشكل خلق بؤرة من هذا النوع في المنطقة خطرًا كبيرًا، وعبئًا على داعميه، ولن تسمح بتمريره دول عدة، وذلك أمر يُعوّل عليه.

إدراك أن الهدف الأساسي لفصل هذه البقعة ليس هدفه تحقيق مصلحة للأكراد، بل لأنه موقع استراتيجي لإقامة القواعد العسكرية لأي دولة ترغب باستخدام نفوذها في هذه المنطقة، ولأنه موقع مهم، من حيث الموارد الموجودة أو المقدّر وجودها، أو تأمين خطوط النقل لها في هذه البقعة.

الاعتماد الأساسي سيكون على السوريين الأكراد الوطنيين المدركين خطورة سيطرة هذا الحزب، والأقدر على كبح جماح نشر هذا الفكر العنصري.

التيقظ وعزل هذه الحوامل، وعدم تمكينها من تخريب أي توافق سوري وطني، وعدم تمكينها من زرع الفتنة بين المكونات الكردية والعربية والقوميات الأخرى، وبين مختلف المكونات المذهبية أيضًا.

إظهار حقيقة هذا التوجه العنصري على ضمن المجتمع الغربي فهو مجتمع مبني على القيم العقلانية المدركة لخطورة العنصرية، وكل من يروج لها، وسيلفظ منها بمجرد اتضاح حقيقته.

في النهاية نحن أمام ثلاثة مسارات إرهابية مفروضة علينا نحن السوريين، الأسد و"قسد (قوات سورية الديمقراطية)" و"داعش"، ولا يشكل أي منها طريقًا سليمًا، بل هو طريق رابع يشقّه السوريون بتضحياتهم و دمائهم، يعتمد على المواطنة والحقوق المتساوية لجميع أبناء هذه الأرض، لا تمايز بينهم لا بدين و لا بقومية، بل غنى بتنوعه بتفرد كل منهم بثقافة عريقة وحية تشكل بمجموعها الهوية السورية.

مؤتمر فيينا – سيناريو السلام تحت نير العنصرية القومية

سميرة مبيض

2016/05/09

كلنا شركاء

أقيم في 27-4-2016 لقاء في فيينا بدعوة من المبادرة العالمية للسلام، وهو لقاء معلن عنه منذ فترة على صفحة المبادرة وكما ذكر في الدعوة فهدف اللقاء المقرر هو التشاور حول دستور سوريا المستقبلي، وهو هدف مشروع طالما لا يسعى لوضع أو صياغة دستور دون الرجوع للمرجعية الحقيقية وهي الشعب السوري، بل هو لتقريب وجهات النظر وإضاءة نقاط الخلاف للوصول للسلام السوري، وهو ما يجب أن يسعى له السوريون أينما وجدوا دون إنتظار مبادرات دولية لذلك، وقد أكد أغلب المشاركين في جلسات الحوار على هذا المبدأ نافين عن أنفسهم صفة تمثيل الشعب السوري تحت أي مسمى

السلام السوري، الذي بات مطلب كل عاقل لكن لا يغفل عن أي عاقل أيضاً أن طريق السلام يستهدي بطريق الثورة، ولن يصل بطرق أخرى، وهي لم تبدأ ثورة دينية ولم تبدأ ثورة قومية ولا حتى ثورة علمانية بل هي ثورة سورية – ثورة ضد ما عاناه الانسان السوري خلال عقود من كل أنواع الهوان السياسي والاقتصادي و الفكري والإنساني، ثورة فكر قامت ضد سيطرة الفساد والاستبداد ولذلك لم يغلبها الفكرالمتطرف الديني ولذلك أيضاً لن يغلبها الفكرالمتعصب القومي ولن يمر طريق السلام حتماً عبر أحزاب ترفع العنصرية شعاراً وممارسة

·الغير مشروع إذا هو أن يُفرض على مسار السلام السوري فكر مُحدث ذو ممارسات إرهابية لا تمت للسلام بصلة، وأن يستمر تجاهل القوى المعتدلة في سوريا ودعم القوى المتطرفة وأن يوضع السوريون مجدداً تحت فروض الخيارات الأسوأ، أما الاستبداد مستمراً للأبد، أوإرهاب داعش أوتفتيت سوريا تبعاً للتحزبية القومية و المذهبية.

من غير المشروع تعويم حزب لا يمثل الا توجه قلة من كورد سوريا ويساهم بتقسيمهم ويسعى لوسمهم بالتطرف والبربرية، مقابل تهميش أصوات الأحزاب الوطنية الكردية المعتدلة القادرة على بناء سوريا الغد يداً بيد مع جميع القوميات السورية معتمدة على مبدأ المواطنة الكاملة دون مرجعية عنصرية

من غير المشروع اذاً ان تغفل اللجنة التحضيرية لمؤتمر السلام ذكر مشاركة ممثلين عن حزب الإتحاد الديمقراطي PYDضمن هذه المشاورات، عمداً أو سهواً، خصيصاً لمن أعلن موقفه السياسي الواضح تجاه هذا الحزب الذي إقتسم دون حق جزء من سوريا متجاوزاً شعبها ومستغلاً مأساته ومستفيداً من التدخل الأجنبي فيه، ولمن أعلن موقفه الإنساني الواضح تجاه الممارسات العنصرية التي قامت بها وحدات الحماية الكردية ضد السوريين من قوميات أخرى في منطقة الجزيرة السورية منذ تأسيسها ولغاية الأمس القريب

حالة الوضع تحت الأمر الواقع التي يتعامل بها ضعاف الحجة، هي ما استخدم وسيستخدم لفرض هذا الفكر الدخيل على الفكر السوري، الذي يُعلن على كل المنابر بأنه من صفوف المعارضة، دون أن يحمل من أهداف الثورة السورية بالحرية و الكرامة للسوريين جميعهم شيئاً ودون أن يربطه رابط بحلم الشعب السوري بوطن واحد، على العكس فما الذي تختلف به ممارسات الـ PYD عن ممارسات داعش عندما أقام كرنفال الموت في عفرين حول جثامين أبناء حمص السورية العدية بما أعاد الينا بقسوة حقيقته البربرية التي ارتدت قناع التحضر في أروقة مؤتمر فيينا والتي دعتني للانسحاب مما لا أمثله ولا يمثلني، فما يبنى على هتك الانسان لن يثمر الا شوكاً

نعم سعت اللجنة التحضيرية، للقاء ترويجي لحزب الـ PYD ، من لم يلحظ ذلك بين الحضور سيقرأه بين السطور ومن لم يستطع ذلك أيضاً سيراه واضحاً في الصورة الختامية للمؤتمر والتي جاءت تضم قياديي الحزب في المركز وتدرج الأخرين نحو الأطراف

تحية لمن لم يساهم بتشريع هذا التوجه بين صفوفنا، تحية لكل وطني تواجد و ضبط المسار على إيقاع الثورة السورية قدر ما استطاع – فبغيابهم كانت النتائج ستكون أسوأ بالتأكيد و رغم ذلك فلا مصداقية لمخرجات حوارات سلام حدثت ضمنه جريمة حرب ومرتكبوها يتحدثون هناك عن حقوق الانسان والمساواة

دعوة للعقلانية هي ما أوجهها لمروجي هذا الفكر تحت مسميات الديمقراطية والعلمانية لا تخلطوا الحنطة بالزيوان فيفسد حصادكم

دور العقلانية، هي تفكيك الفكر الارهابي و ليس تشريعه تحت مسمى سياسي وليس محاباته والترويج له تحت مطامع مكتسبات قصيرة الأمد تجر على أهلنا الويلات لعقود أخرى

العقلانية هي التمسك بالمبادئ الإنسانية و بالأخلاقيات التي ستبني السلام ولن يُبنى بدونها فلا تحاولوا عبثاً

ضرورة التوعية الدستورية

سميرة مبيض

4 مايو,2016

موقع سوريات

يقف السوريون اليوم أمام مستحقات عظيمة، منها أنهم يهدفون لإعادة صياغة عقودهم الاجتماعية بما يتوافق مع طموحاتهم بالحرية والمساواة. و تبرز هنا حاجة ملموسة لتعريف المواطن السوري على المصطلحات القانونية الأساسية في الدستور و معانيها التطبيقية في الواقع، بالإضافة الى فهم كيفية تطور الدستور السوري عبر الحقبات السياسية المختلفة و كيف انعكس ذلك على حياة المجتمع السوري.

وتعميق الحوارات حول مواد الدستور التي تتخالف حولها آراء المجتمع السوري و أسباب هذا التخالف من وجهة نظر جميع الأطراف. بناء على أهمية اكتساب هذه المعارف فان جلسات توعية دستورية أصبحت ضرورة بحيث تتوجه للمواطن السوري بعد عقود من عزله عن قيادة حقيقة لحياته السياسية وحقوقه المدنية و يجب تضمين هذه الحلقات ضمن مشروع تثقيف سياسي يُفترض أن يأخذ حيزاً أوسع من نشاطات المنظمات التثقيفية السورية في دول اللجوء و الداخل السوري. تعتبر التوعية الدستورية مسؤولية كبيرة تقع على عاتق الحقوقيين السوريين قبل طرح أي تعديلات دستورية لاستفتاء شعبي سوري ويجدر القول أيضاً أن أننا لن نرى ولادة أي مبادرة دولية تسعى لتوعية كامل فئات الشعب السوري نحو حقوقه الدستورية، مبادرات كهذه تعتمد على عمل وطني حقيقي للنخب والمنظمات السورية المتوزعة في جميع أنحاء العالم. الخطوة الأهم هي عدم الاستسلام لمقولة أن لا حق للشعب السوري في تقرير مصيره أو أن شانه أصبح مرتهناً لقرارات خارجية، يلي ذلك تسليحه بالمعرفة التي تمكنه من تملّك شؤونه وهو دور النخب السورية المخلصة في حمل هذه الأمانة بمصداقية وعدم تضليل الرأي العام السوري ارتهاناً لمصالح منفعية أو تعصبية لا تساوي شيئاً أمام حضارة الانسان السوري.

المرأة السوريـة

ميزان الفكر ذو كفتين

سميرة مبيض

2015/04/29

موقع اتحاد الديمقراطيين السوريين

ليس عبثاً أن تطورت الحياة باتجاه جنسين منفصلين متكاملين يتمم أحدهما الآخر، فلا تستقيم مسارات الأمور إلا بثقليهما معاً. لا يقف هذا التكامل بين المرأة و الرجل عند السياق العائلي بل تكمن أهميته الحقيقية في الإطار الفكري الاجتماعي، فيقاس تطور أي مجتمع بمقدار فعالية المرأة فيه وهو ما نراه واضحاً في مجتمعات الدول المتقدمة و التي استندت في بنائها بشكل كبير على هذا التوازن بعد ثوراتها الفكرية و التحضرية.

اختلاف منهجية التفكير بين الرجل و المرأة أمر مثبت، ليس في ذلك انتقاص لفكر دون آخر لكنها طبيعة التطور الوظيفي لكل منهما تبعاً للدور الذي اسند له خلال تاريخ البشرية. فإذا أسقطنا ذلك على حياة المجتمع نجد أن المجتمع الذي يعتمد في ادارته على الفكر الذكوري بشكل حصري، يسوده بشكل عام مبدأ الفردية و تكريس روح المنافسة و يتناقص فيه تدريجياً حس التعاون و المشاركة و التكافل في دعم تفاصيل الحياة و غير ذلك مما يتسم به منهج فكر المرأة غالباً و يبتعد بهذا عن توازن سليم في ادارة المجتمع و تكون له آثار واضحة، ففي الحقيقة نحن بحاجة دوماً للتناوب بين طريقتي التفكير هاتين لنصل لتوازن فكري يُترجم بتحقيق أهداف المجتمع من استقرار و تطور.

لطالما كان ميزان الفكر ذو الكفتين متوازناً في تاريخ المجتمع السوري فقد أثبتت المرأة السورية وجودا فكرياً فاعلاً في حضارتنا القديمة و من ثم اخذت دوراً كبيراً أيضاً في التاريخ الحديث لسوريا وذلك في جميع الأطر العلمية و السياسية و الاجتماعية و الاقتصادية الى أن بدأت عملية تقهقر فعاليات المجتمع عامة و انحسر من ضمنها هذا التواجد الحيوي للمرأة، و لم يكن ذلك دون ثمن باهظ نرى انتكاساته بشكل مستمر.

فلننظر الى حال مجتمعنا السوري اليوم، منحدرالى الهاوية، متكسر متصارع، الم يحن الوقت لاستعادة التوازن الفكري هنا، الم يصبح من الضرورة القصوى تبنّي نهج تفكير المرأة السورية كعامل أساسي للخروج من هذا الوضع المأساوي. لاأبالغ حقاً بالقول أن الرؤية المستقبلية ستكون مستحيلة بدون تدخل هذا المكون الذي بقدر ما تحمّل من أهوال في السنوات الأربع الماضية بقدر ما سيكون العنصر الأساسي للرفعة و البناء و لإعادة التوازن المدني لمجتمع فككه الاقتتال و العنف

أما محاولات تهميش هذا الدور وتحجيمه بمواقع غير مؤثرة على مراكز أخذ القرار فلن يزيدنا إلا تراجعاً. هي ليست بالخطوة السهلة، لكن تحرير موقف المرأة تجاه قضايا وطنها المصيرية من أولويات الحرية المنشودة و لن تكتمل دونها... سيتطلب ذلك على الأقل الالتزام باحترام تمثيل السيدات السوريات سياسياً و اجتماعياً بنسبة عادلة مؤثرة بالقرار في كافة المنابر السورية بشكل يضمن تفعيل دورهنّ حقاً بالفعل و ليس بالقول

تلازم المسارين الديمقراطي وحقوق المرأة

سميرة مبيض

2015/07/12

موقع اتحاد الديمقراطيين السوريين

بالرغم من أن مفهوم الديمقراطية في نشأته الأولى قبل أكثر من ألفي عام، استثنى المرأة من حق التصويت على الأمور المصيرية في تسيير حياة المجتمع لكنه لم يكن ليدوم و يستمر لو لم يتم تصحيح هذه الثغرة في قوامه، فكيف لحكم الشعب أن يطبَّق مع استثناء نصف أفراده من ابداء رأيهم.

الديمقراطية اذاً تحتاج للمرأة لتصبح واقعاً و لتستمر كنظام حكم يمثل المواطنين جمعيهم، لكن الديمقراطية مرت بتطورات أخرى و أصبحت ديمقراطية تمثيلية، أي أن الشعب ينتخب ممثليه ضمن المنظومة السياسة الحاكمة ليضمن تحقيق مصالحه ويكمن في هذا التمثيل تحدي جديد لضمان فعالية دور المرأة ومصالحها.

فمن هذه الجهة نجد أن المرأة تحتاج لتمثيل حقيقي ضمن نظام ديمقراطي لتنال حقوقها كاملة، فمن غير الممكن أن تشرَّع هذه الحقوق بظل أنظمة حكم لا تمثلها، تستبعد صوتها و لا تنظر لمصالحها بعين اعتبار لا وبل تقوم باضطهادها في أحيان كثيرة.

فعلى سبيل المقارنة تقوم نظم الحكم الديكتاتورية بتهميش الشعب بأكمله و لا يتم تطوير أي تشريع قانوني فيها إلا بما يخدم تمكين المطامع السلطوية، و بذلك يكون أي اصلاح اجتماعي مرتبط بحقوق المرأة أو غيرها بعيد المنال.

أما تلك النظم القائمة على أي تطرف ديني فهي مبنية أساساً على اضعاف وجود المرأة، ان لم يكن إلغاؤه كلياً من الحياة العامة تحت مسميات الدين و حجج واهية أخرى تسلّم فيها مقاليد الحكم لعقليات منحرفة تكون ضحيتها الاولى هي المرأة فهي تحرم من أبسط حقوقها بالتعلم و العمل و الحياة السوية.

من هنا تأتي أهمية تبني المرأة للمسار الديمقراطي و دعمه، فكما أبدت تجارب دول عديدة أنه النهج الأمثل للنهوض بهذه القيم الاجتماعية، و ذلك ما أكدت عليه اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (UN, 1979) في المادة السابعة.

و منها نذكر هنا البند(أ): "للمرأة حق التصويت في جميع الانتخابات والاستفتاءات العامة، والأهلية للانتخاب لجميع الهيئات التي ينتخب أعضاؤها بالاقتراع العام."

و البند (ب): "للمرأة الحق في المشاركة في صياغة سياسة الحكومة وفي تنفيذ هذه السياسة، وفي شغل الوظائف العامة على جميع المستويات الحكومية."

أما على صعيد الواقع و بعيداً عن الاتفاقيات و الرؤى النظرية فان أخذ المرأة لدورها بشكل فعال تقدَّم ببطء شديد خلال خمس و أربعين عاماً منذ تاريخ هذه الاتفاقية و لا يزال غير كاف كما تشير احصائيات حديثة للأمم المتحدة، فهي تمثل نسبة قليلة جداً من أعضاء البرلمانات أو رؤساء البلديات أو ممثلي المجالس المحلية.

كما أن الكثير من الدول لا تزال بعيدة عن تحقيق نسبة التمثيل الدنيا الموصى بها من مجلس الأمم المتحدة و هي ثلاثون بالمئة، فعلى سبيل المثال تبلغ اعلى نسب تمثيل المرأة في المجالس السياسية و البرلمانية العليا خمس و عشرين بالمئة في القارة الأميريكية، و حوالي ثلاثة و عشرين بالمئة في القارة الأوروبية، في حين تأتي الدول العربية بنسبة ضئيلة لا تتجاوز ثمانية بالمئة.(UNWOMEN, 2014)

و بالتالي فإن المؤسسات السياسية أو الأحزاب تبقى عاجزة في هذه الحال عن حماية حقوق المرأة و الاستجابة لاحتياجاتها، و تبقى الديمقراطية غير مكتملة و مسار تمكين المرأة من حقوقها غير مكتمل هو أيضاً، فبينهما تلازم منطقي و فعلي لا يمكن تجاوزه بل تحقيقه عبر السعي لكلاهما معاً

رقيق أبيض بين داعش و ملاهي لبنان

سميرة مبيض

2016/04/03

الأيام السورية

لا فرق يذكر بين اعلان داعش لشراء السبايا وبين من اختطف الفتيات في لبنان لزجّهم بالعمل بالدعارة، نظرة كلا الفئتين الغارقتين في الجهل نظرة قاصرة للمرأة، نظرة متطابقة لا يفرق بين سلوكيهما الا المظهر والتسميات في حين تدعو داعش من يقود الأمر اداري الكتيبة أو أميرها ويحضر فيها الزبون سوق نخاسة و يدفع ثمن الفتيات بالدنانير يقود الشبكة في الوكر اللبناني الرديف شخصيات تدّعي التحضّر، ارهابيو الفكر و السلوك من حليقي اللحى و مرتدي ربطات العنق و يدفع هناك ثمن الفتيات بالدولار في ملهى ليلي.

لا يخلو مجتمع من هذه الظواهر ولكن ما يصنع الفرق كله هنا أن الفتيات في كلا الحالتين من سوريا في كلا الحالتين هنّ ضحايا حرب بالدرجة الأولى، ضحايا مجتمع تمسك على حساب نفسه بكذبة أمن و أمان ظاهري سطحي، ضحايا مجتمع لم يمسك بزمام أمره و ترك أفراداً يقودونه الى اللامكان الى الفوضى التي يتهمون بها الثورة و أي فوضى هذه أكثر من أن السوري و السورية أصبح عرضة لكل أنواع العنف و الابتزاز، و في كل أنحاء الأرض و في سوريا أولاً. ما الذي استحق هدم المنظومة الأخلاقية ما الذي منع كل سوري من ان يكون جسراً لعبور الجميع الى الكرامة، عبر ثورة فكرية تعيد الشعب السوري الى مصاف الشعوب المتقدمة المنتجة والمقدّمة للإنسانية كما كان دوماً.

كيف سمح هذا المجتمع بتقييد فكره وتحجيم المرأة فيه كأداة ليس الا، كيف سمح بتهجير فتياته الى لبنان للعمل والبحث عن لقمة العيش في حين كان يفترض ان يكنّ جامعيات يتحضرنّ للتخرج قياديات وفاعلات وبنّاءات في هذا البلد الذي يحتاج لكل موارده البشرية لإدارة ثرواته ونهضته وتنظيم مستقبله.

أثبت مسار الحياة أن ما يخالف كل فطرة إنسانية يبقى محدوداً في المكان والزمان ولا يعيق تقدم البشرية ويجري استبعاده بسرعة عبر اصطفاء الوجودية و أما تشويه مفاهيم الحياة باستهداف المرأة التي تمتلك مفاتيح المستقبل فما هو الا مسار مضاد للفطرة السليمة و لن يطول زمن بقائه في مجتمعات مستقرة أو لن يطول بقاء مجتمعات تتخذه مساراً.

تنتظر أجيال سوريا القادمة متاهات قاتمة ان استمر صمت السوريين على كل ما يعانيه أبناء وبنات بلدهم أو ينتظرهم نهضة عظيمة تعتمد على من لا زال يؤمن بان بإمكانه تغيير مسارات الأمور و الخروج من الهامش الى تقرير المصير، تعتمد على من نبذ كل ما أدى بنا الى هذا الضياع على كل من حمل فكره و عمله منارة للنهضة السورية.

المرأة السورية لن تقبل بسلام سطحي على ركام الموت

سميرة مبيض

2016/03/16

كلنا شركاء

لا بد لكل متابع لشؤون المفاوضات السورية أن يتساءل، لماذا ولد المجلس الاستشاري النسائي للمبعوث الأممي بهذا الزخم الاعلامي في حين خُنقت اللجنة الاستشارية النسائية للهيئة العليا للمفاوضات خنقاً. رغم أن حاجة الهيئة العليا للمفاوضات للجنة استشارية نسائية فاعلة وغير صورية تفوق بأضعاف حاجة المبعوث الأممي لها، ورغم وجود عدد كبير من المعارضات السوريات القادرات على حمل هذا العبأ لكن بقيت هذه اللجنة الاستشارية النسائية للمعارضة، هلامية موجودة غائبة وفرض على الحاضرات منها التغيب رغم الحضور كما تم تحجيم نشاطها على الصوري غير الفكري.

هل تفترض الهيئة العليا للمفاوضات أو أي جسم معارض آخر أنه سيتمكن من تسيير أمور مجتمع تغلب فيه نسبة النساء بسبب ظروف الحرب دون أن يكون فكر المرأة عال فيه وليس صوتها و دون أن تقود النساء مسار هذه الثورة ببعدها الاجتماعي بعد أن أشبعت سياسة وعسكرة على مدى خمسة أعوام.

ففي حين طالب خطاب المجلس الاستشاري النسائي للمبعوث الأممي بالافراج عن جميع المعتقلين، على اللجنة الاستشارية للمعارضة المطالبة بمحاسبة من اعتقل وقتل واختطف السوريين، وفي حين يطالب المجلس الاستشاري النسائي بوصول الغذاء ووقف الجوع، على اللجنة الاستشارية للمعارضة المطالبة بتجريم من فرض هذا الحصار و عوضاً عن سلام سطحي مقلقل على ركام الموت يتوجب على السيدات السوريات المطالبة بسلام عادل يستمد استمراره من عمق العدالة الانتقالية و محاسبة كل من أجرم بحق السوريين.

وأخيراً في حين لم تهتم الهيئة العليا للمفاوضات باستشارة كامل لجنتها الاستشارية النسائية عن أسئلة المبعوث الأممي، كان يفترض بها أن تُجري على هذه الأسئلة استبيان رأي شعبي فهو حق وواجب لكل من يجد نفسه كفؤ لمد يد العون لبناء سوريا وإخراجها مما هي فيه، لم يعد الأمر يقتصر على المدعويين فلقد تجاوزت آلام السوريين أصقاع الأرض.

المرأة السورية و المجتمع والنظام والثورة

مداخلة سميرة مبيض في ندوة المرأة السورية، المجتمع والنظام والثورة

2016/11/28

ندوات حوارات سورية

اختلاف منهجية التفكير بين الرجل والمرأة أمر مثبت وهو نتاج طبيعة التطور الوظيفي لكل منهما تبعاً للدور الذي اسند له خلال تاريخ البشرية فقد لبث دور الرجل لعصور هو الصيد والحصول على الفرائس وتحديد حدود منطقة نفوذ المجموعة في حين كان دور المرأة هو تأمين استمرار الحياة في فترات الأزمات اعتماداً على قطف الثمار بالإضافة لدورها الهام في صناعة الأدوات التي ساهمت في تحسين حياة المجموعة. فإذا أسقطنا ذلك على حياة المجتمع نجد أن التوازن السليم في ادارة المجتمع ستعتمد بشكل رئيسي على التوازن بين الفكرين أما الاعتماد على الفكر الذكوري بمفرده فستؤدي الى الفردية و تكريس روح المنافسة و يتناقص فيه تدريجياً حس التعاون و المشاركة و التكافل في دعم تفاصيل الحياة اليومية المعاشة و غير ذلك مما يتسم به منهج فكر المرأة غالباً و يبتعد بهذا عن التوازن السليم.

كما تشير بعض البحوث المعنية فان دور المرأة ازدادت أهميته ضمن المجتمع مع تطور الانسان و انتقاله من البيئة التي يحتاج فيها النجاح الى القوة البدنية الى البيئة التي يحتاج فيها النجاح الى الذكاء، على عكس القوة فان الذكاء متوزع بشكل متساو بين الجنسين وهذا ما سمح بتطور اجتماعي للمرأة في حين أن المنظور النمطي في هذا السياق أصبح معاقاً وغير مواكب لتطور الإنسانية الحالي.

بناء على ذلك بإمكاننا اعتبار وضع المرأة في مجتمع ما مؤشراً على مقدار التزامه بالحقوق الإنسانية الأساسية و مؤشر على أي خلل فيها، و بمقارنة بين المجتمعات المتقدمة و تلك النامية نجد أن أكثر المقاييس وضوحاً هو وضع المرأة و مقدار فعالية في المجتمع وهو ما يميز هذه الدول التي استندت في بنائها بشكل كبير على هذا التوازن بعد ثوراتها الفكرية و التحضرية.

بغض النظر عن النسب البرلمانية والتمثيلية لكن المرأة في هذه المجتمعات فاعلة و تساهم بتأسيس المجتمع من قاعدته الى أعلى المراتب.

لنأخذ الأمثلة المعاكسة والتي لا تختلف نظرة الطغاة و توجهاتهم ضمنها فهي تسعى لتجميد المجتمع المدني، و ما من أداة أنجع و أقوى لتشويه مفاهيم الحياة إلا باستهداف المرأة التي تمتلك مفاتيح مستقبل أي مجتمع عبر نشأة أجياله.

في دول النظم المستبدة كما هي حال سوريا يمكننا أن نميز زمنين زمن الاستبداد المستقر وضمنه الهدف الأول هو تجميد فعاليات المجتمع عامة و من ضمنها التواجد الحيوي للمرأة، ففي هذه المرحلة مسموح فقط كل ما يخدم تمكين المطامع السلطوية، و بذلك يكون أي اصلاح اجتماعي مرتبط بحقوق المرأة أو غيرها بعيد المنال.

أما زمن الأزمات التي تهدد هذا الاستبداد فيصبح التطرف السلطوي هو السائد و ضحيته المجتمع المدني كاملاً و من ضمنه المرأة و أشير هنا الى تفاقم حالتين اجتماعيتين يعكسان الصورة التي تدفع لها المرأة من قبل التطرف السلطوي و هي مظاهر العسكرة النسائية و تضمنت تطويع العديد من الفتيات في ميليشيا ما يعرف بالدفاع الوطني و اختيار زوجات وأخوات جنود قتلوا في صفوف قوات النظام مستغلين حالتهم هذه للزج بهم في تدريبات قتالية و تجنيدهم لاحقاً في صفوف النظام كما تواجدت هذه الظاهرة بقوة في قوات الحماية الكردية و كلاهما استخدم صورة المرأة الحاملة للسلاح بشكل دعائي لكسب الدعم الغربي بشكل خاص و الظهور بمظهر المحارب للتطرف و تم استخدام المرأة كأداة ضمن هذه النظم العسكرية.

الظاهرة الثانية هي شيوع الانحلال الأخلاقي و شبكات المتاجرة بالفتيات و غير ذلك مما تقع النساء السوريات اليوم تحت وزره بشكل كبير زاد فيه انتشار البطالة و تراجع أهمية العمل و العلم .

بالانتقال للتطرف الديني، و الذي يخالف الأول بالقالب الخارجي فقط و يوافقه بالمضمون تماماً و لنأخذ داعش مثالاً فالدور الذي تهيأ له الفتيات الصغيرات في مدارس مخصصة لغسيل أدمغتهم لا يقل خطورة عن ما سبق و هو دعم الجهاد وخدمة داعش والطاعة لها بالإضافة الى تحضيرهن للزواج من الغرباء المقاتلين في الدولة و احتجازهن فعلياً لضمان عدم خروجهن من هذا الجحيم.

النظم القائمة على أي تطرف ديني هي مبنية أساساً على اضعاف وجود المرأة، ان لم يكن إلغاؤه كلياً من الحياة العامة تحت حجج واهية تعتمد على تفسيرات مشوهة قصداً للتشريعات ضحيتها الاولى هي المرأة ولا انفصال بين النظم الاستبدادية والاستخدام المشوه للدين كأداة للسيطرة و التوجيه.

فإعادة وضع سوريا على المسار الطبيعي لتقدم الشعوب يتضمن بشكل رئيسي معالجة هذه المظاهر في المستقبل السوري بهدف العودة بالجميع للحياة الطبيعية و للمرأة خصيصاً لأنها هي القادرة على إعادة الأمور لنصابها و هي المسؤول الأول عن تنشئة الأجيال.

لكن هل استطعنا تجاوز هذه العوائق في صفوف المعارضة و هل بإمكاننا اعتبار صوت المرأة المعنية بشكل كبير ممثلاً بشكل كافي، الجواب هو لا لغاية اليوم وأهم الأسباب هي:

أن تشكيلات المعارضة السورية تعاني من مشاكل بنيوية و فكرية و سياسية عميقة ليس أولها عدم وجود رغبة بوجود تمثيل نسائي حقيقي في صفوفها

عدم وجود ثقافة العمل السياسي عند المرأة السورية لذلك كانت مشاركة السيدات غالباً قليلة فردية

وجود حواجز ثقافية ذو مرجعية دينية أو غيرها ذو مرجعية اجتماعية تعيق البعض من السوريين من التعامل الصحيح مع المرأة و رفض اعتبارها أو رؤيتها في موقع مهني مساوي أو أعلى

استمرار نفس منهجية فكر النظام في صفوف المعارضة من اقصاء و وساطات و شللية و باتت المرأة هي الفئة الأكثر تعرضاً للاستبعاد تبعاً لهذه الأساليب المتبعة.

رأينا حديثاً محاولات لتجاوز هذا النقص عبر تشكيل هيئات رديفة أو توسيع الكيان الأساسي لضم عدد أكبر من السيدات ضمنها و لغاية الأن لم تعط هذه المحاولات نتائج إيجابية سواء بالمجلس الاستشاري للمبعوث الأممي و الذي جاء بعيداً عن واقع المرأة السورية ثم تجربة اللجنة الاستشارية النسائية للهيئة العليا للمفاوضات و هي تجربة تعكس بوضوح فشل تأسيس دور حقيقي ولو كان استشارياً للمرأة ضمن هيئة يفترض أنها تفاوض باسم السوريين، جميعهم لكن تشكيل هيئة استشارية جاءت محاولة صورية مضللة لأنها لم تتضمن أي مشاركة فاعلة للمرأة. تبع ذلك أيضاً محاولات الائتلاف إعطاء المرأة دور أكبر في صفوفه لكن أدى التخوف من عدم وجود مساحة حقيقية لصوت المرأة ضمن هذا الكيان الى انكفاء العديد من السيدات في الانضمام بشكل فاعل لهذه الخطوة.

لكن ذلك لا يعني توقف هذا المسار بل على العكس يعني التأكيد على أهميته و معالجة أسباب شلله فدور المرأة يعتمد اصلاح في المفاهيم المغلوطة الاجتماعية و الدينية التي لا زالت تسيطر على المجتمع السوري و هي علاقة متبادلة حيث ستلعب المرأة دور أساسي في هذا الاصلاح و يعتمد تفعيل دور المرأة أيضاً على تطوير الأداء السياسي السوري الحالي للمعارضة و هي هنا أيضاً علاقة متبادلة حيث ستلعب المرأة دور هام في هذا التطوير.

في تجربة اللجنة الاستشارية النسائية لوفد المعارضة المفاوض

مداخلة د. سميرة مبيض في مؤتمر المشاركة السياسية للمرأة السورية باريس 21 و 22 تشرين الثاني 2016

مدار اليوم

لم تستطع المعارضة بعد أكثر من خمس سنوات من الثورة تحقيق الحد الأدنى من تمثيل السيدات بين صفوفها، رغم محاولات حديثة وعديدة لتجاوز هذا النقص والذي يعود بشكل رئيسي للأسباب التالية:

•أن تشكيلات المعارضة السورية تعاني من مشاكل بنيوية و فكرية و سياسية عميقة ليس أولها عدم وجود رغبة بوجود تمثيل نسائي حقيقي في صفوفها

•عدم وجود ثقافة العمل السياسي عند المرأة السورية لذلك كانت مشاركة السيدات غالباً قليلة فردية

•وجود حواجز ثقافية ذو مرجعية دينية أو غيرها ذو مرجعية اجتماعية تعيق البعض من السوريين من التعامل الصحيح مع المرأة و رفض اعتبارها أو رؤيتها في موقع متساوي أو أعلى من الرجل

•استمرار نفس منهجية فكر النظام في صفوف المعارضة من اقصاء و وساطات و شللية و باتت المرأة هي الفئة الأكثر تعرضاً للاستبعاد تبعاً لهذه الأساليب المتبعة.

لاحظنا محاولات عديدة لتشكيل هيئات رديفة أو توسيع الكيانات السياسية الأساسية لضم عدد أكبر من السيدات ضمنها ولغاية الآن، لم تعط هذه المحاولات نتائج إيجابية سواء بالمجلس الاستشاري النسائي للمبعوث الأممي والذي جاء بعيداً عن واقع المرأة السورية ونُبذَ من قبلها ثم تجربة اللجنة الاستشارية النسائية للهيئة العليا للمفاوضات وهي تجربة تعكس بوضوح فشل تأسيس دور حقيقي، ولو كان استشارياً للمرأة ضمن هيئة، يفترض أنها تفاوض باسم السوريين، جميعهم.

فقد جاء تشكيل هيئة استشارية محاولة صورية مضللة، لأنها لم تتضمن أي مشاركة فاعلة للمرأة.

لم تكن المعايير التي تم فيها اختيار عضوات اللجنة الاستشارية النسائية للهيئة العليا للمفاوضات واضحة، وكان هناك نقص كبير بالشفافية في هذا السياق، حيث لم يتم أبداً الإعلان عن اللائحة الكاملة لأسماء العضوات في هذه اللجنة، واتسمت عملية ما سُميَ بالاستشارة بنقص تنظيمي كبير وعدم وجود آلية واضحة لكيفية تبادل وارسال الاستشارات بين اللجنة النسائية وهيئة التفاوض، وساد الأمر العشوائية وتمييع الأمور، فلم يكن هناك فهرسة وتوثيق لأي عمل تقوم به السيدات المشاركات، ولم يكن هناك أي عمل جدي فيما يخص الاستشارات المقدمة. بل اقتصرت على المبادرات الفردية للسيدات الفاعلات، وقوبلت بتجاهل و عدم مسؤولية، ولم يتم حتى رفعها للمعنيين.

تبعاً لذلك قدمت جميع السيدات الفاعلات اقتراحات للورقة التأسيسية للجنة بما يجعل عملها واضحاً ومؤسساتياً بعيداً عن الشخصنة والمحسوبيات والشللية، التي كانت سبباً رئيسياً لفشل المعارضة ولمعاناة الشعب السوري طيلة خمس سنوات. لكن هذه الورقة لم تؤخذ بعين الاعتبار رغم اتمامها بموافقة غالبية العضوات الفاعلات.

نتيجة لإصرار السيدات الكفوات على اتباع منهج عمل واضح وعدم القبول بالتواجد ضمن لجنة صورية، فقد تم ارسال رسالة تقييم للهيئة بالطرق البروتوكولية المتعارف من قبل مجموعة من العضوات، وتضمنت مختصراً الأفكار التالية لضمان تفعيل حقيقي لدور اللجنة، ولكي لا تبقى لجنة صورية:

1. تنظيم آلية العمل مع الهيئة العليا للمفاوضات بشكل واضح، ولا تعتمد مشاركة السيدات على قرارات ارتجالية. بل منظمة بالورقة التأسيسية للجنة الاستشارية والتي يفترض المصادقة عليها من قبل الهيئة العليا للمفاوضات.

2. تشارك السيدات الاستشاريات في كافة محاور التفاوض، من خلال اللجان الاستشارية المعينة، والمشاركة المباشرة في كل ما يتم.

3. يعتمد اتخاذ القرارات الداخلية في اللجنة على أسلوب التشاور، ويعتمد التمثيل أو شغل أي موقع (منسقة اللجنة، الناطقة الإعلامية، أمينة سر ...) على قرارات داخلية ضمن اللجنة.

4. تعتبر اللجنة الاستشارية النسائية جزء أصيل من العملية التفاوضية والفريق التفاوضي، أسوة بالوفدين المفاوض الأول والثاني والوفد الاستشاري ولها ما لهم وعليها ما عليهم. و لم يتم استلام أي رد بخصوص هذه المقترحات.

ساهمت اللجنة الاستشارية في شكلها الحالي بإضعاف تمثيل المرأة، حيث تم ادعاء وجود تمثيل بشكل صوري فقط لتضليل الرأي العام الدولي والسوري بينما لم يسمح بأي مشاركة حقيقة.

الأسباب تكمن بالاحتمالات التالية:

-1عدم وجود رغبة حقيقة لدى الهيئة العليا للمفاوضات بزيادة تمثيل المرأة في الوفد المفاوض وفي هذه الحالة يتوجب على الهيئة إعادة النظر في توجهها الخاطئ هذا.

-2اذ نفترض وجود رغبة حقيقية لدى الهيئة العليا للمفاوضات بتفعيل اللجنة الاستشارية النسائية، فقد تمت إدارة هذه اللجنة بطريقة فاشلة للغاية، أدت الى جرها للفشل.

اعترضت السيدات في اللجنة الاستشارية النسائية على البنود التالية:

رفض مأسسة العمل بهذه اللجنة لتكون رسمية وفاعلة والإصرار على ادارتها بطريقة عشوائية و حصرها بدور صوري.

•رفض الديمقراطية وحرية ابداء الرأي ضمن اللجنة ونقض لكامل القيم التي قامت لأجلها الثورة السورية.

•تعامل مسيء نحو بعض العضوات و انتقاص من احترامهن واعتبار دعوة العضوات للجنة مكرُمة وذلك نتيجة شخصنة الأمور، واستمرار ممارسة عقلية الاستبداد

يوضع هذا التقييم في سياق الاستفادة من التجارب ومحاولة تطوير الأداء السياسي للمعارضة السورية في حال عودة المفاوضات أو مقابل أي استحقاق سوري، يتطلب مشاركة السوريين في تقرير مصير بلدهم عبر تلافي الأخطاء، التي أدت الى فشل هذا المسار

ماذا نورثهنّ؟

سميرة مبيض

2017/03/08

صوت سوريات

لا ينحصر تطور مفهوم الذكر والأنثى بظاهرة طبيعية فقط بل يرتبط هذا التطور برغبة البشر بالطريقة التي انتظموا في مجتمعاتهم، أفضل مثال على ذلك هو سلوك الأمهات في بعض القبائل المعزولة نسبياً عن ظاهرة التمدّن والأقرب لحياة الفطرة الطبيعية. حيث نرى الأم تعطي طفلها الذكر الماء إن عطش أثناء عمل أمه في الحقول في حين لا تلتفت لنداء الطفلة الأنثى في طلبها للمياه، وتبرر سلوكها هذا بأن الطفلة أقدر على تحمل العطش وبأنها بذلك ستتعلم الصبر. ناقلة بذلك خبرة موروثة، ربما لمَست حاجة لها خلال مسيرة حياتها أيضاً، وان بقيت هذه الحاجة محصورة في إطار مجتمعي ضيق وظروف محيطة محددة لكن المرأة، في هذا الإطار لعبت دور العامل المؤثر لاستمرارية هذا المفهوم دون الالتفات لكونه خطأ أو صواب ولو أدركت بأنه خاطئ لاستطاعت إيقاف تداوله من جيل إلى جيل.

يقترب بنا هذا المثال كثيراً نحو الموروث المتداول بين أجيال من النساء في المجتمع بما يخص دور كل من الرجل والمرأة فيه وكيفية انتظامهم. من الجدة للام والابنة والحفيدة، تحدد المرأة بشكل أو بآخر ملامح الجيل التالي والمفاهيم التي يتداولها وهنا يبرز دورها كمحرك رئيسي للتطور المجتمعي وناقل انتقائي بين الماضي والمستقبل ورافعة لقيم تأسيسية جديدة. لا يقتصر الأمر على دفع عجلة التغيير بالمجتمع من حيث الدور الوظيفي، لكن بأن وضع المرأة في المجتمع يعتبر مؤشراً هاماً على تطوره، باعتبار التطور، هنا، هو المسار الذي يؤدي إلى الوضع الأمثل لحياة الإنسان واستقراره مما يحمّل المرأة مسؤولية مضاعفة في السير قدماً بأي تغيير وفي النتائج التي ستحملها نساء الغد، فكيف ان لبثن عقوداً تحت الوصاية، كما هو الحال في سوريا تحت وصاية اجتماعية، فكرية، ثقافية وسياسية وتوارثن ضعف الخطوة للوراء التي باتت طبيعية لدرجة ان الكثيرين لم يعودوا يلحظوا الخلل في وجودها. رغم أن سنوات الثورة السورية الستة أثبتت أن الخمسين عاماً الماضية لم تطبع بالذل المرأة السورية، لكن التحديات التي تواجهها اليوم تتطلب صموداً استثنائياً ووضوحاً في الرؤية للإجابة على السؤال الأهم، ماذا نورثهنّ، هنّ سوريات المستقبل.

ربما الخطوة الأولى هي الاعتزاز بارتباطهن بسوريا وعدم الانسياق وراء هذا التيار الجارف الذي يحاول قطع الرابط بين السوريين وتاريخهم وغنى مجتمعهم بالفكر والثقافة. فأين ما كنّ اليوم، سوريات المستقبل بحاجة لأرض صلبة ينطلقن منها هي الجذور التي ستسمح لهنّ بالبناء في المستقبل على أسس سليمة دون أن يَتُهنَ في دوامة الانسلاخ عن الجذور. لا يخص ذلك المغتربات منّا فقط فالغربة في داخل سوريا باتت أشد وأعمق، هناك حيث اجتاح المسلح بفكره الغريب كل المناطق وتهجّر الجميع دون استثناء بشكل او بآخر وكان هذا ثمن باهظ للحرية التي كانت النساء أول من رفعن راياتها ودافعن عنها ثم حجّم دورهنّ بمواجهة تسلط مذهبي، قومي أو سلطوي استغل كل منه المرأة لدعم صعوده وإسقاط حريتها

التبعية للفكر المسيطر كانت سلاح هؤلاء، وهي إحدى الخبرات الموروثة من عهد الاستبداد والتي علينا شطبها من قائمة التداول بين الأجيال حتماً واكتساب صفة نَقِصت من مجتمعنا السوري عموماً والنسائي منه خصوصاً هي استقلال الرأي، وتكوين رأي منطلق من ذواتهنّ باتجاه مصلحة الفرد والمصلحة العامة. ففي حين تفرض التبعية للرأي المسيطر على المرأة تربية أبنائها وبناتها على حمل السلاح دفاعاً عن فرد متسلط أو عن أيديولوجيا متطرفة والدفع بهن أضاحي للغير فإن الفكر المستقل سيدفع المرأة بالفطرة السليمة لتغيير هذا الواقع المحيط بها وخلق مسار يضمن الاستمرارية للأجيال التالية والاستقرار والامان وستكون دافعاً لتغيير إيجابي في المجتمع

فالحرية مسؤولية فكرية والثقة بأن المرأة قادرة على إحداث هذا التغيير ولو وفي أكثر المجتمعات تطرفاً، هو ما يجب أن نورثه لهنّ في حين أن ما أشيع له طويلاً مع سيطرة الفكر الاستبدادي أن حرية المرأة قشور اما للانغلاق تحت عباءة التطرف المذهبي أو للانفتاح بسطحية على حرية الغرب دون عمقها أو لتستخدم فقط لدعم كل ما يعتقد به المسيطرون بالقوة والسلاح هنا وهناك. بينما الحرية المنشودة، هي القدرة على اختيار النوافذ التي سنفتحها في هذه الجدران التي أسرت المرأة في المجتمع السوري طويلاً، فبعض هذه النوافذ يطل على خرائب وبعضها يطل على حافة هاوية وبعضها يطل على رياح صفراء، وهنا تقع مسؤولية الاختيار فالنافذة التي سنفُتح وتلك التي ستُغلق ستحددان الهواء الذي سيحيط بحياتنا ووجودنا، هذا الاختيار الصحيح هو بداية طريق الحرية المسؤول لنا ولأجيال قادمة فلتكن نافذة الفكر السليم المعتدل انسانياً ونافذة نور العلم والتحضّر فهي نافذة الحرية حتما

مستقبل المرأة السورية، مقياس لنجاح الثورة

سميرة مبيض

2017/03/08

الأيام السورية

كم منهنّ نهضن بالثورة؟ والنون هنا هي نون النسوة، المؤشر على نهضة المجتمع فالأمر لا يقتصر على تحرر المرأة كمفهوم أصم وأبكم بل يعتمد على نهضة المرأة، تلك التي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بنهضة محيطها. فأبرز الفوارق بين المجتمعات المتطورة وتلك المتقهقرة نرصدها عبر وضع المرأة فيه ودورها الفاعل في الحياة اليومية.

في سياق الفوضى العارمة التي تحلّ بمجتمعنا بات تشويه المفاهيم سلاح لا يُستهان به. بين من يفرضُ علينا مطربة الأغاني الهابطة نموذجاً لتحرر المرأة وبين من يريد ارغامنا على الاقتناع بأن نساء داعش نموذجاً للفضيلة. بينهما هناك المرأة، في كل حالاتها لا تشبه كلا النموذجين المشوهين.

فلننظر للمرأة في الدول المتقدمة، فرنسا على سبيل المثال، فهي لا يعنيها فعلياً سطحيات الأمور التي يسوّق لها على أنها أسس الحرية في المفاهيم المغلوطة، فهي حرة في لباسها وسلوكها لأنها أمور اعتيادية في الحياة لا تحمّل أهمية أكثر مما هي عليه. الأهمية الفعلية هي ما هو الدور الذي تقدمه لمجتمعها في مهنتها وعائلتها ومحيطها وأصدقائها. على مسافة واحدة من الرجل ورغم ذلك لا زالت تعتبر حقوقها غير كاملة ومُتابعة باستمرار. فمنها تمكينها من محاربة تعرضها لأي نوع من التجاوزات السلوكية حتى لو بالكلام والتلميحات أو تغيير واقع أن راتب المرأة لا زال أقل ولو بنسبة بسيطة من راتب الرجل الذي يؤدي نفس المهنة. فهو مجتمع يمتلك كل فرد فيه نفسه كاملة ويحمل مسؤولية تجاه مجتمعه تتجاوز مسؤوليته تجاه عائلته أو دينه أو حزبه.

بإمكاننا أن نعتبر أن أهم مقاييس نجاح التغيير المنشود في سوريا ستعتمد على وضع المرأة فيه بعد الثورة، فهي التي كانت الضحية الأولى لمجتمع يتسربل قشور التحضّر ولا يحكمه في واقع الأمر الا قانون عصابة السلطة، كانت فيه وقائع الانتهاكات بحق النساء السوريات تستحق كلّ منها ثورة لتُسقط منظومة قائمة على الاجرام منهجاً ثابتاً.

لم يكن ذلك ليمر دون قمع مجتمعي كامل، لكل مظاهر مناهضة الظلم والمطالبة بالحقوق والعدالة. ولم يكن ليمر دون تشوه مجتمعي كامل بين من تواطئ مع هذا المسلك طريقاً مختصراً للوصول للمال والشهرة والسلطة ومحاباة هذه الشريحة بما تنشره من فساد وبالصمت على ما تمارسه من ظلم، وبين من اتسمت حياتهم بالحذر وبناء أسوار حول مجتمعات ضيقة بهدف تحقيق حماية لا يحققها القانون في ظل هكذا حكم.

فنهضة المرأة في سوريا الغد هو مقياسنا لنجاح الثورة، بعيداً عن صورة الضحية التي يتسابق الاعلام للصقها بالمرأة السورية، بينما على أرض الواقع نساء تحملن صوت التغيير الحقيقي، في المخيمات، في الداخل المنكوب وفي بلدان المغترب. يثبتن ألا تحرر للمرأة تحت حكم السلاح، تحت الاحتلال أو تحت حكم متطرف مذهبي كان أم سلطوي. وفي حريتها معيار سيادة القانون على كل صوت آخر.

نهضتنا هي في عودتنا الى روح سيدات سوريا ما قبل عصر الاستبداد فيها، الى أول مؤتمر للمرأة الشرقية الذي عُقد في دمشق 1930 والذي أوصى بنشر العلم بين النساء والقضاء على الزواج المبكر وإصلاح حال المرأة اجتماعياً ومدنياً وسياسياً واقتصادياً. لو لم يأتنا حكم الجهل والتجهيل و سرنا على ذلك النهج في تسعين عاماً مضت، لكانت سوريا اليوم نموذج التحضّر بأهلها و علمها تعكس حقيقتهم و ليس دماراً و خراب و تطرفاً تعكس وحشية حكم جائر آن له أن يزول و لنعد لمسارنا الصحيح

حقوق المرأة، بين الكماليات والأساسيات

سميرة مبيض

2017/01/06

صوت سوريات

تأخذ قضية حقوق المرأة مكاناً مركزياً في الدول المتقدمة فرغم الحصول على درجة عالية من المساواة –مقارنة بالدول النامية- لكن يبقى الحراك قائماً بكل طاقته و مؤثراً طالما لم تصل المرأة لحقوقها كاملة و تحتل هذه القضية موقعاً هاماً في قلب الحراك السياسي و البرامج السياسية لكل مرشحي الرئاسة مهما اختلفت مرجعياتهم الحزبية.

على سبيل المثال في فرنسا كان الرئيس الفرنسي الحالي ايمانويل ماكرون قد أعلن خلال فترة الانتخابات أنه سيجعل من قضية المساواة بين الرجل و المرأة قضية وطنية و تعهد بإنشاء وزارة لحقوق المرأة كما وضع ضمن برنامجه الانتخابي العديد من الحلول لتيسير الجمع بين الحياة المهنية و الحياة العائلية للأمهات و للوصول لمساواة مهنية كاملة في الرواتب و الترفع الوظيفي بين الرجل و المرأة بالإضافة الى المساواة السياسية بين الجنسين و زيادة إجراءات حماية المرأة من حوادث التحرش و العنف.

تمسكت المنظمات النسوية بمطلب انشاء وزارة لحقوق المرأة بميزانية و إمكانيات كافية لتحدث تطوراً سريعاً في نيل هذه الحقوق وهو أمر لم يتحقق بعد تشكيل الحكومة الفرنسية الجديدة.
ورغم وفاء الرئيس ماكرون بما ورد ضمن برنامجه الانتخابي بالمساواة السياسية ضمن الحكومة حيث قام بتعيين السيدات في الوزارات بنسبة خمسين بالمئة أي مناصفة مع الرجال، لكن ذلك لم يمنع المنظمات النسوية من الدعوة لمظاهرات و النزول للشوارع للتنديد بأمرين، أولهما عدم احداث وزارة لحقوق المرأة بل تعيين سكرتير للدولة مكلف بملف المساواة بين الرجل و المرأة و هو أمر مختلف عن احداث وزارة من حيث الإمكانيات المتوفرة و الميزانية المخصصة للمسؤولين عن هذا الملف و بالتالي قدرتهم التأثيرية. الأمر الثاني هو لفت الانتباه الى أن الوزارات التي منحت للنساء لم تكن مناصب رئيسية مؤثرة بحسب المنظمات النسوية و هي -لأخذ العلم-وزارة القوات المسلحة، وزارة التضامن و الصحة، وزارة الثقافة، وزارة العمل، وزارة مناطق ما وراء البحار، وزارة الرياضة، وزارة الانتقال البيئي و النقل، وزارة الشؤون الأوروبية، وزارة التعليم العالي و البحوث.
قد يبدو لنا في تلك المطالب نوع من الرفاهية في المساواة التي تنشدها النساء في هذه المناطق مقارنة بوضع المرأة في هذه الدول أولاً ومقارنة بما نطالب به بشأن المرأة السورية.
و يبدو جليًا أننا لا نزال في بداية الطريق فعلاً أو حتى على ناصيته لم نطلق بعد العجلة و لم تأخذ مسارها، لكن الواقع أن الدفع بهذه المطالب المتقدمة في هذه الدول ضرورة أيضاً فهو يهدف الى تثبيت هذه الحقوق التي تبدو رغم أهميتها هشة، متغيرة بحسب التيار السياسي السائد و ليست مثبتة بتشريعات تضمن تطورها على المدى الزمني و تمنع تقهقر ما تم اكتسابه.

بالعودة للشأن السوري، تتوافق اغلب المنظمات التي تعنى بشأن المرأة على مطلب أولي هو ضمان تحقيق كوتا نسائية عادلة في أي تشكيلات رسمية مؤثرة بالشأن السوري و يأتي هذا المطلب بناء على عدة منطلقات، منها أنه المدخل الوحيد لخلق دور فاعل للمرأة السورية في ظل غياب مفهوم المواطنة و في ظل تأثير متفاقم لمفاهيم مغلوطة أو تقاليد موروثة و أيضاً بحكم وجود الكفاءات الكافية للمشاركة في مهمات النهوض بالمجتمع السوري مستقبلاً و انطلاقاً من الواقع القائم بعد الحروب و الذي تحمل فيه النساء العبأ الاجتماعي الأكبر.
من المطالب الهامة أيضاً والتي ستسمح بانطلاق عجلة تطور حقوق المرأة في مجتمعنا هي مراجعات جذرية لكافة المفاهيم الدينية الخاطئة التي تعدُّ المرأة ضحيتها الأولى والتي تستخدم مجتمعياً لتقييد دورها الفاعل بالإضافة لترسيخ مفهوم المساواة الإنسانية الذي يعاني من قصور كبير في مجتمعاتنا بسبب رضوخها طويلاً لقواعد الاستبداد وما يخلفه من أمراض مجتمعية متعلقة بانتهاك قيمة الانسان وحقوقه.
يتطلب الأمر إذا انطلاقة منهجية منتظمة تشمل كافة القوى المؤثرة في هذا الملف والاهتمام بكافة النواحي للعمل احتياجات واضحة تتوافق عليها الآراء وتدفع نحو نتائج عملية يستفيد منها المجتمع السوري مستقبلاً. اسراع الخطى في هذا الشأن بات ضرورة فنحن لا زلنا بالخطوات التأسيسية التي سيليها مسار طويل مرتبط بشكل وثيق بمسار سوريا نحو الحداثة والحرية.

في أسباب محاربة الحراك النسوي

سميرة مبيض

17/10/2017

جيرون

تباينت مفاهيم الحركة النسوية عالميًا، منذ بداياتها في القرن التاسع عشر، عمّا هي عليه اليوم، ونحن في القرن الحادي والعشرين، فكانت تتأثر بالمراحل الزمنية والمناطق الجغرافية التي تتنشر فيها، مع احتفاظها بجذر مشترك هو الدفع بقضايا المرأة، على الرغم من التعددية السياسية والتدرج الفكري الذي تتسم به بالإضافة إلى تفاعلها المستمر مع ما تم إنجازه من حصول المرأة على حقوقها، وهو أمر شديد التباين بين مختلف المجتمعات.

في هذا السياق، جاءت عودة الحراك النسوي السليم في سورية مليئة بالتحديات، بعد فترة جمود مجتمعي قسري طويلة، اقتصر خلالها هذا الحراك على أداتين رئيستين تابعتين للاستبداد، قطب (الاتحاد النسائي) التابع لحزب البعث، وقطب حركة (القبيسيات) النسائية الإسلامية.

يبدو التحدي الأكبر في وجه الحراك النسوي اليوم متمثلًا في مواجهة التنوع المجتمعي الكبير، والتعدد المذهبي والفكري واسع الطيف ضمن المجتمع السوري، وجمع الرأي على جذرٍ مشتركٍ، يدعمُ مصلحة المرأة السورية عبر كافة التيارات النسوية المتفاوتة بالفكر والتوجه الفرعي، ويحميها من الانجراف بعيدًا نحو تبني أفكار منعزلة عن احتياجات وواقع المرأة السورية اليوم، حتى يشكل -فعليًا- تيارًا مؤثرًا قادرًا على التصدي للمقاومة الكبيرة التي تمنع عبوره إلى عمق المجتمع. ومثل هذا الانحراف وارد، وقد شهدته تيارات نسوية في الغرب أيضًا، فاقتصرت على تبني مطالب فئات نسائية أقلية في المجتمع مبتعدة عن استقطاب الرأي العام بشكل فاعل نحو دعم قضية المرأة.

يُقابَل تيار الدفاع عن حقوق المرأة السورية اليوم بشريحة واسعة رافضة، تحت عدة أشكال، منها الإنكار الكامل لضرورة المطالبة بحقوق المرأة تحت أي مسمى، ومنها التخوين بأن من غير الممكن المطالبة بحقوق المرأة في ظل ثورة شعبية، أو اتهام النساء السوريات باستغلال فرض الـ "كوتا" من قبل المجتمع الدولي لتحقيق أهدافهنّ، أو اتخاذ موقف ساخر مستهزئ بالحركات النسوية السورية الناشئة بعد انطلاق الثورة السورية، أو باتهام الحركات النسوية بتهديم القوانين الأسرية والمجتمعية، أو عبر موقف متعاطف ظاهريًا، لكنه رافض لتمكين هذه المفاهيم الداعمة لحقوق المرأة قانونيًا بشكل صلب.

تعكس جميع هذه المسوغات الرافضة للحراك النسوي امتلاكَ مفاهيم مغلوطة عن حقوق المرأة، أو النظر إلى جزء من المفاهيم دون غيرها؛ ما يؤدي إلى رفض مسبق للحراك النسوي، بمجمله وليس بجزئيةٍ ما منه، ولا يصب ذلك في مصلحة المرأة السورية ودورها المستقبلي المنشود في سورية.

المفاجئ أننا لو نظرنا إلى رأي هذه الشريحة تجاه بعض المبادئ المجزأة عن حقوق المرأة التي تشكل أساسًا للجذع المشترك لكافة حركات التحرر النسائي، بالحصول على المساواة التامة في مجالات الصحة والتعليم والعمل، ومناهضة العنف والزواج المبكر؛ لوجدنا أن غالبية المجتمع تتبنى هذه الأفكار منفردة وتدافع عنها، لكن الأمر يتعقد عند الحديث عن الحراك النسوي.

لماذا يُحارَب الحراك النسوي إذًا؟

بداية، الموروث ثقيل، وهو يعدّ تحررَ المرأة مناقضًا للعادات والتقاليد، ويسوده التخوف من نظرة المجتمع التقليدي إلى هذا الأمر، إضافة إلى أن السوريين اليوم يتلقون الكثير من المفاهيم التي غابت طويلًا عنهم مثل العلمانية، الديمقراطية، المساواة، حقوق الإنسان، الحرية، وما إلى ذلك من شؤون المجتمع السوي التي غُيِّبت في مجاهل الظلم، طوال خمسين عامًا، ويحتاج كلٌّ منها إلى تنشئة تدريجية وخبرات واقعية لتبنيها، وهو أمر غير متاح اليوم.

لكن ذلك لا يلغي المسؤولية الملقاة على عاتق الحراك النسوي الذي لم يوصل الرسائل بوضوح إلى المجتمع السوري، أو تقيّد في صورة التحرر الغربي حينًا، وفي الصورة النمطية عن المرأة الضحية أحيانًا أخرى، بينما تُخلق النسوية من حاجة المرأة في كل مجتمع، وهي حاجات مرحلية، فما يلزم الوصول إليه اليوم في مجتمع قضى نصف قرن حبيس الاستبداد تلتها سبع سنوات من الحرب، ليس هو نفسه ما ستحتاج إليه المرأة السورية بعد عشرة أعوام أو حتى في مرحلة السلام وإعادة البناء.

تهاجَم النسوية أيضًا؛ لأن بعض الآراء تفترض أنه مفهوم يلغي الآخر ويحاربه، وبالتالي فإن القضية لا يمكن أن تعنيه، وإن لم تشمله؛ فهو ضدها. وهي نظرة قاصرة عن إدراك ارتباط حرية المرأة بحرية المجتمع، وأن لا انفكاك بينهما، وعن إدراك أن الثورة السورية ثورة فكر لا يمكن إلا أن تمر عبر نهوض المرأة.

لم تترسخ تلك المفاهيم على نحو كاف، ولم تتم الإضاءة عليها طوال سبعة أعوام من الثورة، ومن الضرورة اليوم تركيز الجهود على أن النساء والرجال يجب أن يتمتعوا بالمواطنة المتساوية، وهذه المواطنة مرتبطة بالحرية الفردية لكل منهما، وهي أهداف لن تتحقق في ظل حكم استبدادي، بل تتطلب قيام دولة القانون الذي يضمن لكل مواطن حقوقه ويدافع عن حريته. وحقوق المرأة وحريتها هي جزء لا يتجزأ من تحقيق ذلك الهدف، بل هي معيار له وبوصلة.

الكوتا النسائية السورية وفشل الاستحقاق الأول

سميرة مبيض

2017/12/29

جيرون

جاء مؤتمر المعارضة السورية الموسع الثاني في مدينة الرياض، في تشرين الثاني/ نوفمبر 2017، كامتحان أول لمفهوم (كوتا) المشاركة النسائية في الكيانات السياسية المعارضة، بعد أن طالبت به المُشاركات في مؤتمر الرياض الأول، عام 2016، وثُبِّت في الورقيات في كلا المؤتمرين. لكن تطبيقه على أرض الواقع كان مرهونًا بالضغط الدولي في هذا الاتجاه، من دون أي مبادرة إيجابية سورية في هذا الشأن، على العكس فقد قُوبلت هذه المطالب بتململ تجاهها في أوساط المعارضة، وكان أن فُرِضت من قبل مبعوثي المجتمع الدولي والأمم المتحدة بشكل شبه إلزامي أن يشمل الكيان الناتج عن مؤتمر المعارضة الثاني ثلاثون بالمئة على الأقل من السيدات.

لكن الأمر لم يتوقف عند الوجه الإيجابي لهذه المطالب بتطبيق الكوتا النسائية، فكان لها ما للتبعية بالقرار من مآخذ سلبية، حيثُ فُرض ضمنيًا بأن تُكتسب النسبة الغالبة من الكوتا النسائية، من التيار السياسي القابل للمهادنة في القبول ببقاء الأسد خلال المرحلة الانتقالية، وربما لما بعدها أيضًا، وفق المسار الجديد الذي يفرضه المجتمع الدولي في هذا الشأن، والذي أُحدِثَ وفقه الكيان الجديد، بحيث يكون متجانسًا في هذه المفاهيم.

بالإضافة إلى ارتهان الكوتا للمطالب الدولية، نسبة ودورًا، فقد أظهر هذا الاستحقاق بوضوح الشرخ العميق في مفهوم العمل السياسي عند البعض، والذي اتخذ منحًى يعيد تدوير أساليب النظام الاستخباراتية، عن جهل أو عن عمد؛ فاتسم بتنفيذ خطط، بتشريع الكذب والتشهير والإشاعات، للوصول إلى الموقع الذي ما زال يُعتبر موقعًا للتسلط، وليس موقعًا لخدمة المصلحة السورية، على الرغم من كوارث السنوات السبعة جميعها، تسبقها كوارث السنوات الخمسين والتي نرى بصماتها واضحة في هذا السياق.

لا يعني ذلك أن نفقد إيماننا بضرورة النهوض بالمرأة السورية، ونستسلم لهذا الواقع المفروض اليوم باستغلال هذا الحراك بعيدًا عن مصلحة السوريات، فهو واقع تفرضه الظروف المحيطة بالشأن السوري، من إملاءات خارجية، وتشريع أساليب ملتوية لتحقيقها، وصراع مستميت على حرف المسار لمصلحة النظام ووأد الثورة وقيمها. بل يعني أن العمل عميقًا، على عودة المرأة السورية إلى مفاصل الحياة العامة، يحتاج إلى جهد حثيث ضمن العمل على التغيير الشامل والثورة المجتمعية في سورية، ومن ضمنها تغييرُ نظرة المجتمع السوري إلى تواجد المرأة في العمل في الشأن العام؛ ليكون تطبيق الكوتا النسائية في المستقبل مطلبًا سوريًا طبيعيًا، لا يُفرض فرضًا عليهم. والعمل الحثيث أيضًا على أن لا تورث العقلية الاستبدادية التي وسم بها كثيرون من الأجيال السابقة، ممن نشؤوا في كنف النظام أو تآلفوا معه، للأجيال السورية الشابة الصاعدة، كي لا تساهم بإعادة إنتاج آلياته بعد أن شكلت الثورة السورية معبر خروج للشابات والشبان من هذا النفق.

يحضرني في هذا السياق حدث تاريخي حصل خلال الثورة الفرنسية، فبعد مسيرة النساء الفرنسيات من باريس إلى فيرساي للمطالبة بالخبز، كانت أعدادهن بالآلاف، وأُوفد منهن عدد قليل لمقابلة الملك، وبعد أن وافق الملك على مطالبهن بتحضير عربات الخبز وإرسالها لباريس؛ خرجت النسوة الموفدات للقاء الأخريات ونقل ما حدث خلال المقابلة، فرفضت المتظاهرات النقل الشفهي، وطالبن الوفد بوثيقة مكتوبة وموقعة بما تم الاتفاق عليه مع الملك، وكان لهنّ ذلك وعادت الموفدات للحصول على توقيع الملك بما جرى من اتفاق حول قوت النساء وعائلاتهنّ.

أما خلال سبع سنوات من الثورة السورية، فقد قابلت بضع عشرات من النساء ممثلين عن المجتمع الدولي باسم قضية الشعب السوري، وها نحن نرى اليوم أن هذه الجهات الدولية تقرر عدم دعم السوريين في مطالبهم بالحرية والديمقراطية، بل ترجح كفة نظامٍ انتهك حقوق المرأة منذ اليوم الأول لتسلطه على الأرض السورية، فلا بد لنا أن نطلب وثائق عن هذه اللقاءات الرسمية، تبين ما نُقِل باسم السوريين يومًا بعد يوم لما يزيد عن ألفي يوم. بالطبع لم يكن ضروريًا المطالبة بهذه الصدقية، المذمومة من قبل المعارضة المتصدرة للمشهد منذ سبع سنوات، لو أن المطالب المحقة للشعب السوري تحققت، ولولا أن سورية تدمرت وهجّر نصف شعبها، واستشهد مليون إنسان من أبنائها، فبات ضرورةً فصل كلمة الحق عما دونها وسط هذا الضجيج وهذه الغوغائية.

إرث بين القانون والدين

سميرة مبيض

20/08/2017

صوت سوريات

لا بد لنا حين نتناول الموروث الديني والتشريعات المتعلقة بالمرأة ضمنه أن نضعه في السياق المعاش لذلك الزمان، حيث توصي التشريعات الدينية في الكتب السماوية الثلاث بخضوع المرأة للرجل ولا يظهر وجود للمرأة في مجالس الرجال التي تسيّر شؤون الحياة العامة وتتخذ القرارات المصيرية ولا تُحمَّل مسؤولية نقل أو حفظ الإرث الديني الذي بقي حكراً على رجال الدين.

ان نظرنا الى طبيعة الحياة المُعاشة في تلك الحقبة نجد أن هذا هو الدور الذي كانت تؤديه المرأة فعلاً والتي تنحصر مهامها بالدائرة العائلية و تدبير شؤون المنزل و الأطفال مهما كان الموقع الاجتماعي لأسرتها. ما يعكسه الموروث الديني هو واقع تلك الحقبة فعلياً بالإضافة الى أن المرأة في فترات الحروب و العنف، و التي كانت تنتشر على مساحات واسعة و لفترات زمنية طويلة، كانت تعتبر جزءاً من الغنائم و ليست جزءاً من المحاربين. في ظل هذه المحيط كان الرجل فعلياً هو من يكفل حياة المرأة بالأمور المادية، كالمأوى و الطعام، و بالحفاظ على حياتها، ان اضطر الأمر لذلك و كانت الفتاة تنتقل من كنف الأب أو الأخ أو الزوج بنفس هذه المعايير و تستمر بتأدية الدور الذي دُربت عليه.

مئات الأعوام مضت وعشرات الأجيال تعاقبت وتغير المجتمع بشكل جذري وتغير دور المرأة فيه بشكل جذري أيضاً فباتت تحمل مسؤوليات توازي مسؤوليات الرجل على كافة الصعد. كما باتت العوامل التي كانت تقع على عاتق الرجل في حقبات سابقة غير محصورة بالأفراد بل بقوانين ناظمة للحياة وأخذت النساء موقع هام في نطاق العمل بعد النهضة الصناعية وبعد أن بات العلم في متناول الجميع و غير محصور على فئات معينة.

بإمكاننا اعتبار سيادة ثلاثة عوامل رئيسية و هي القانون و العلم و العمل قد غيرت جذرياً من المكان المخصص للمرأة ضمن المجتمع و بات تأمين سبل الحياة مقسماً بشكل متساوي بين الجنسين و بين نظم الضمان الاجتماعي بينما يعتمد تامين الحماية على قوة الأمن و القانون بشكل متساوي و غير محصور بالأفراد أو بالتبعية لمركز سلطة.

تجعل جميع هذه العوامل المتحركة عبر الزمن من جمود وضع المرأة المجتمعي غير ممكن و من هنا قد ندرك أن التساوي بين الرجل والمرأة في الميراث في الدول التي واكبت هذا التطور بات أمراً بديهياً، فلم يعد أحد من الجنسين مسؤولاً عن ضمان حياة الآخر و هو ما يبرر ضرورة حصوله على حصة أكبر من ارث مالي يتركه الأهل لأبنائهم.

حيث تقدر نسبة النساء العاملات بحوالي اثنان و خمسون بالمئة من النساء على صعيد العالم بحسب تقرير منظمة العمل الدولية و هي نسبة هامة رغم أن نسبة عمل الرجال تبقى أكثر ارتفاعاً فهي تصل الى ثمانية و سبعون بالمئة و بالطبع فان هذه النسب غير متجانسة على الصعيد الجغرافي و الفرق الأكبر في نسبة العمل بين الجنسين تظهر في دول العالم العربي بنتيجة التقاليد السائدة فيها لكن تظهر الاحصائيات أيضاً أن هناك تغيراً لافتاً عبر الزمن فنسبة النساء العاملات اليوم أكبر مما كانت عليه منذ عشرين عاماً و هو مسار مستمر بالصعود في المستقبل.

أخذُ جميع هذه المتغيرات بالحسبان ضرورة قصوى، أما تجاهلها وكأنها لم تكن فهو لن يلغي من وجودها كعوامل واقعية ستفرض نفسها عاجلاً أم آجلاً على القوانين المجتمعية الديناميكية الحية المواكبة بشكل دائم لتحقيق شروط الحياة الأفضل للإنسان وهي اليوم تقول بالمساواة بين المرأة الرجل على صعيد أمور كثيرة بالحياة ومنها الميراث كخطوة بديهية أولى.

المرأة في ظل النظم الأمنية، صورة التغيير ورمزه

سميرة مبيض

06/01/2018

صوت سوريات

لا بد أن صور النساء الايرانيات خلال الحراك الشعبي في إيران شكلت رمزاً سيحفر في ذاكرة الشرق الأوسط وتاريخه دون أن ننسى قبلهن إنجازات النساء التونسيات، في انتزاع حقوق مدفونة في جعبة التقاليد والعادات التي بقيت جامدة عند حقبة زمنية بعيدة، هذه المواجهة المباشرة بين المرأة الناهضة بالمجتمع و بين رجال الدين المصنَّعين ليكونوا عماداً للدولة الأمنية و ذراعها لترسيخ مفاهيم الجهل، هي مواجهة الثورات الحقيقية بين نظم تهدف للمحافظة على حالة الجمود الفكري في المجتمع كي تستمر و تترسخ أركان استبدادها و بين الحرية المسؤولة، الحرية الفكرية، حرية التطور بجميع أبعادها.

حيث تمر المجتمعات الإنسانية بتطورات علمية وتقنية تفرض تغيرات سياسية واجتماعية وثقافية مواكبة لها ويُظهر لنا الواقع والتاريخ ارتباطاً حتمياً بين التطور الإنساني الإنتاجي والعلمي والتطور الاجتماعي والسياسي وارتباط هذه العوامل معاً فكل تقدم بأحدهما يليه تقدم بالأخر بتتال منتظم.

رغم أن صراع التطور هذا ينطبق على الحالة السورية بجميع أبعاده، لكن تقنُّع نظام الأسد بالعباءة العلمانية لا زال مضللاً للكثيرين، رغم أن العلمانية منه وممن يُروج له بُراء، فهو النظام الذي يعتمد في كل خطوة على النزعة المذهبية والطائفية، النظام الذي يُشكل معظم رجال الدين المتنفِّذين، من جميع المذاهب والطوائف، صقوراً للدفاع عنه ويشكل التخوف من التطرف الديني عامل بقائه المستمر. فلن يتخلى عن أسباب وجوده واستمراره إذا، فما هو الا محرض على تنامي موارد وجوده، ترعبه ثورة فكرية ولا يأبه بثورة دينية طائفية تشكل له تربة خصبة تتيح له فرص التمدد والانتشار.

هذا ما استمر عليه الأمر لخمسة عقود دون منازع، حُصر فيها تحرك المرأة السورية بين الذراع الأمني للنظام وذراعه الديني المتشدد، حلقة مغلقة عن كل منفذ للتقدم، ليدور المجتمع حول نفسه متصارعاً لزمن ومن بعده أزمان. وتحل المرأة في الموقع المتلقي لعوامل المحيط الاجتماعي الأسوأ من هذين الجهتين، تباعاً التطرف السلطوي من جهة والتطرف الديني من جهة أخرى .

لذلك، فان أي حراك يدعو لنيل المرأة حقوقها في مواجهة التطرف الديني المرتبط بتقاليد وأعراف مقيِّدة لفاعليتها ومدى تأثيرها يفقد أي معنى ومصداقية ان لم يترافق بالدعوة لتحريرها من النظام الأمني القمعي القائم على دعامات الجهل والتجهيل، وعليه فمن يحارب إقامة دولة دينية متطرفة بدافع الدفاع عن الحريات، عليه أن يحارب الدولة الأسدية تحت نفس الهدف والا فلا صدقية لكل ما يدعي.

يصبح الدور على النساء، الحاملات فعلياً لفكر النهوض وإرادة تحقيق الحداثة، أكثر صعوبة من منطلق الجهود المطلوبة والعقبات التي توضع لهن بالمرصاد، فالطرفان المتفقان على قَمْقَمة الشعوب مُدركان أن دور المرأة فاعل مؤثر يتوجب اخماده .

ومن هنا تصبح قضية المرأة في الشرق الأوسط قضية رمزية لإسقاط نظم التطرف السلطوي والتطرف الديني، ومعبراً لتقدم الشعوب في المنطقة وانفتاحها، لكن فتح المجال لانطلاق هذه العربة على سكة من خطين متوازيين لا زال معرقلا بهيمنة سياسية وبقرار، لم يتخذ بعد، بضرورة تحرر شعوب هذه المنطقة وعبورها نحو دول الديمقراطية والمواطنة لما فيه من خير للأمن والسلام في العالم.

السوريون المسيحيون

هل يُكسر الحاجز الأقلوي من جهة واحدة فقط؟

سميرة مبيض

2017/07/02

جيرون

يُعدّ الانتماء الأقلوي اليوم هو العائق الأكبر في مسارنا نحو المواطنة وبناء الهوية السورية الجامعة، وكسر هذا الحاجز سيكون خطوة عظيمة، تتضاءل بعدها كل الصعوبات للوصول إلى دولة القانون والمساواة والديمقراطية بين أبناء سورية، لكن هل يُكسر الحاجز الأقلوي من جهة واحدة فقط؟ وهو حاجز لم يسمح النظام بكسره طوال فترة حكمه، بل على العكس، فقد عززه ورفع جدرانه واستخدمه استخدامًا يوميًا ومتواصلًا لتثبيت سلطته، وألبس كلّ مكون سوري دورًا يناسب استمراريته، بحيث يكون الجميع في المرتبات الأدنى من فئته الحاكمة، وهي الفئة التي تضم كلّ مَن كان انتماؤه الأول لمنظومة الأسد، وكلّ من دعم استمرار تسلطه وحكمه إلى الأبد.

يبدو أن تقليد استخدام (الأقليات) من مكونات الشعب السوري -بوصفه أداةً لتقسيم المجتمع وتسوّدِ فئةٍ على الأخريات- قد تأصّل ضمن مجموعة الأمراض الأسدية التي نعيد تدويرها عن جهل أو عن قصد، فهذا الحاجز لم يُكسَر في زمن الثورة أيضًا، إذ إننا شهدنا، منذ سبع سنوات إلى اليوم، محاولاتِ هيمنة على قرار هذه الفئات لتوظيفها في مشاريع غير وطنية، تعيد إنتاج الآلية الخبيثة نفسها التي اعتمدها النظام بالتفرقة والفتنة.

يبدأ الخلل من هنا، من أن النظام اعتمد طويلًا على ادعاءات حماية المكونات السورية ذات الأقلية العددية؛ ليكتسب شرعية أمام المجتمع الدولي، وسارت قوى المعارضة في هذا النهج المنحرف أساسًا؛ فبتنا نرى تصورات لا تقل سوءًا، منها دور الأغلبية الحاضن والحامي للمكونات الأخرى من مكونات عرقية ومذهبية. أو إنها سارت بشكل موازٍ لذلك النهج، في مناطق أخرى، حيث نرى فرض دور الأكراد كحاضن للمكونات الأخرى. بمعنى آخر، هناك تقمص جديد لدور حامي الأقليات كبديل عن الأسد، ولعل ما عُرف بوثيقة "مؤتمر الأقليات" التي نُشرت بتاريخ 29 حزيران/ يونيو 2017، ومن قبلها "مؤتمر فيينا" التشاوري حول دستور سورية في شهر نيسان/ أبريل 2016، من أهم المؤشرات على هذا التوجه.

كانت هذه التوجهات تعكس الواقع بين من يريد استخدام هذه الورقة التي دعمت النظام طويلًا، وبين من استغلّ هذا الحدث للطعن بالسوريين من غير طائفته، واحتكار الوطنية واتهام الآخرين بأنهم كانوا يعيشون برغد في فترة حكم الأسد، وغض النظر عن كل ما اقتُرف بحقهم من انتهاكات واعتقالات وظلم في تلك الفترة، وهو توجه يساهم في تعزيز الحاجز الأقلوي.

في كلا الحالين جاء الجواب سريعًا، فقد أسقط أبناءُ المكونات السورية أنفسُهم ما عُرف بـ "وثيقة الأقليات" قاطعين الطريق بوجه من أراد استغلالهم لتمرير مشاريعه، وكذلك بوجه من استغل هذا الفعل ليبث التحريض الطائفي، ويتهمهم بالعمالة واللاوطنية.

سبع سنوات إذًا، والثورة لم تبدأ بهدم الجدار الشائك الأقلوي بعدُ، هدمًا صريحًا، عبر حوار واقعي صريح، يتناول فيه السوريون المخاوف والتجاوزات، بل على العكس؛ فقد قُسمت الأقليات المذهبية إلى أبعد من ذلك حاملةً المناطقية والقومية فوق صفة المذهبية؛ مما زادها تقسمًا في محاولة الهيمنة على صوتها.

لنبحث إذًا لماذا تُجَر (الأقليات) السورية للمؤتمرات المنعزلة، وما الذي يعمق الهوة بين السوريين ويعبث بمصايرنا جميعًا، والأهم أين المخرج الأمثل الذي يحافظ على سورية من الاندثار في خِضم كل ذلك؟

لنبحث عن آفاق المستقبل، فقد بات واضحًا أن أحدًا لن يرضى بالمرتبة الثانية في وطنه، وهو أمر يبدو للعقلاء بديهيًا، فمن أهم عوامل نهوض الثورة، رفضُ التقسيم الذي فرضه النظام على السوريين طويلًا.

طريق الهيمنة والاستغلال لم يعد ناجعًا بعد اليوم، كذلك طريق التمايز والفوقية، والمسار الوحيد هو طريق المواطنة، فلنسرع خطانا نحوه، إذ لا يمكن أن نُعلن أن الثورة انتصرت إلا عندما يُدرك الجميع أنهم مواطنون سوريون على درجة واحدة، أمام القانون والواجبات والحقوق، وهو ما يجب أن نعمل عليه اليوم، وكفانا تشتتًا وتخبّطًا ومراوغة، فهي متاهات لها مداخل وليس لها مخارج إلا الحروب الأهلية والدمار.

السوريون المسيحيون واقعهم ومستقبلهم

مشاركة سميرة مبيض في لقاء إذاعي على موقع حوارات سورية 2016/01/24

الهوية المسيحية، وماذا تعني للمسيحيين السوريين؟

الهوية المسيحية العامة هي هوية ثقافية اجتماعية، بالدرجة الأولى تعتمد على وجود الثقافة المسيحية في سوريا منذ تاريخ طويل و لكن علينا أن لا ننسى أن موضوع الهويات الدينية و الطائفية استخدمه النظام، مثل أي نظام استبدادي آخر، لزرع الفتن الداخلية بين الطوائف على مدى طويل و نحن اليوم نسعى لإسقاط هذه الطائفية أيضاً و التي تمكنت من مجتمعنا خلال هذه الفترة الويلة من الحكم الاستبدادي.

الحقيقة أننا اليوم مهددين كهوية سورية بشكل عام و كهوية سورية مسيحية من ضمن هذا التهديد، فهذه الكتلة اجتماعية مهاجمة من جهة عبر اتهامنا بأننا ندعم نظاما استبدادياً يقتل الأطفال و يهدم سوريا مدينة وراء مدينة و بيتاً وراء بيت و أصبح يحمل وزر 500 ألف شهيد سواء ممن سقطوا من الثوار أو المدنيين أو الجنود السوريين الذين ضحوا بحياتهم دفاعاً عن كرسي السلطة و هم، أقصد جميع الشهداء، ينتمون لجميع الطوائف و فكرة أن المسيحيين يدعمون كل هذا القتل و الدمار هي ادعاء خاطئ و يجر جميع المسيحين ككتلة اجتماعية الى حمل وزر ليس لهم به يد، و يزرع الكره بينهم و بين أخوتهم و يعرضهم لخطر الانتقام، لكن من جهة أخرى هذه الكتلة الاجتماعية مهددة من القادمون من وراء حدودنا الجغرافية و الفكرية، والذين يهدفون صراحة و علنا الى إزالة وجودنا من هذه الأرض ذبحا و قتلا و تهجيراً.

بناء على تهديد حقيقي لهذا الكيان فنحن ملزمون اليوم على التصرف ككتلة سياسية واحدة لمواجهة حالة تهديد مؤقت وادعاءات كاذبة لا يعني ذلك الانفصال عن الكيان وطني جامع بل سعياً للوصول لتوافق فيما بيننا يمكننا مستقبلاً من الوصول لتوافق وطني جامع فكيف يمكننا ان لم نكن متوافقين أساساً على رؤية جامعة فيما بيننا التوافق على رؤية لمستقبل سوريا؟

بدأ الأشخاص السوريين يظهرون توجهاتهم الدينية بعد الثورة بشكل متعمد لإظهار دعمهم للثورة و عدم انحصارها بمكون واحد، أو لإظهار دعمهم للنظام من جهة أخرى.

هل المجتمع السوري جاهز للزواج بين الطوائف؟

برأيي أن المجتمع السوري اليوم غير جاهز لهذه الخطوة و التي تتطلب درجة وعي متقدم لا يمتلكها المجتمع السوري اليوم، على العكس اليوم هناك حالة كره و رغبة بالانتقام بعد وصول عدد القتلى و نسبة الدمار الى أرقام قياسية و نحن نرى حالات طلاق بين اشخاص من نفس الطوائف على خلفيات سياسية، فهناك حاجة الى معالجة هذا الأمر أولا و العبور الى دولة علمانية و تقبل الأخر ثم يمكننا في مرحلة أكثر تقدماً أن نتحدث عن موضوع بهذه الحساسية و الخصوصية و ذلك سيحتاج الى أجيال للوصول له

حال الطائفية في سوريا قبل عام 2011

نعم كان هناك طائفية في سوريا و لكنها بشكل مبطن و غير ظاهر حقيقة و بالإضافة لها كان هناك التفرقة المناطقية و التي أضيفت لها و هو ما أوصل الحال الى ما نحن عليه اليوم حقيقة فقد وصلنا لمرحلة من التفتت و التقسيم على جميع المستويات.

الوضع المسيحي في سوريا قبل الثورة هل كان هناك فصل بين الطوائف؟

نعم كان هناك فصل قد يبدأ بالفصل المكاني بحسب أماكن السكن المختلفة و أعطي على سبيل المثال عن دمشق بمنطقة القصاع و برج الروس و باب توما و الذي كان تمددها الطبيعي يفترض لأن يتم باتجاه جوبر مما سيسمح باندماج بين المناطق و لكن مشروع إعادة تنظيم المنطقة لم يتم البحث فيه الا حديثاً بينما توجه المسيحيون للشراء في منطقة أخرى هي جرمانا و هي أيضاً عبارة عن تجمع مكاني مخصص بشكل أو بآخر للأقليات في محاولة للفصل المكاني بين المكونات، بالاضافة للفصل الاجتماعي عن طريق المدارس و غيره و تعزيز هذا الفصل المكاني و الاجتماعي يدخل ضمن استراتيجية تفرقة السوريين.

أما على الصعيد الاجتماعي فقد اعتقد جزء كبير منهم أنهم يحصلون على امتيازات بظل النظام مثل إقامة شرائعهم الدينية أو احتفالاتهم او تسهيلات بتجاراتهم وأعمالهم أو غير ذلك ونسيوا أو تناسوا أن هذه الأمور هي حق لهم، أو لأي مكون آخر، يعيش على أرض وطن واحد و ليست مكرمة لهم و ليس أحد عليهم بها من فضل.

ماهو موقف المسيحيين كمجموعة وكنخب وكقيادات دينية من الثورة؟

عملية التخلي كانت ثنائية الجانب، فقد كان من الممكن ان يأخذ السوريون المسيحيون دورهم منذ اليوم الأول للثورة و يدعموا حق الشعب، و هم جزء منه، بالحرية و الكرامة أسوة بكل شعوب الأرض و كان دورهم سيكون فاعلاً و سيغير موازين القوى و يقطع الطريق على ادعاءات حاجتهم للحماية و على تحول جهات من الثورة للتطرف الديني و لكن الكثيرون منهم تخلّوا عن هذا الواجب و الحق و رغم ذلك فقد ظهرت أصوات سورية مسيحية و شخصيات كثيرة دعمت صوت الحق لكنها

بقيت قليلة نسبة لمن صمتوا و أُخذوت موقف الحياد و هنا أتوجه بسؤالي الأول لهذه الفئة، كيف تطالبون بوطن يحقق تطلعاتكم دون المساهمة في صنعه؟

التخلي من الجهة الأخرى عن هذا المكون كان واضحاً ممن ادّعوا سريعاً تمثيل ثورة الشعب السوري و بدؤوا بتحويلها لمصالح سياسية و مادية تخدم فئة واحدة و كونوا شلل أقصت كل من لا يناسبها و اقتصر التمثيل المسيحي ضمنها على شخصية أو اثنتين ذات وجود حقيقي و بعض الشخصيات غير الفاعلة، لم تتجه هذه المعارضة يوماً بخطوات كسب الثقة نحو المكون السوري المسيحي بالداخل تحديداً بل على العكس انقطعت عنه بشكل واضح و اعتبرته بشكل بديهي كجزء من النظام دون أي محاولة جدية لضمه لصفوفها.

و هنا لأتوجه بسؤالي لهؤلاء، كيف تنتظرون الثقة من هذا المكون أو من بقية أبناء الشعب السوري في ظل ما ظهر من شللية واقصاء من طرفكم و أين هو تمثيل المكونات الحقيقي في صفوفكم.

أين هو الصوت المسيحي اليوم في الثورة؟

بعد ظهور الصراع الإقليمي على المناطق السورية و الذي وجد السوريون المسيحيون أنفسهم خارجه فالصوت السوري موجود و لكنه لم يعد ظاهراً بشكل واضح لأن الصوت المسموع اليوم هو صوت السلاح و تمويل السلاح الخارجي تحت رايات مختلفة و جد السوريون المسيحيون أنفسهم خارجها فهو صوت موجود ولكنه ليس الصوت الذي يسمع فما نسمعه فهو صوت السلاح.

ماهو دور المسيحيين في ميليشيات الدفاع الوطني؟

اشتراك الشباب أو الصبايا بميليشيات الدفاع الوطني لم يكن بدافع اقتناع أو بشكل عفوي بل بشكل كبير بسبب اقتصادي فبعد الظروف الاقتصادية السيئة التي حلت بهم و كان دافع اقتصادي بكل بساطة لقبض رواتب بسيطة بحدود 25 ألف ليرة سورية مقابل هذ العمل، و علينا أن لا ننسى أن شباب منطقة القصاع و باب توما رفضوا تسليح أبناءهم سابقاً.

دور النخب المسيحية و رجال الكهنوت؟

دور النخب المسيحية منقسم تماماً مثل موقف فئة السوريين المسيحيين يشهد انقسام واضح

أما الكنيسة فقد لعبت دوراً سلبياً، لغاية اليوم و نأمل أن يتغير، ليس كل رجال الدين اتخذوا نفس الموقف بل أن جزءاً منهم وقفوا بوجه الظلم الذي يتعرض له الشعب السوري و قالوا كلمة حق أدت الى اختفائهم تحت مسميات خطف من عصابات مسلحة أو داعش أو غيرها، دون أن نعرف حقيقة مصائرهم، و اذكر هنا مثلا اختطاف المطرانيين بولس يازجي و يوحنا إبراهيم و مقتل الاب باولو و الاب فرنسيس و غيرهم الكثيرين، لكن ذلك بطريقه للتغير فقد بدأنا نسمع صوتاً يدين الموقف السلبي للكنيسة من ضمنها و بدأت أصوات تدعو لرفع الظلم عن الشعب السوري في توافق مع ما يفترض أن الكنيسة تمثله من تعاليم الدين المسيحي

-مستقبل المسيحيين في سورية

وأنا اعتقد فعلاً أن السوريون المسيحيون يستطيعون لعب دور هام لإعادة التوازن للحالة الوطنية التي تتراجع اليوم مقابل التطرف الديني أو السلطوي. و التيارات المستقبلية الصاعدة هي تلك التي ستأخذ بعين الاعتبار أن الشعب السوري كان و لا زال مؤلفاً من مكونات ثقافية مختلفة يجمعها فضاء مكاني واحد حملت عبره تاريخاً و حضارة مشتركة و أن ذلك لا يمكن أن يتغير.

المسيحيون السوريون ضد التطرف السلطوي و الديني

سميرة مبيض

2016/03/11

صحيفة الليبيراسيون الفرنسية

خمس سنوات منذ بدء الثورة السورية ولا زال إسفين الفتنة الطائفية يستخدم ليقطع أوصال السوريين واضعافهم ليمنعهم من نيل حقهم بالحرية والكرامة.

تحمّل مسيحيو سوريا جزءاً كبيراً من نتائج هذا التوجه الطائفي الذي قاده النظام بهدف ترسيخ دعائم حكمه، مدَّعياً حماية الأقليات في حين أنه في الواقع كان يستخدم المسيحيين و الأقليات الأخرى كحجة لمحاربة أبناء الشعب السوري عامة بجميع مذاهبهم و يجرهم بذلك الى دوامة لا مخرج منها دافعاً بهم اما للهجرة و مغادرة أرضهم و أرض أجدادهم أو بالبقاء مناصرين للظلم و القتل فيما يتعارض مع قيم الثقافة المسيحية مضحين بعدد كبير من أبنائهم لإنقاذ نظام دكتاتوري لا يتوانى عن اعتقال و قتل أي معارض مسيحي له أسوة بغيره من أبناء الشعب السوري.

من جهة أخرى لم يكن للسيطرة المسلحة للإسلاميين المتطرفين على قطاع كبير من الثورة وقعاً أفضل على حال المسيحيين السوريين بشكل خاص و على غالبية الشعب السوري المتسم بالاعتدال و بالعلمانية بشكل عام. حيث لم يجد هؤلاء في صفوف الثورة المسلحة من يمثلهم أو يعكس صوتهم بالحراك السلمي ضد الظلم و الدكتاتورية بكل أشكالها و من أجل حرية و كرامة الانسان السوري مما أدى الى أن يتهمش دورهم و يتم تحييدهم عن تقرير مصير سوريا رغم أنهم يشكلون الغالبية العظمى من أبناء الشعب السوري في مواجهة قطبي التطرف السلطوي و الديني.

في مواجهة هذا الواقع تحمل منظمة سوريون مسيحيون لأجل السلام رسالة للعالم أجمع و للسوريين بشكل خاص بأن حماية المسيحيين السوريين يستحيل أن تعتمد على السلاح بل تكون بزوال الظلم عن كافة أبناء الشعب السوري و إعادة ربط أواصر المواطنة و الأخوة بين أبناء سوريا بكافة مكوناتهم و أن يأخذ الجميع دورهم الفاعل في بناء سوريا دولة مدنية تعددية ديمقراطية تفصل الدين عن الدولة و يعيش فيها جميع أبنائها في ظل القانون و المساواة.

في هذه المناسبة نحن ندعو لنبذ التحريض بين الأديان و العمل على تحقيق السلام و الاستقرار في سوريا بهدف تعزيز ثقافة التسامح المتوطنة في سوريا منذ آلاف السنين.

يؤمن أعضاء منظمة سوريون مسيحيون لأجل السلام أن الشعب السوري استطاع دئماً أن يتجاوز الطائفية و الفتنة بتحضّره و هو شعب يستحق الحياة بسلام و بناء سوريا حرّة ديمقراطية يجد فيها كل سوري مكانه و دوره و يضمن فيها القانون حريّات المواطنين.

مصير مسيحيي الشرق الأوسط في ظل المشروع الإيراني

سميرة مبيض

2017/02/12

جيرون

في ظل تزايد النفوذ الإيراني في كل من سورية والعراق ولبنان، ليس على الصعيد السياسي فحسب، وإنما على الصعيد العسكري الميداني أيضًا، فقد أصبح من المشروع أن نتساءل عن مصير مسيحيي الشرق الأوسط من جميع القوميات، وبالأخص منهم حاملي الثقافة العربية، في ظل هذا الاحتلال المتفشي في أرضهم، والمتمثل بميليشيات إيران التي تتحرك عسكريًا مدفوعة بعاملين: البعد المذهبي الطائفي، والبعد القومي الفارسي؛ فما مستقبل مسيحيي الشرق في ظل هذا الاحتلال؟

تتطلب مناقشة الأمر –بداية- أخذ العلم بأوضاع المسيحيين في "الجمهورية الإسلامية الإيرانية"، وهم حوالي ثمانمئة ألف شخص، فهي دولة مصنفة في المرتبة الثامنة، من بين خمسين دولة يعاني فيها المسيحيون من الاضطهاد، وفق المؤشر العالمي لاضطهاد المسيحيين لعام 2017، وهو مؤشر يشمل رصد هذه الظاهرة في المدة الزمنية الواقعة بين تشرين الثاني/ نوفمبر من عام 2015، إلى تشرين الأول/ أكتوبر من عام 2016، تطال هذه الانتهاكات، بحسب هذا التقرير، الحياة الخاصة العائلية، والحياة العامة الاجتماعية والمدنية، والحياة الدينية الكنسية.

إذ لوحظ ازدياد حالات سَجن المسيحيين بسبب ارتيادهم أماكن غير مرخصة رسميًا للصلاة، وتزايد الممارسات المضيّقة على حياتهم، وتدفع بهم إلى الهجرة نحو الغرب. علمًا أن إيران كانت في المرتبة التاسعة في النسخة السابقة من التقرير، وتقدمت إلى المرتبة الثامنة أخيرًا، في دليل على ازدياد اضطهاد المسيحيين الإيرانيين على أراضيها.

فإذا كان هذا حال التنوع المذهبي في إيران مع مواطنيها. فعلينا توقع مزيد من الانتهاكات تجاه هذا المكون في الأراضي التي تُحتل تدرّجًا منها، وهي مناطق تضم تنوعًا مذهبيًا وقوميًا مهددًا بالاندثار، والتحول نحو دويلات منغلقة طائفيًا وقوميًا. وهو ما تدفع باتجاهه الميليشيات الإيرانية الموجودة في كل من سورية ولبنان والعراق؛ إذ يصب هذا التفتت -حتمًا- في مصلحة الحكومة "الإسلامية" الإيرانية في سياق سعيها إلى التوسع الأيديولوجي الطائفي، من جهة، وضمن صراعها التاريخي ضد العرب، من جهة أخرى، ومن ضمنهم المسيحيون العرب.

فوجود إيران في هذه المناطق بات قوة عسكرية مسلحة، وتأثيرها سياسي متنامي النفوذ في كل من العراق وسورية، أما في لبنان فعلى الرغم من التوجهات الظاهرية الحالية لـ "حزب الله" الطائفي في محاولاته لكسب تأييد المسيحيين، لكن علينا ألا نسمح لذلك بأن يعمي الأبصار عن أن مشروعه الرئيس، ومشروع جميع التيارات التابعة لإيران في المنطقة، هو مشروع إقامة الدولة "الإسلامية" التابعة لحكم الولي الفقيه.

فما السيناريوهات الممكنة لمسيحيي الشرق الأوسط في ظل هذه التبعية، وهل يمتلكون خيارات أفضل من تلك المفروضة عليهم، في حال إقامة دولة "إسلامية" تتبع شرائع داعش؟ الجواب البديهي هو: لا، فكلا التوجهين يحملان فكرًا متطرفًا ساعيًا إلى إلغاء وجود الآخر، وعدم احترام معتقداته وتقاليده، والأهم من ذلك كله، هو استمرار وضع المسيحيين تحت وصاية ما. في مرتبة الدرجة الثانية في المواطنة والحقوق.

يُترجَم ذلك على أرض الواقع باستمرار التهجير المباشر وغير المباشر للمسيحيين من منطقة الشرق الأوسط، وإفراغها فعليًا بتواتر متسارع. إذ تبلغ آخر التقديرات لعدد المسيحيين في مجمل سورية والعراق ما يقارب مليون شخص فقط، يقيمون في مناطق تقع تحت تأثير مباشر للميليشيات الإيرانية، سياسيًا وعسكريًا، مهددين من جراء المطامع التوسعية الإيرانية. إضافة إلى ما يقارب مليون وستمئة ألف شخص في لبنان، أي: في المجمل نحو مليونين وستمئة ألف مسيحي من قوميات مختلفة في هذه المنطقة الجغرافية.

وكمثال حي على ما سبق، فالتغيير الديمغرافي الحالي الذي يجري في دمشق خصيصًا، يطال بشكل كبير مناطق تقطنها أغلبية مسيحية، لا تشكل خطرًا يذكر على النظام، لكن الدفع بسكانها نحو الهجرة مستمر، على الرغم من ذلك، وأهم شاهد هي أحياء دمشق القديمة التي تترافق الرغبة الحثيثة باستملاكها من اتباع إيران، برمزية تاريخية دينية واستمرارية لصراع حضاري.

على واقع هذه المعطيات؛ فان الوجود المسيحي في الشرق الأوسط يزداد هشاشة، ولم تنفع أي من ادعاءات حمايته والمحافظة عليه في تغيير هذا الواقع، فيجب -إذن- على المساعي الجدية الساعية لبقاء هذا المكون أن تحدّ من تفشي الاحتلال الإيراني

في هذه البلدان، وتلجم العنف والسلاح والتطرف المرافق له، أولًا، ثم تدعم تأسيس نظم حديثة، تضع الأولوية للمواطنة الكاملة في هذه البلدان.
إضافة إلى أنه من المنتظر أن يعمل هذا الخطر الخارجي المتفاقم، عاملَ استنهاض وطني داخلي، يجمع أبناء البلدان المهددة في خط دفاع واحد عن أرضهم ومستقبلهم ويكون دافعًا لنبذ التخندق الطائفي مع كل ما أتى به من دمار وتفكك، ويقودنا نحو التمسك بحقوق المواطنة التي فقدت منذ أن جُعلت يد الاستبداد هي العليا في المنطقة، فالمواطنة هي الرابط الأساس الذي يجمعنا، وغيابها يفرقنا، وليس ذلك فحسب، بل يفتح الباب واسعًا للاحتلال والتبعية والاندثار التدريجي لهوية التنوع في الشرق الأوسط، وهي مصدر غناه وتحضّره.

ما وراء حماية الأقليات

سميرة مبيض

16/01/2016

الأيام السورية

يتوازى استخدام هذا المصطلح بشكل كامل مع حالة تبعية بين الأقلية المفترض حمايتها و بين قوة خارجية مهيمنة عليها و جاهزة للدفاع عنها كلما استدعت المصالح الاقتصادية، السياسية و الاستعمارية المقنّعة ذلك، تبتعد هذه الحماية بكليتها و تفاصيلها عن كل ما هو متعارف عليه ضمن مواثيق حقوق الانسان من حيث المساواة بين البشر و تأمين حقوقهم الأساسية دون تمييز من أي نوع.
منذ وُجِد هذا المصطلح وهو يخدم نفس التوجه فمبدأ وضع السلطة بيد فئة واحدة هدفه الأساسي هو ابقاؤها بحالة خوف دائم من بقية الشعب و بذلك تُخلق حكومة "خائفة" دوماً من فقدان سلطتها التي فُرضت فرضاً على الأغلبية المحيطة، تابعة لأي قوة خارجية تحت مبرر حاجتها لل "الحماية" من تهديد مصدره الحقيقي ليس كونها حكومة من أقلية ما و لكن لكونها حكومة غير عادلة يسيطر عليها هاجس توطيد حكمها و تسخر كل مقدرات البلاد لأجل ذلك، حكومة تخريبية غير بناءة، اقصائية لكل من لا يُثبت ولاءه لسلطتها و ليس لطائفتها.
أما حماية الأقليات كذريعة مبررة فعلاً و التي يلزم تطبيقها في حال حصول مجازر عرقية وحالات تمييز عنصري موثق على جميع صعد الحياة اليومية الإدارية والمهنية والمعيشية وغيره، و هي حالات موجودة فعلا و لا تجد من يحميها و تبقى بعيدة عن تحريك أساطيل عسكرية بصورة جدية و الا فكان المجتمع الدولي استطاع أن يدحر داعش بعدة أيام في سبيل حماية الأقليات السورية التي تتعرض لكافة أنواع الانتهاكات في منطقة شمال سوريا، لكن حماية هذه الفئات لا تدخل ضمن المصالح السياسية لأي بلد فيُتركون لمصيرهم مع الكثير من الاستنكار و القلق في حين تتحرك الأساطيل باتجاه مغاير تماماً و لأهداف لا تمت بصلة للأقليات و لا للإنسانية جمعاء في ظل تضخيم اعلامي كاذب يحول الشياطين الى ملائكة.
من الملفت للنظر أن الكثيرين لا زالوا يؤمنون بوجود مثل هذه الحماية رغم الاثباتات التاريخية و المعاصرة على زيفها، و يدخلون بحلقات مفرغة من صراع شبه دائم يُستخدمون فيه كدمى فعلية لتسيير مصالح الآخرين على حساب مصالحهم الأساسية بحياة مستقرة و مزدهرة على أرضهم التاريخية.
المخرج الوحيد، والوحيد فعلاً من هذا الفخ المستمر هو تغلب الوطنية على أي انتماء آخر، وهي اليوم ضرورة للاستمرارية. لكل من لا زال يعتقد بأن اختباءه خلف وهم الأقليات سبيل للخروج من هذه الكارثة، مخطئون. استعادة الثقة بالآخر هي السبيل وهي الخطوة الأولى لاستعادة الانتماء الوطني و الإنساني الذي يبدو ضعيفاً متراجعاً أمام سيل العنف و الطائفية المستوردة من تاريخ ليس لنا من مجرياته الا صحف بائدة لا قيمة لها، في عصر يستوجب علينا فيه التقدم فقط، و لا مكان الا لمن يحمل العلم راية و العقل بوصلة، لا زال هناك من يسمح لكل هذه السلاسل أن تقيد تقدم الشعوب لا و بل أن تجرها للوراء عقوداً و تبقيها حبيسة أحقاد ليس للمستقبل فيها مكان.

سوريون للحياة وليس جنوداً للقتل و الموت

سميرة مبيض

2016/03/04

كلنا شركاء

لم تمر صور قوات الدفاع المدني وهم يحضرون قداساً في كنيسة الزيتون في حي باب توما بدمشق مرور الكرام، بالرغم من أنها لا تحوي أي مظاهر عنف أو دماء ولا يظهر فيها أي سلاح ولكنها كانت صادمة بما يكفي لتحرك مشاعر الاستهجان عند الكثير من السوريين.

فمشهد اللباس العسكري ضمن الكنيسة، أو ضمن أي مكان آخر مخصص للعبادة، يولِّد رسالة سلبية عند كل من يعتبر أن لهذه الأماكن قدسية يتوجب احترامها وعدم استخدامها اعلامياً في دعم كل ما يتعلق بنزاعات سلطوية مسلحة بعيدة كل البعد عمّا بنيت لأجله هذه الأماكن وما يفترض أن تقوم بنشره من رسائل السلام والتسامح .

لم يقتصر الأمر على ذلك بل نتساءل في نظرة ثانية لهؤلاء الشباب عن مصيرهم في المستقبل، هل ستغدو هذه الصورة ذكرى لأمهاتهم وزوجاتهم بعد ان يزَّج بهم في مؤازرة هنا و معركة هناك دون النظر الى أن ذلك ليس مكانهم و أن هذه المعارك تحتاج لسنوات من التدريب العسكري و لا يمكن أن يرسل لها شباب للموت الحتمي .

لم تنسى باب توما بعد وفاة خيرة شبابها في الأمس القريب هم الذين ليس لهم في الاقتتال أي صلة، لم تجف دموع الأمهات عن من رحل شهيداً أو مهاجراً.

ألم يحن لهؤلاء جميعاً أن يتوقف تقديمهم كأضاحي على مذابح الطائفية. ألم يحن الوقت لوقف الكره والفتن والكف عن ترويع الشباب من أخوتهم، أبناء بلدهم ورفقاء طفولتهم ثم ارسالهم للموت قسراً .

ألم تسقط كل سلطة دينية أو حكومية تدعو للعنف و الموت والدمار فيما يخالف كل مفاهيم الوطنية وكل قيم الأديان السماوية. هل ستصحو الضمائر بعد صلاة حقيقية يضع فيها الانسان نفسه بمواجهة ضميره وبمواجهة ما يزيد عن نصف مليون شهيد جميعهم أبناء سوريا رحلوا عن أباءهم وأمهاتهم وأطفالهم عوضاً عن أن يأخذوا دورهم الحقيقي في بناء وطن حر يرتقي فيه الجميع بالمواطنة والكرامة الإنسانية. ان لم تحن هذه اللحظات بعد فواجبنا نحن ان نخلقها، نفرضها بقوة ايماننا بسوريا وأبنائها، أبناء للحياة و ليس جنوداً تذهب للقتل و الموت.

ماذا بعد فشل انقاذ مسيحيي الشرق الأوسط؟

سميرة مبيض

2016/07/02

كلنا شركاء

لم يعد سيناريو افراغ سوريا من المسيحيين محض مخاوف مبالغ بها بل هي أصبحت قاب عقدين أو أدنى من أن يغادرها آخر سوري مسيحي تاركاً وراءه أرض أجداده نحو هجرة قسرية دون امل العودة، و ذلك هو حال مسيحيي الشرق الأوسط بالمجمل مما يثبت خطأ جميع الخيارات التي اتخذت لغاية اليوم لتمكينهم من البقاء في أرضهم و مما يؤكد كذب من ادعى و يدعي حمايتهم و يدعونا للتأكيد على ضرورة تصحيح الرؤية الدولية في هذه القضية.

لم ينجح شن الحروب و لا التسليح و التسلح بالحفاظ على من بقي من مسيحيي الشرق الأوسط، لم ينفع بقاء نظم مستبدة لعشرات السنين و لم ينفع تقسيم طائفي للحكم كما لم ينفع شيطنة الآخر من أي دين و مذهب و اعلان حروب مقدسة هنا و هناك...

على العكس فكل ما سبق أدى الى تهجير المسيحيين بغير عودة و أصبح الخلل واضحاً و الحل أوضح يتجلى بدولة المواطنة الأساس الوحيد الممكن، الواقعي و غير المستحيل للحفاظ على مكونات الشرق الأوسط جميعها و منها مسيحيوه.. جميعهم مواطنون متساوون أمام القانون في الحقوق و الواجبات هو المطلب الأول لكل سوري و لكل سوري مسيحي رغم اختلاف توجهاتهم السياسية.

السوريون المسيحيون يتوزعون على كل شبر من سوريا فهم في الساحل و الداخل و الشمال و الجنوب و العاصمة و الأطراف و المدن الكبيرة و الصغيرة وهم متعددو القوميات من عرب و أرمن و سريان و آشوريين. حملوا بمعظمهم السلم رسالة مآثرين رفع الشأن الوطني على الشأن المذهبي و القومي. المواطنة هي المسار الوحيد الذي يتقبل استمرار وجودهم في أرضهم بكرامة و ثبات فلا دولة قومية تمثلهم و لا دولة دينية تضمهم و لا تقسيم مناطقي ينصفهم.

هذا المجتمع الحامل للثقافة المسيحية السورية كان و لا يزال مكون توافقي جامع تعايش مع جميع المكونات لن توازن الشرق الأوسط بغيابه فقد نسج على مدى مئات السنين أسس التسامح و المواطنة المعاشة اليومية فسوريا اللامواطنة لا مسيحيين فيها بالتأكيد أما سوريا المواطنة فلن يحتاج تنوعها حماية فلا غالب فيها و لا مغلوب بل مواطنون سوريون تتسع لهم الأرض و مواردها و تربطهم حضارتها و يشملهم دستور و قوانين عادلة حان لنا أن ندرك أنها سبيلنا للنجاة من هذه المحرقة التي ستهجّر الجميع يوماً.

الشرق الأوسط موطن ثقافات دينية لم و لن تحلّ واحدة منها عوض الأخريات مهما طال الزمن و تتالت الصراعات فعلى الجميع أن يدرك أن تعايش هذه الثقافات ليس بالتمني، ليس بالإقصاء و ليس بدفع الآخرين للتطرف و الانغلاق بل بالعمل لأجله ووضع قوانين تضبط المساواة و العدل و تحفظ خصوصية كل فئة كثر عددها أم قلّ.

ليس من المستحيل أن نصل لهذا الوعي الوطني عندما نعلم يقيناً أن لا حلّ آخر لبقاء الهوية السورية الجامعة الا بتجاوز الصغائر نحو المصير المشترك و بتوجه العقلاء من كل صوب نحو الدفع بعجلة التغيير لمصلحة دولة الدستور و الديمقراطية الضامنة للحرية، للكرامة، للعدل و المساواة و جميعها تصنع المواطنة و هي حق لم ينله السوريون لغاية اليوم.

انتهاك ثقافة السلام

سميرة مبيض

2015/10/11

موقع سوريات

توالت تصريحات متعددة و مباشرة للسوريين المسيحيين رداً على تصريحات الكنيسة الأورثوذكسية الروسية بشن حرب مقدسة في سوريا، و رغم ان هذا التدخل كان يمكن ان يحصل تحت اي مسمى آخر لكن روسيا ارادت تقديسه و المسيحيون رفضوا هذا التقديس بردة فعل حركت أصوات لم تتحرك سابقا او أصوات لم تتناول يوما اختلاف الثقافات الدينية بخطابها.
على الرغم أن تقديس الطائرات بالزيت المقدس لن يجعلها اكثر فتكاً فهي مدمرة و قاتلة على أي حال، لكنه قوبل بهذا الرفض القاطع ارتباطاً بانتهاك واضح لشأن المواطن السوري، تضمن رغبة روسيا بتوريط العالم المسيحي معها في حربها على السوريين ويأتي ذلك مباشرة بعد تصريحات الفاتيكان الاخيرة والتي لفتت نظر العالم الى القضية السورية و التي أدت الى حراك هام ضمن المؤسسات الكنسية الغربية لصالح السوريين والى تصريح ضمني و علني ضمنها برفض قطبي العنف و الاجرام في الحرب في سوريا في توافق مع تعاليم الدين المسيحي، جعل ذلك الحكومة الروسية تشعر بضرورة اعادة استحضار النزعات الطائفية وحرف مسار التوجه المسيحي الحالي، لكن السحر انقلب على الساحر، فقد نسي محضرو هذا الخطاب الطائفي ان السلام ركن مقدس ليس في الثقافة المسيحية فحسب بل لدى كل حاملي الفكر الانساني العقلاني وأنهم بانتهاكهم ثقافة السلام بشكل علني و مشرَّع تحت اسم اعلان حرب مقدسة في القرن الواحد و العشرين، لن يكسبوا أحداً بل على العكس فقد اثاروا ضدهم كل حاملي هذا الفكر من علمانيين و مسيحيين و مسلمين و لم يكسبوا لطرفهم إلا المتشددين الطائفيين، المنبوذين سلفا في المجتمعات المتقدمة.
ثقافات الأديان السماوية، لم تتوارثها الانسانية عبثاً لألفي عام، فهي تحمل رسالة واحدة هدفها الانسان، و ان طالتها تباعاً تفسيرات خاطئة و تراكمت عليها مصالح المستغلين، لكن جوهرها لا تخطؤه بصيرة العاقل.
وما وصية من ضربك على خدك الأيمن أدر له الايسر إلا مثال عن هذا الموروث الانساني فهي لا تحثّنا على الضعف والاستسلام البتة، بل على العكس فنحن في كل لحظة أمام هذا الخيار إما ان نسمح بجرنا نحو مستنقع العنف او أن نرتقي بمن وقع به نحو السلام و للعقلانية.
وها نحن نجدد العهد فان سمحنا لهذا العنف ان ينتشر فلن تزدهر الانسانية يوماً و ما كل هذه الوصايا اتي عممتها الأديان إلا محاولة استنهاض الانسانية بداخلنا و هي أقوى من أي سلاح و قد تنتهي بدفن الأسلحة كلها يوماً و فرض قيم الانسان بقوة العقل و الضمير.

الزحف الإيراني يدق أبواب المسيحيين بدمشق

سميرة مبيض

2016/10/12

كلنا شركاء

ما يجري ليس وليد الساعة ...لماذا تُحتلُ دمشق القديمة؟

من جانبها، ترى الدكتورة سميرة مبيض أن التواجد الايراني الحالي هو امتداد لتواجد فعلي مرتبط بالنظام منذ تمكّنه من مقاليد الحكم في سوريا، وتمحورت حوله الكثير من سياسات النظام المتعلقة بالسوريين المسيحيين.

واعتبرت الدكتورة سميرة مبيض في حديثٍ لـ "كلنا شركاء" أن من ينظر إلى الخارطة السكنية لدمشق يلاحظ أن ما يحدث اليوم ليس وليد اليوم ولا البارحة فالمناطق ذات الغالبية المسيحية في دمشق لم يسمح لها بالتوسع المتصل مكانيا خلال فترة الخمسين عاما الماضية وذلك ضمن تخطيط ممنهج يهدف بالدرجة الأولى إلى عزل هذه المناطق وعدم تنظيم مناطق العشوائيات المحيطة بها وتهجير داخلي للمسيحيين بعيداً عنها.

وقالت إنه لفهم هذه الرغبة الحثيثة باستملاك دمشق علينا العودة حتما للتاريخ الديني وللرمزية التاريخية للمنطقة فمنطقة باب توما وباب شرقي هي ذاكرة حية وإرث إنساني ذو خصوصية قصوى لأديان المشرق، فالشارع المستقيم عنوان صريح ذكر بالإنجيل وارتبط ذكره بشاؤول والذي كانت مهمته محاربة المسيحية ثم أصبح من أهم المبشرين بها ومؤسسين كنائسها، بولس الرسول.

وأضافت مبيض أن الأمر يرتبط بمعتقدات مستقبلية متداولة بكثرة وقد يؤمن بها كثيرون حول صراع منتظر بين الخير والشر على بوابات دمشق الشرقية وباتت بسببها هذه المناطق تحمّل بشكل مستمر امتداداً لصراعات لم تحط وزرها قط ولم تنته زمنيا بعد، حيث تحمل هذه المناطق رمزية صراع حضارات أيضاً فمن باب شرقي كان دخول الجيوش العربية الإسلامية إلى دمشق حيث التقى جيش خالد ابن الوليد مع جيش أبي عبيدة بن الجرّاح والذي دخل من باب الجابية عند المئذنة البيضاء وهي موقع الكنيسة المريمية اليوم.

لو كان المسيح بيننا

سميرة مبيض

2016/11/03

الأيام السورية

الصفة الأولى التي تظهر لمن يقرأ حياة السيد المسيح هي الشجاعة، تجلّت هذه الشجاعة بتمسكه بقول كلمة الحق في كل موقف يتطلب قولاً فاصلاً فلم يمنعه عن ذلك الخوف على حياته ولا اسكته استحكام الشر في موقع القوة فكان معلماً للحق ومحفزاً لقوة الخير توارثت الانسانية تعاليمه ألفي عام وان طالها تشويه السلطويين عبر الزمن لكن الجوهر لا يخفى على أنقياء العقول كما هو حال أي ارث فكري انساني استحق أن يصلنا وحفظته البشرية من جيل لجيل.

فعندما ارتأى ضرورة اتمام الشرائع والتعاليم المتوارثة من الأنبياء السابقين لم يوقفه شيء أمام الواجب المتحرر من الفردية و المرتبط بمصلحة الانسانية كجماعة مستمرة عبر الزمن تتقبل التشريعات القائمة فيها التكميل و التعديل (متى 5: 17): لا تظنوا أني جئت لأبطل الشريعة و تعاليم الأنبياء: ما جئت لأبطل بل لأكمل (فجاءت تعاليمه تحفز على الرحمة والسلام و تنهي عن الفساد الساعي للمال و السلطة، أكثر ما نلمحه في تعاليمه هو قساوة الخطاب تجاه من اتبعوا الخداع بالمظاهر الصالحة و باطنهم كله رياء وشر كما في اصحاح متى 23 و منه)هكَذَا أَنْتُمْ أَيْضًا: مِنْ خَارِجٍ تَظْهَرُونَ لِلنَّاسِ أَبْرَارًا، وَلكِنَّكُمْ مِنْ دَاخِل مَشْحُونُونَ رِيَاءً وَإِثْمًا.(

الحق، الشجاعة والصدق في مواجهة الظلم و الكذب و الفساد الرسالة واضحة حملّها المسيح ابن الانسان لكل من تبنّى وصيته، (متى 28: 20): وَعَلِّمُوهُمْ أَنْ يَحْفَظُوا جَمِيعَ مَا أَوْصَيْتُكُمْ بِهِ. وَهَا أَنَا مَعَكُمْ كُلَّ الأَيَّامِ إِلَى انْقِضَاءِ الدَّهْرِ). فأين هم أتباع هذه التعاليم من هذه الوصية اليوم، قلة من الاستثناءات المنيرة من الذين يتّقد السراج في عينوهم و ينطق بالحق لسانهم و أقلامهم لا زالوا يحملون بصدق الرسالة المسيحية أما البقية فقد أظلم النور الذي فيهم و يا له من ظلام.

ظلام تكشفه ثورات الشعوب في الماضي كما في الحاضر فما هي الا نهضة بوجه نفس الظلم ونفس الفساد الذي حاربه المسيح يوماً، ستدوم ما دام السبب قائماً، فالحق فيها واضح لا يقبل اللغو الكثير ولو كان المسيح بيننا لخجل بأولئك المداهنين للسلطة و المدافعين عنها باسم رسالته و المهاجمين لمن طالب بالعدالة و بالحرية و بأدنى درجات الكرامة الانسانية، لو كان بيننا لجمع أشلاء الأطفال الممزقة و جعلها رمزاً لعهد جديد آخر و لتبرأ ممن يحملون ما يشبه صليبه بالشكل و الظاهر و يخالفه بالجوهر.

كانت المعادلة ستكون مختلفة و كانت كفة الحق في الميزان لترجح بالتاكيد لو التزم كل من في موقع التأثير بشجاعة الكلمة، لنا في مواقف رجال الدين المسيحيين الذين رفضوا دعم النظام قدوة، ماذا لو كانوا آلاف عوض ان يكونوا اقلية بوجه الظلم لما كان تجرأ على اذيتهم أحد لكن تخلى عنهم المزاودون بالتبعية ممن سلموا مصيرهم للخوف و المصلحة الآنية. هي الشجاعة لا تزرع قسرا بل نعمة لا تتفق مع الطمع ولا مع الطائفية والتعصب والمصالح الضيقة بالزمان والافراد هي نعمة ينالها من يرى الانسانية كجماعة يقويها العدل والتساوي و تدمرها الفردية و العصبية.
ليس لأحد على أحد سلطان و لكن لنا حق الكلمة التي تدّعون الايمان بها وتعليمها اقتداء بالمسيح، فمن أراد دعم الطغاة و المجرمين و اللصوص فليفعل لكن بعد التصريح بأنه بذلك ينكث بتعاليم كتب الاديان السماوية كي لا يضلّ على تيه هذا النهج من بعده الكثير من البسطاء.

ومن اختار الصمت خوفاً فليفعل فلا يستنكر العنف حين يصيبه ضرر طفيف و يصمت حين يهبط جحيم القصف على المدارس و المستشفيات و بيوت المدنيين.
ومن تاه رشده فان ست سنوات كانت لتكفي لإيقاظ أكثر الضمائر قساوة، و لم يكن ذلك، فلينظر هؤلاء في عيون المعتقلين أو في ملامح من ماتوا تحت تعذيب و من عانوا بما هو أقسى من الصلب او فليتمعنوا في بؤس المهجرين و اللاجئين، عسى ان ينير ذلك سبيل رشدهم.

تبقى حقيقة أن حاملي هذه الثقافة المسيحية المشرقية، التي لا تشبه المسيحية في أي بقعة جغرافية أخرى، شريحة واعية لا تمت لمفهوم الاقلية المستضعفة الذي يفرض عليها بصلة، فئة لا يمكن احتكار تمثيلها كأدوات سياسية داعمة لنظم ديكتاتورية الى الأبد عبر تمثيل مترافق بفساد وسطحية دون أدنى التزام بقيم التساوي الانساني التي تشكل أساس الانجيل و التي منها يتنصلون.
نتمسك بوجه هذا الزيف بالوصية الصادقة، أنتم ملح الأرض فلا نرتضي أن يفسد وهي بداية الأمر وغايته.

حملات تبشير باليمين المتطرف في الشرق

سميرة مبيض

2017/02/0326

الأيام السورية

لم يكن ظهور مارين لوبين في لبنان مؤخراً وتبنيها قضية مسيحيي الشرق الا قمة الهرم الذي ظهر لنا علناً، هذا الهرم الذي بُني على أنقاض روابط المواطنة بين أبناء البلدان في تلك المنطقة، وأُسس له عبر مئات من التحركات الحثيثة لمنظمات اليمين المتطرف ضمن أوساط مسيحيي الشرق. عن جهل أو عن علم فقد فتُحت أبواب الكنائس لهذه التوجهات الغريبة عن التعاليم المسيحية، و آخرها بطريركية الروم الملكيين الكاثوليك في دمشق حيث لم يتوان البطريرك غريغوريوس الثالث لحام أن يتصدر صورة وراء علم منظمةSOL.ID
وهي منظمة من اليمين المتطرف في أوروبا و ذات توجهات عنصرية واضحة نحو الهوية الأوروبية البيضاء المعادية للأخر و لجميع المهاجرين و تفسير اسمها الكامل هو تضامن الهويات .Solidarité-Identités فما هو ثمن هذا التضامن الذي تقدمه هذه المنظمة لمسيحيي الشرق مقابل هذا الاعتراف الرسمي العلني بها و ما هي الخسائر التي يتكبدها مسيحيو الشرق لقاء مطامع رجال الدين بمساعدات مالية لا يصل الرعية منها الا الفتات. و لهم ان لم يناسبهم ذلك الرحيل الى الشتات متخلّين طوعاً عن ارث آلاف السنين من ارض وثقافة و تاريخ.
يُدفع مسيحيي الشرق بوضوح لتبني هوية معادة الآخر أولاً مجردة من أي معنى غير الحرب والكراهية يقابلها التخلي عن هويتهم الوطنية كمسيحيين التي لطالما اتسمت بكونها نواة صلبة للتوافق الوطني والطرف الجامع بين مكونات جمعتها أرض واحدة وكونت ثقافتها بتنوعها والأكيد أن تغييبها من المنطقة هو عامل تفكك حتمي تعمل عليه أطراف عديدة.
هل مسيحيو الشرق بهذا الضعف فعلاً، وهل باتت مهمتهم الوجودية هي أن يسمحوا باستخدامهم عتبات لصعود اليمين المتطرف وعتبات لصعود النظم الاستبدادية. ما الذي وصل بهم لهذا الحال اليوم؟ قد نجد جواباً على هذا السؤال في نوعية أغلب الشخصيات التي يتم فرضها في مواقع المسؤولية الدينية وتبعيتها للسلطة وللمال وطواعيتها للفساد وتضاءل انتماءاتها الانسانية والوطنية، و المسار الذي دفعت به خلال عشرات السنين و الذي نرى نتائجه اليوم.
بينما لا يتطلب الأمر ترسيماً كهنوتياً ولا حتى الحصول على أول درجاته، ليدرك الانسان أنه من الاستحالة الجمع بين فكر عنصري متعصب و فكر الانجيل كشرائع سلوكية للحياة، فهي آية واحدة تنقض كل توجهات التيارات المتطرفة المعادية للمهاجرين و للاجئين» أَنِّي جُعْتُ فَأَطْعَمْتُمُونِي. عَطِشْتُ فَسَقَيْتُمُونِي. كُنْتُ غَرِيبًا فَآوَيْتُمُونِي « يتطلب الأمر فقط الارتقاء درجة واحدة في الإنسانية والخروج من الأنانية المفرطة وسجن الفردية و جدار الأقلوية.
يبقى السؤال المطروح هو ما موقف القيادة الروحية للكنيسة الكاثوليكية في الفاتيكان، التي تدعو لدعم للاجئين وتناديهم للتمسك بالأمل و تؤكد لهم أنهم ليسوا وحدهم، ما موقفها اذا من صورة البطريرك لحام وهو يروج لمنظمة تنادي بالعنصرية و تدعو لمعادة المهاجرين، نامل أن يكون موقف حق يظهر ان سيطرة النظم الاستبدادية على المؤسسة الدينية دمرت المسيحية في المشرق و هجرت المسيحيين الى المجهول و أن بقاءهم يعتمد اولاً على زوالها و على اصلاح ما خربته ابتداء من العلاقات الاجتماعية بين المسيحيين و مواطني بلادهم من بقية المكونات و انتهاء برجال دين مجنّدين لحماية السلطة و قمع الانسان.

مسيحيو الشرق، تهجير تحت بند الوصاية

مقابلة الدكتورة سميرة مبيض مع إذاعة هوا سمارت ضمن برنامج سوريا عن قرب، مسيحيو الشرق، تهجير تحت بند الوصاية

2017/04/06

السؤال الأول: كحواضن سابقة لأحد أهم ملامح قدسيّة الشرق الروحيّة في ظل تدمير كل سبل الحياة الآدميّة في المشرق العربي عموماً، وسوريّة خصوصاً. و من خلال قراءتك لِلواقع كيف تصفين وضع أبناء الطوائف المسيحيّة؟
بإمكاننا أن ننظر للأمر كميزان ارتباط السوري المسيحي مع دول المهجر ومع وطنه الأم سوريا، فمع كل تغير بالمحيط تتبدل هذه الارتباطات و تميل الكفة لاتجاه ما، فما الذي يربطهم مع الغرب؟ الدين و اللغة الثانية و نمط الحياة المتشابه، بينما يربطهم مع سوريا وطنهم الأم، اللغة الأم، الأرض و مدلولاتها الدينية و ما يحملونه من موروث عن دور أجدادهم و حضارتهم، العادات المشتركة، القرابة و العلاقات الاجتماعية و موقع اجتماعي أفضل غالباً عن ما هو عليه في المهجر.

طبعاً هذا الوضع ليس ثابتاً و يتغير بحسب المراحل الزمنية، مرحلة ما قبل الثورة السورية و التي عمل عليها العديد من الباحثين و توصلوا الى أن أحد أسباب هجرة المسيحيين لأراضيهم بعد استلام الأسد الأب الحكم هي في تراجع تواجدهم و تقلص دورهم السياسي فقد باتت تعطى لهم مراكز بروتوكولية غير مؤثرة في الدولة و لكن ايضاً لأسباب اقتصادية و تعليمية و حريات التعبير. و أدى التغيير الكبير و المؤثر في نمط الحياة في سوريا بعد استلام الأسد الى تناقص نسبة تواجد المسيحيين ما قبل الثورة من خمسة عشر بالمئة الى عشرة بالمئة خلال فترة أربعين عام من حكم الأسد.

أما بعد الثورة السورية فقد تناقصت نسبة السوريين المسيحيين بستة و نصف بالمئة خلال ست سنوات و بقي اليوم أربعة و نصف بالمئة فقط من سكان سوريا مسيحيون أي ثمانمئة ألف شخص من مجموع ثمانية عشر مليون سوري بالداخل و هو آخر تقدير لسكان سوريا.

مما يعني سوريا فقدت واحد و عشرين بالمئة من سكانها خلال ست سنوات منهم ستة ونصف بالمئة من المهجرين كانوا من المسيحيين .

وآلية هذا التهجير بعد الثورة كانت مختلفة عن الخمسين عاماً الماضية و سنتحدث عنها لاحقاً خلال هذا الحوار.

اليوم الطوائف المسيحية لم تعد تجد نفسها و مكانها في هذا الواقع فليس لها أي وجود مؤثر على الأرض، لم يكن هناك مسيحيون في مواقع التأثير على قرار سلطة الأسد أساساً و لم يكن هناك مسيحيون في مواقع التأثير في قوى الثورة و وجود هذا العدد الهائل من الغرباء على الأراضي السورية من الطرفين أضعف كثيرا من روابط السوريين عامة و السوري المسيحي خاصة مع الحالة الوطنية التي أصبحت شبه غائبة و أصبح ميزان الارتباط أقوى مع بلاد المهجر

السؤال الثاني، هناك من يقول أنّ ما يتعرض له المسيحيون يناله كل من في الشرق. بين المفضوح والمستور، هل ترين أيّ خصوصيّة تطال وتستهدف المسيحيين لإخفاء وجودهم الأصيل من المشرق العربي!؟
ما نلاحظه في الشرق هو محاولة انهاء تدريجي لثقافة العربية في سياق صراع حضاري و أشدد هنا على مصطلح ثقافة و ليس عرق فالاختلاط الكبير بين الشعوب، تجاوز مسألة الأعراق هذه و بات لدينا ثقافات مختلفة، و الثقافة العربية مستهدفة اليوم لصالح تمدد ثقافات أخرى مكانياً في المنطقة منها الفارسية على سبيل المثال.

الخصوصية التي تطال المسيحيين هنا، أنه من السهولة بمكان اتهام العربي المسلم بالتطرف الديني ومهاجمته على هذا الأساس بينما العربي المسيحي اتهامه بذلك غير ممكن و يعتمد اضعاف تواجده الثقافي على آليات أخرى منها ربطه بثقافات أخرى مثل نظرية الفينيقيين مثلا و التي ليس لها أي اثباتات تاريخية.

أو التهجير مع العلم أن مساهمة المسيحيين في الثقافة العربية رائدة و يكفي ذكر جبران خليل جبران و الياس مرقص لنعرف مدى ارتباطهم بالثقافة العربية لكن التوجه اليوم هو لاعتبار ما هو عربي أدنى من غيره للأسف و بالتالي يحاول أبناء اليوم الظهور بلغات أخرى أو بثقافات جديدة.

السؤال الثالث، بما تتابعينه عن ملف "مسيحي الشرق" ما الممارسات التي رصدتِها كـ باحثة في شأن المجتمعات وأليات تطورها، ضد المسيحين تحديداً!؟
في جواب على سؤالك هذا سأستعرض مجموعة عوامل تهجير السوريين بعد الثورة:

أولها الخوف من عمليات التصفية و المذابح على خلفيات دينية و هو خوف دعمه ظهور فصائل متأسلمة ممولة من الخارج و تحوي نسبة كبيرة من العناصر الغير سورية مثل داعش على سبيل المثال و التي 60 بالمئة من قوامها غير سوريين و بالتالي لا رابط و لا رادع يمنعهم من قتل السوري المسيحي و قد استفاد النظام تماماً من هذا التواجد لنشر الرعب عبر آلته الاستخباراتية و التي تستخدم الشائعات و الكذب بشكل ممتاز.

السبب الثاني هو التغيير الثقافي و الديمغرافي في محيط تواجد المسيحيين، و هنا سأذكر مثالين هامين الأول في دمشق القديمة حيث يتم تغيير ثقافي واضح حيث فقد القاطنون فيها الأمان و لم يعودوا يستطيعوا ارسال أولادهم بمفردهم خارج المنزل بسبب كثرة الجنود الغرباء تحديداً و تحول الأرصفة الى حانات ليلية و انتشار مظاهر دينية غريبة عليهم مما يجعلهم يشعرون بالغربة وسط حيهم و يفضلون الرحيل، و هنا يأتي دور التغيير الديمغرافي في هذه المناطق المسيحية من قبل الإيرانيين الذين يشترون المنازل و يحتلون الأحياء بصورة تدريجية. بالإضافة الى محاولات فرض رؤيتهم عن الدين المسيحي و التي رأيناها في عرض قناة النظام فيلم المسيح المنتج إيرانيا و الذي يفرض رؤية مختلفة عن حياة المسيح و رسالته على المسيحيين.

المنطقة الثانية التي يحصل فيها تغيير ديمغرافي في مناطق المسيحيين هي شمال سوريا حيث نلاحظ إحلال الثقافة الكردية عوضاً عن الثقافات الأخرى الموجودة في المنطقة، حيث سجل المرصد الأثوري لحقوق الانسان تزوير في الإحصاءات السكانية لصالح الأكراد من قبل حزب الاتحاد الديمقراطي و كذلك اغلاق مدارس تدرس اللغة السريانية و أغلاق مقرات المنظمة الأثورية الديمقراطية بالإضافة الى الدستور الروسي الذي يعطي الأولوية للغة الكردية في هذه المناطق.

للتأكيد هنا فان كافة اللغات الموجودة على الأرض السورية يجب أن تدرس، السريانية و الكردية و غيرهم في سوريا لكن مع وجود لغة جامعة أساسية هي العربية لأنها الثقافة الأوسع وجودا وهي لا تلغي ما سبق لأنها لغة غير عرقية بل ثقافية.

السؤال الرابع، من التهم التي يطلقها النظام ومفرزاته أنّ وضع المسيحيين قبل ما يعرف بالربيع العربي كان متميّز، وفي سوريّة تحديداً. أخلاقيّاً وقانونيّاً من المُدان بكل ما تعرض له الشرق من إفراغ وجودي لِـ المسحيين، ولماذا!

قبل أن أتحدث في الإدانة، سأتحدث عن حالة التخلي. هناك تخلي من المسيحيين عن دورهم منذ استلام الأسد ونحن اليوم في المنطقة كلها نحصد نتيجة هذا التخلي عن الدور الوطني والقبول بدور التبعية ونحن غير مضطرين لها و لدى السوريون القدرة على امساك زمام امورهم حين يقررون ذلك.

كيف نستطيع إذا القبول بادعاءات النظام بأن وضع المسيحي كان مميزاً وهو منتقص المواطنة لا يحق له أن يرشح نفسه لمنصب رئيس جمهورية كونه مسيحي. أي انتقاص أكثر من ذلك. هل يكفي ان نستطيع ممارسة الشعائر الدينية كي نقول حصلنا على حقوقنا كاملة، بالتأكيد لا لكنها كانت قمة مطالب الجهات الرسمية الكنسية في توجهها للرأي العام الغربي وقد أقنعهم النظام أنه يمن عليهم فضلا بمقدرتهم أن يقيموا شعائر عيد الفصح أو أسبوع الآلام او غير ذلك بينما هو حقهم المشروع في الحريات الدينية.

من المدان؟ نحن المدانين أولاً لأننا تخلينا عن حقوقنا، تخلينا لرجال دين لا يمثلون مصلحة المسيحيين فعلا بل يمثلون النظام ومصالحه فقط.

من المدان أيضا؟ هناك اليوم إرادة تغيير عالمية لمنطقة الشرق الأوسط ويبدو أنه من غير المسموح فيها التأسيس لحالة الاستقرار وانشاء دول حديثة تستجيب لمطالب الشعوب بالديمقراطية والتطور اسوة بكامل شعوب الأرض.

فهي منطقة ذات مدلول ديني كبير للأديان السماوية الثلاث، ذات مدلول حضاري للحضارات القديمة التي أسست لنهضة البشرية وذات أهمية استراتيجية من وجهة نظر الموارد الحيوية وطرق نقلها لذلك فاستقرارها يتطلب اتفاق مصالح لمعظم دول العالم وذلك أمر ليس بسهل أبداً.

السؤال الخامس: يلوم الكثيرون أنفسهم ويشعرون بالذنب لأنهم تعاطفوا مع من طالب بحرية وكرامة الانسان السوري، والخطأ هو الانحرافات التي فُرِضَت قسراً على طريقنا وأدت الى نتائج عكسيّة. – لنبدأ من النهايّة، بتصرف من مقال

للدكتورة سميرة ودعيني أسأل عن الاتهام أنّ المسيحين لم يكونوا جزء من ثورة العدالة والكرامة التي دفعت ثمن غياب مكونات السوريّة عنها فكانت أكثر توحش ودمويّة.

غير صحيح أبداً أنّ المسيحين لم يكونوا جزء من ثورة العدالة والكرامة ، لكن التضييق عليهم من قبل النظام كان مضاعفاً فأي مسيحي في وجه النظام مثل المطران يوحنا إبراهيم أو أي ناشط سلمي مسيحي مثل باسل شحادة سيكون استبعاده ضرورة حيوية للنظام وهذا ما كان يتم.

بالإضافة الى أن النظام هيأ رجال الدين المسيحيين لهذا اليوم ليكونوا مجندين في امرته و هذا ما يحصل على العموم عدا بعض الاستثناءات

اتجه معظم المسيحيون للعمل الاغاثي و نجدهم في منظمات إنسانية و مدنية كثيرة و في التعليم و المخيمات و غير ذلك و هم بذلك يؤدون دورا بالثورة السورية و لو أنه لم يكن يجب ان ينحد تأثيرهم بهذا الدور و يجب ان يدخلوا المعترك السياسي و يكونوا فيه مؤثرين لكن تم استقطابهم بسرعة بهذه المنظمات و هم بأغلبهم في هذا المجال الآن.

وجود توجه طائفي ضمن المعارضة يحاول تشويه وتدمير أي وجود لشخص مسيحي أو علماني و تلفق له التهم و الشائعات و يتم ما يعرف بحرقه سريعاً

أي رجل دين يدافع عن النظام تضج به الدنيا و الاعلام الغربي و العربي بينما لا ينشر الا القليل عن مشاركة المسيحيين بالثورة السورية و طبعا عمل النظام على اخراجهم من سوريا بكل الطرق

السؤال السادس: روسيا دعت إلى استقبال المسيحين في أراضيها بـ اعتبارهم أقلّية مستهدفة، وعن سوء نواياها أسأل: – حامية البراميل، وسيدة الفسفور الأبيض، تبكي على مسيحي الشرق. – *ماذا تريد روسيا، وهل بات الوضع المسيحي تجارة دوليّة رابحة!

يدخل الامر من كون الكنيسة الروسية تريد العودة الى المنطقة بقوة مع قوة العودة السياسية و العسكرية للحكومة الروسية اليوم فتستخدم خلفيات سياسية و حروب للعودة الدينية أيضاً أما الوضع المسيحي فيستخدم كأداة لهذه العودة فقط.

السؤال السابع: بين حمامة وعلم يمثّل الثورة السوريّة تقع عبارة قد لا يسمع عنها كثير تحت عنوان (سوريون مسيحيون من أجل السلام). – *ما هذه المنظمة وماذا تمّثل، وما برنامج عملها!؟

نحن منظمة تأسست ممن يعتقدون أن مواقف الكنيسة تجاه سياسية النظام بالقتل والتنكيل وتدمير سورية كانت خاطئة تماما وان رجال الدين تابعين للنظام الاستبدادي ولا يمتلكون أي استقلالية وعليه فلن يستطيعوا عكس أي صوت مخالف له لا ندعي تمثيل كافة المسيحيين لكننا نعكس صوت جزء هام منهم و نحاول الوقوف بوجه الاعيب النظام الساعية لشرخ المجتمع وإعادة بناء الجسور مع كافة الفئات الأخرى و نسعى كذلك لإظهار الحقائق حول مسيحيو سوريا عوضا عن استخدامهم ورقة دعم لحكم جائر

كما تشارك المنظمة بحوارات تعزز المفهوم الوطني وتلغي الحواجز الطائفية التي عمل عليها النظام والمنظومة الكنسية التابعة له منذ عقود طويلة

السؤال الثامن: "لقد جرّبنا في لبنان حكم الميليشيات وحماية كلّ واحدة منها لقطيعها الطائفيّ، وشهدنا فشل هذا النوع من الحمايات. – من مقال الذميّة الطوعيّة للأب جورج مسوح، بين ناقد ورافض لتقسيم الوطن السوري لِطوائف، وبين من يرى ضرورة الاعتراف بوجود تنوع معني كحل أخير لاستمرار الوطن. – *تشكيل مؤسسات ذات بعد عَقَدِي أو أيديولوجي ديني هل يهدد ما تبقى من وحدة البلاد!

مقال الأب جورج يعكس واقع الضعف الذي تكلمت عنه منذ قليل فنحن نحصد حالة التخلي عن الحقوق تخلي سياسي، عسكري و القبول بكونهم تحت الحماية لا بل و تبني ذلك و الاجهار به. علينا أولا أن نتخلص من هذه العقدة بالحاجة للحماية لنستطيع الانتقال لدول مواطنة نحن وغيرنا فيها على درجة واحدة متساوية أمام قانون البلد فكل سوري له كل الحقوق وعليه كل الواجبات.

أما بما يخص التنوع، التنوع هو سوريا فلا يمكننا فرض لون واحد عليها فذلك يعني انتهاؤها وهي قامت على تتالي وتتابع حضارات كل منها ساهمت بجزء من هويتها وكذلك تتالي و تتابع أديان و استقبلت هجرات عديدة جعلت من هويتها فريدة و هي أساس استمراريتها.

اما عن تشكيل مؤسسات عقائدية فبالنسبة لمنظمة سوريون مسيحيون من أجل السلام فنحن نعتقد بأهمية وجود منظمة تعبر عن صوت آخر للمسيحيين، رغم أن من بين أعضائها علمانيين أيضا وتأتي أهميتها للأسباب التالية: غياب مظلة وطنية حقيقة اليوم، بالإضافة الى أن المسيحيين متهمين بوطنيتهم بسبب ادعاءات النظام لحمايتهم بالإضافة الى سيطرة جهازه من رجال الدين على كلمة المسيحيين فمثل هذه المنظمات تعمل على دحض ادعاءات النظام وكذبه بأن جميع المسيحيين داعمين له وطالبين لحمايته ودحض ادعاءاته بأنه يحمي المسيحيين

السؤال التاسع: على نظرية المؤامرة الكونية نتوقف، وأسألك دكتورة عمّا أعلن منذ عام تقريبا في القمة الكنسية بين الأرثوذوكس والفاتيكان عن ضرورة حماية مسيحي الشرق، وما أعقبها من حديث عن مؤامرة لتوازع النفوذ داخل المشاعر القدس وبيت لحم على حساب أصالتها العربيّة لصالح نفوذ يفرض من دول كبرى منها روسيا وألمانيّا. – *لماذا يطالب ممثلون روحيون أجانب حماية جزء من شعب يذبح بكل طوائفه، وبناء على ما تقدّم هل تتلمسين أي أصابع إسرائيليّة تعبث بقضايا المسيحين لصالح تثبت موقف الدولة العبريّة التي يجاهر فيها قادة تل أبيب!؟

لا يمكننا الجزم بوجود أي نظرية مؤامرة، بل شعوب تبحث عن مصالحها، علينا أن نسأل أنفسنا ما هي المصالح التي تكسبها أي دولة من تهجير هذه الفئة و من يدافع باتجاه مصالح لسوريين بشكل عام و السوريين المسيحيين بشكل خاص. لا أحد يعمل على مصالح السوريين حقيقة.

الواضح اليوم أن ما يدفع باتجاهه هو شرق أوسط خال من المسيحيين أو بوجود غير مؤثر و تغيير لوجه المنطقة الثقافي الى ثقافات أخرى و تحجيم الثقافة العربية فيه و المسيحيون هنا هم جزء هام لا يمكن إتمام هذا التغيير بوجوده و لذلك نهجر جميعاً و يهجر المسيحيون خصيصاً..

هل ذلك على خلفيات ارث ديني عمره آلاف السنين، أم ارث سياسي هدفه تثبيت مواقف دولة عبرية أو توسعة دولة إيرانية أو انشاء دولة كردية أم صراع حضاري مستمر جميعها أسباب مطروحة لا يمكننا الجزم هنا الا فيما يحصل بسوريا اليوم وقد أشرنا له سابقاً في حوارنا

في الحقيقة فان أي تغيّر حضاري مرتبط حتميا بقدرة الحضارة الأقوى على أن تسود، الحضارة العربية وضعت لفترة طويلة تحت تأثير الاستبداد وتحت تأثير المفاهيم الدينية المغلوطة، فضمرت على صعيد العلم والتطور الاجتماعي و إدارة الموارد و الاستفادة منها و التخطيط لمستقبل و استقرار شعوبها. لذلك كان الامل بالربيع العربي ان ينهي كلا هذين العاملين اللذان حدّا كثيرا من إمكانيات تطور الشعوب و الانتقال للتنوير الديني و لدول ديمقراطية كان سيفتح المجال امام القدرات الكامنة لدى هذه الشعوب كي تتطور لكن ذلك لم يتم لغاية اليوم و في الحالة السورية لم يتم لأسباب خارجية فقط فكل انحراف القضية السورية كان منشأه خارجي.

وها نحن هنا اليوم، لكن ذلك لا يعني أنه لا يمكننا الدفع باتجاه مصالحنا نحن أيضاً، كسوريين العرب منا و الكرد و السريان و الشركس و التركمان و الايزيدين و غير ذلك. فالغالبية العظمى تسعى للانتقال لدولة حديثة منسجمة مع تطور الشعوب والعالم وذلك حق لنا ان نكون و نسعى لبقاء سوريا دولة تنوع تحوي كافة الطوائف كما كانت سالفا و تحوي قوميات متنوعة سكنت فيها على مدى عصور و تستمر بتنوعها الغني و الفريد هذا رديفاً للتطور الإنساني المتقبل للآخر و ليس الكاره له لذلك علينا أن لا نستسلم لنظرية المؤامرة بل نتمسك بحقنا بالوجود و الحياة و حق سوريا بالوجود و بالاستقرار في أي تصور حديث للشرق الأوسط.

أكثرية من الأقليات غير المرغوبة

سميرة مبيض

2018/01/14

جيرون

جاءت تصريحات الناطق باسم القوات الروسية في سورية، بأن الأسد حليف استراتيجي لهم، لكونه ينتمي إلى إحدى الأقليات المرغوب فيها من قبلهم في سورية؛ لتضع التعريف الجوهري، لما يُقصد بـ "الأقليات" من المنظور الروسي للأمور، فهي -بحسب هذا التوجه- مجموعة الأفراد التي تُصفّق لجرائم القصف والتدمير التي ذهب ضحيتها مئات آلاف الضحايا من المدنيين والأطفال، وتُهلل لانتهاك إنسانية مئات الآلاف من المعتقلات والمعتقلين، فهي بالحد الأدنى المجموعاتُ التي ترتضي، من أجل تحقق أهدافها ضيقة المساحة وقصيرة المدى، المنفعية منها والحزبية والطائفية أو القومية، ترتضي أن يُباد الآخرون.

يأتي استخدام هذا التوصيف والتصنيف عاملًا إضافيًا، لإظهار عدم صدقية ادعاءات "حماية الأقليات"، من منطلق مرجعيتهم المذهبية أو القومية؛ إذ إن تلك الحماية مشروطة، بالموالاة للنظم الاستبدادية المفروضة على شعوب منطقة الشرق الأوسط، وكل من يخرج عن هذه الموالاة، تسقط عنه الحماية المفترضة.

يفرض ذلك بالضرورة وجود أقليات أخرى غير مرغوب فيها في سورية، وصفاتها البديهية هي أنها ترفض ما سبق، وتُطالب بالمحاسبة، وتتمسك بالعدالة مسارًا وحيدًا، لتحقيق السلام النهائي والمستدام، بغض النظر عن انتمائها المذهبي أو العرقي، وتضمّ بين صفوفها سوريين ينتمون إلى مختلف الطوائف والقوميات: مسيحيين وعلويين وسريان وأكراد، وغيرهم من المكونات السورية ذات الأقلية العددية.

لكن هذا التوصيف لا يخلو من خطورة كبيرة؛ لكونه لا يوحي ببوادر مساعي بناء دولة علمانية في سورية أولًا، ولكونه يربط جزافًا بين جرائم نظام الأسد وبين فئات محددة، وعلى الأخص منها العلويون والمسيحيون، فبات كل من هؤلاء يحمل قسرًا وزرَ جرائم إبادة، واستخدام أسلحة محرمة بغرض ادعاءات حمايته، في حين أن ذلك يكسر الروابط الوطنية والإنسانية الجامعة، بينهم وبين أبناء بلدهم من الطوائف الأخرى. في المقابل، لا يتردد النظام باعتقال وتعذيب أو اغتيال أي سوري ينتمي إلى هذه المكونات، حين يرفع صوته مطالبًا بحق المواطنة المتساوية على أقل تقدير، وهو ما حصل مؤخرًا (يوم الجمعة 12 كانون الثاني)، في جريمة اغتيال المعارض السوري منير درويش، عضو هيئة التفاوض المقيم في سورية، والذي لم يشمله ادعاء حماية الأقليات، على الرغم من انتمائه إليها.

على من يسعى لعودة السوريين إلى أرضهم، من دون تمايز، ومن دون فتنة مذهبية مسبقة تؤدي إلى خلافات وصراعات طويلة الأمد، عليه أن يفصل بشكل قاطع، بين جرائم نظام الأسد وبين المكونات السورية. وعلى هذه المكونات نفسها، نبذ النظام الذي ضحى بشبابهم وهجّر ملايين من عائلاتهم، عليها أن لا تحمل وزر إبادته للأطفال، وانتهاكه للإنسانية وحرقه للجثامين البشرية في المعتقلات، عليهم إظهار رفضهم لهذه الجرائم، علنًا على رؤوس الأشهاد، وإن كان إظهار هذا الصوت من الصعوبة بمكان، حيث تعاني هذه الأصوات من تضييق كبير على عدة صُعد، منها الدولي ومنها المعارضة السورية نفسها، وأهمها بالتأكيد تضييق النظام وملاحقته لهذه الأصوات المعتدلة التي تكشف كذبه وادعاءاته.

تُشكّل اليوم هذه الأقليات غير المرغوب فيها، أي بالتعريف: الرافضة لجرائم النظام، أكثريةً صامتة على العلن، تفوق بالتأكيد تلك الأقليات المرغوب فيها، وبات إظهار مواقفها وصوتها ضرورة، لإنقاذ ما أمكن من سبل المصالحة بين المكونات السورية التي يعدّ التمسك بوجودها دعمًا للتنوع واستمراريته، في منطقة الشرق الأوسط عمومًا، وفي سورية خصوصًا، في سبيل المحافظة على استقرارها وتوازنها، بعيدًا عن أي انحراف نحو التطرف، ودعمًا لسير المنطقة في مسار التطور السليم.

ترتبط هذه المصالحة، ومعها طرق العودة حتمًا، بالانتقال من نظم حكم استبدادية وسيطرة الأحزاب الشمولية، نحو نظم حديثة تقوم على دساتير عادلة، وعلى احترام القانون وحقوق الإنسان، وإتاحة المناخ المناسب للتأسيس لحياة سياسية، تُمهّد للانتقال التدريجي نحو الديمقراطية، حيث ستواجه النظم الحديثة التعددية عوائق عديدة، سببها غياب هذا المفهوم عن الحياة السياسية، وعدم التأسيس له على صعيد المناهج التعليمية أو التوعية، يضاف إلى ذلك تحسّن في الظروف الاقتصادية، وضمان الازدهار والخدمات التعليمية والصحية للجميع، حيث تعدّ هذه العوامل ذات أهمية قصوى، ولها وزن كبير في تحقيق الاستقرار للحياة المشتركة.

مسيحيو الشرق، أبناء اليوم أم أحفاد الماضي

سميرة مبيض

2018/10/20

المركز الكردي السويدي للدراسات

الانسان حصيلة تاريخه. تختصر هذه الجملة الكثير من المخاوف التي يحملها مسيحيو الشرق اليوم، في حين يطمحون الى الوصول الى مستقبل متحرر من موقع الضعف الذي أجبروا عليه طويلاً، بحكم السياق التاريخي للمنطقة الذي تتالت ضمنه فترات احتلال طويلة الأمد، تبعت بفترات توتر سياسي واضطرابات عسكرية وعدم استقرار، تلته انقسامات مذهبية وطائفية، وسيطرة نظم استبدادية أو تحاصصية، لم يتح ضمنها للعامل الوطني التواجد ولا لحقوق المواطنة والقانون أن تكون سائدة.
حملت هذه الفترات ارثاً ثقيلاً من المجازر التي تعرّض لها المسيحيون لغاية أوائل القرن العشرين، والتي فُتحت جروحها من جديد ضمن حالة الفوضى العارمة والحروب التي تسود المنطقة اليوم. يوحّد هذا الإرث المسيحيين في الشرق بمختلف قومياتهم وطوائفهم.

يكمن الضعف في أن آثار هذه المجازر لم تعالج يوماً على الصعيد الوطني في أي بلد من بلدان الشرق. فبقيت عائقاً غير مباشر لبناء الثقة بين المسيحيين والمكونات الأخرى المذهبية والقومية في المنطقة التي أيدت أو شاركت أو غضت النظر عما حصل في الماضي، وبقيت عائقاً للخروج من ثقافة الوصاية والاستضعاف وثقافة التخوف والانصياع.

ربما يسود الظن بأنها أحداث تاريخية بعيدة زمنياً. لكن ذلك اعتقاد خاطئ تماماً. فلا يمكن الاعتماد على عامل النسيان في سياق ظلم كالذي حلّ بمسيحيي المشرق، والذي يدخل في خانة القتل المجاني الذي استهدف فئة ضعيفة من غير المنخرطين في العنف بشكل مباشر. كما لا يمكن توقّع تغيّر في رؤية الأجيال الجديدة لهذا الإرث المؤلم، فالذاكرة الجمعية لديهم تطغى عليها هذه الأحداث، وباتت تشكل جزءاً من التعريف الوجودي لهذا المجتمع وخصيصاً في ظل تهديد استمراريته ووجوده في هذه المنطقة التي تشكل وطنهم الأم.

كنتيجة لهذا الظلم، ما زال مسيحيو الشرق أحفاداً للماضي، تتسم كل خطواتهم بالبحث عن تفادي تكرار هذا المصير الذي ما يزال شبحه حاضراً بسبب غياب مسار سليم للاعتراف والإقرار بالمسؤولية وعليه، غاب مسار صفح ومصالحة على الصعيد الوطني، والمجتمعي المحلي بشكل يتيح المجال لبناء عقود اجتماعية جديدة على أرضية كافية من الثقة بالآخر، وإمكانية بناء حاضر ومستقبل مشترك.

على الرغم من الكثير من الجهود المبذولة في هذا الشأن على الصعيد الدولي، لكن الأمر يتعلق بشكل أكبر وأهم بالمستوى الداخلي. والجهود الأجدى التي يجب أن تبذل على الصعيد الوطني، تكاد تكون معدومة. فما يزال هناك من يجهل، لغاية اليوم، سياق وخلفيات هذه الأحداث أو تناولها بسطحية دون تعمق كاف، ما يجعل حكمه على موقف المسيحيين السياسي منقوص بحكم الجهل.

تبدو مثل هذه المكاشفات والمصارحات ضرورة اليوم، من منظور الرغبة في بقاء المسيحيين في الشرق، بعد فشل كافة ادعاءات حمايتهم من أطراف خارجية أو ادعاءات حمايتهم من النظم المتطرفة سلطوياً والتي أدت الى تهميش دورهم على مدى عقود، وتهجيرهم. حيث تظهر لنا احصاءات اليوم واقع التفريغ الكامل للشرق الأوسط من المسيحيين في المستقبل المتوسط المدى. وفي ظل عرقلة نهوض شعوب المنطقة الى مصاف الشعوب الحديثة، ومنع نشوء دول المواطنة والديمقراطية وحقوق الانسان، وعبر ترسيخ حالة العنف والصراع القائم في المنطقة دون حلول فاعلة، ما يدفع بالمسيحيين للهجرة، دون أفق منظور للعودة.

لا بد أن البدء بمسار المصالحة على أحداث تاريخية، يتطلب حالة استقرار حرمت منها المنطقة طويلاً. إذ لا يتم ذلك بالنيات الطيبة وحسب، بل بالكثير من العمل والشجاعة والحوار، ومن الالتزام بالتخلي عن العنف بكل أوجهه، والاعتراف بالحقوق وتحمّل واعي للمسؤولية. ويتطلب أيضاً إدراك وجود اختلاف على الكثير من الأمور، وتجاوزها عبر التمسك بإدانة التطهير العنصري والمذهبي بحق أي مكون من المكونات التي اجتمعت في هذه المنطقة، بحكم تتالي حضارات وأديان عديدة عليها.

يشير عالم الاجتماع الفرنسي Olivier Abel في ابحاثه؛ أن الوجه الأمثل للصفح في هذا السياق، يتسم بانفصاله عن كل دافع ديني. فهو ليس مرتبطاً بتعاليم التسامح والمغفرة، ولكنه صفح قائم على بالرغبة من الخروج من دوامة العنف. ورغم أن الشرق اليوم يفتقد لهذا الاستقرار، لكن جزءاً كبيراً من رؤية المستقبل المنشود والعمل على تحقيقه في المنطقة يتطلب معالجة الأحداث التاريخية التي دفعت بالمسيحيين لموقع الضعف. فهل باتت مكونات المجتمعات في الشرق الأوسط قادرة على العبور الى خطوة حكيمة تواجه فيها هذا العبئ، بدءاً بالظلم الذي حل بحق المكون المسيحي، وانتقالاً لتناول كل انتهاكات الماضي بحق جمع المكونات والتي تعكس بظلالها القاتمة على استمرارية الصراع القائم بينهم؟.

بعد أن عانى الجميع من ظلم طال أمده واختلفت مسمياته، لكن لم تختلف درجة قساوته، هل سيتم التخلي طوعاً عن مفهوم امتلاك الكلمة الأخيرة أو امتلاك الرصاصة الأخيرة؟. ليكون ذلك جزء من المسار الحتمي الذي نعيشه في هذا الحاضر الحزين، وجزء من الحل الذي يطمح له الجميع. أما التخلي عن هذا الحق، وعن هذا الواجب، فسيسمح بالانجرار بتيار تجار التطرف القومي والمذهبي، وتجار السلطة والسلاح، ليعيدوا تدوير عنف الماضي، ليبتلع الحاضر، ويصدرونه للمستقبل أيضاً. نحو كسر حلقة العنف إذاً. فقد حان أجلها، وقد استمرت أكثر من قرن. فإلى متى تغلبنا ولا نغلبها بالعقلانية؟.

لمحة من فكري
حول التغريبة السورية

حملة ضد التسول باسم السوري، انعكاس لحماية الهوية

سميرة مبيض

2017/01/23

الأيام السورية

و كأن صفة إرهابي التي أطلقها نظام الأسد على كل سوري نادى بالكرامة و الحرية لم تكن كافية لوضع مئة حاجز أمام انطلاقة اللاجئين السوريين في بلاد المهجر، و خصيصا في أوروبا، لتلحق بها صفة التسول لتتطفل هي الأخرى على شعب بات العالم موطنه الجديد يحبو به خطواته الأولى دون معين.

لم يكن غريباً أن يضيق السوريون ذرعاً بهذه الصورة الغريبة عنهم، ليطلق شباب في فرنسا حملة حماية لاسم بلدهم و حماية هويتهمالسورية. حملة جاءت رداً على شبكة المتسولين الذين يجتاحون كل محطة مترو، كل منعطف طريق رئيسي على مداخل العاصمة الفرنسية باريس و يحملون لافتات تقول أنهم سوريون و عند محاولة العديد مساعدتهم يتبين أن النسبة العظمى منهم ليسوا سوريين و لا يعرفون عن سوريا الا اسمها الذي كتب على لائحتهم الكرتونية. أو أن البعض، السوري منهم، لاجئون في دولة أوروبية أخرى يأتون لباريس بقصد جمع المال عبر التسول.

ليست هي المحاولات الوحيدة لاستغلال مأساة السوري، بما يزيده غرقاً، بل توالى على أوروبا طلبات لجوء قدمها أشخاص غير سوريين مدعين أنهم من سوريا و هاربين من الحرب لنيل اللجوء و (الاستفادة) من مميزاته و وجدت الحكومة الفرنسية حلا لهذه التجاوزات الادارية، كما يفترض اليوم معالجة ظاهرة التسول باسم السوري و ذلك على الأقل عبر منع عرض أي لافتات يطلب فيها المال باسم أي شعب أو عرق أو مذهب. فالتسول ظاهرة بحد ذاتها، منعزلة عن اللجوء السوري الى فرنسا، وجدت قبله و ستبقى بعده لكن من غير المنطقي أن يتسول أحد باسم شعب، باسم بلد أو حتى باسم دين أو طائفة أو عرق أو أي صفة جماعية أخرى.

لم تكن حملة ضد التسول اذاً فمن غير المنطقي أن نلوم متسولاً على فقره، لكني رأيت فيها حملة دفاع ضمني عن الهوية والتي يتساءل البعض اليوم بكل سطحية عن معناها و حقيقة وجودها. متناسين أن الانتماء هوية ولا تحتاج للتعريف أكثر من انتماء الملايين لها ومن هذا الانتماء تنطلق مثل هذه المبادرات الذاتية.

من الغريب أن لا يدرك الجميع أن هذا الشباب السوري المحارب اليوم بانتمائه لوطنه الام و لهويته و يشهد محاولات بائسة لاغتيالها و اغتيال ماضيها و مستقبلها من حقه حمايتها و الافتخار بجذوره و هو عامل أساسي لنجاح اندماجه في المجتمع الفرنسي، أو أي مجتمع جديد ، ليكون السوريون ضمنه إضافة هامة لتنوعه و يشكلون جالية شابة طموحة تأخذ مكانها من مدخل غير مشوه.

فهو حقهم الطبيعي أن يقولوا إن السوري في فرنسا، عامل، طالب، تاجر و طبيب و مدرس و عالم و غير ذلك الكثير من المهن التي بها يكسبون قوتهم، و أن السوري الذي يعتمد على المساعدات الاجتماعية يبحث بشكل دؤوب عن عمل و وسط صعوبات الحياة و اللغة و السكن و أخبار الحرب و الدمار فأن لصق صفة متسول و عالة على المجتمع بفئة كاملة من المهاجرين لا تمر دونما أثر.

من المحزن أن يوجّه اللوم لحملة شبابية عفوية واتهام من قام بها بعدم الشعور بآلام من يتسول وكأنهم هم يعيشون رغد الحياة في غرفهم الصغيرة و تفاصيل حياتهم اليومية المضنية. ومن الغريب أن لا ندرك غضب هذا الجيل الذي قدم التضحية الأكبر في الثورة السورية فمنهم خسرنا أكبر عدد من الشهداء و هم من ضحوا بمستقبلهم بجامعاتهم و دراستهم و عملهم و مشاريع مستقبلهم و بالحياة المستقرة طلبا للكرامة و هجروا قسرا نحو ضجيج اللجوء و متاهاته.

في وسط تقصير كبير من الجاليات السورية القديمة و في فرنسا تحديداً والتي لم تستطع لغاية اليوم تشكيل لجنة استقبال للاجئين و احتوائهم في الفترة الأولى للجوء على الأقل. و اقتصر الأمر على مساعدات فردية المصدر و فردية المصب أما الاعتماد الأكبر فهو على الجمعيات الفرنسية. فكم لاجئا سوريا توظف المنظمات السورية التي تعمل بالشأن السوري في فرنسا مثلا و كم مشروعا اقام رجال الاعمال السوريون لتوظيف اللاجئين السوريين، القليل جدا. و تظهر توابع هذا الانقطاع جلية في كل تحرك سوري و يظهر انقسام اضافي، يتطلب هو الآخر، الحوار و النقاش و العمل على بناء ثقافة احترام عمل الآخر و مبادراته و رأيه و تفهم الدافع الذي يوجه كل تحرك و هو دافع يحمل عاملا مشتركا اليوم و هو الم التغريبة السورية.

قراءة في واقع المنظمات السورية في فرنسا

سميرة مبيض

2016/10/30

كلنا شركاء

بعد خمس سنوات على بدء الثورة السورية لا بد من احاطة بواقع المنظمات التي تعنى بالشان السوري في كل انحاء العالم، تمهيداً لأي مبادرات تنسيق و تواصل فيما بينها او توحيد الجهود و الطاقات بعد حالة من التشظي الفعلي و الذي لم يزد الوضع السوري الا ضررا ولم يساهم باي حال من الاحوال بإيصال صوت الحراك السوري المحق للمجتمع الغربي و الدولي. تقدم هذه الدراسة قراءة في في واقع المنظمات التي تعنى بالشأن السوري في فرنسا. تم تجميع البيانات اللازمة لها من الموقع الرسمي لتسجيل المنظمات التابع للحكومة الفرنسية.

تبين وجود 204 منظمة مسجلة لغاية شهر سبتمبر 2016 تتوزع بحسب الاختصاص الى 99 منظمة تهتم بالشأن الاغاثي و 47 تهتم بالشأن الثقافي و 14 تهتم بالشأن السياسي و البقية موزعة بشؤون أخرى كما يرد في الشكل البياني رقم 1. تم التصنيف بناء على كلمات مفتاحية ضمن التعريف عن المنظمة

تبين أن أكبر عدد منظمات تم تأسيسها عام 2012 حيث بلغ عددها 62 منظمة كما هو موضح بالشكل البياني رقم 2 بعد ذلك نلاحظ ثبات نسبي بعدد تأسيس المنظمات في الأعوام اللاحقة بمعد 30 منظمة كل عام و يبدو هذا الثبات مستمراً للعام الحالي حيث بلغ العدد 15 منظمة و ممكن ان يزيد الى نهاية 2016.
من المهم الإشارة الى أن التتابع الزمني لإنشاء المنظمات ليس متجانساً بين جميع مجالات اختصاص المنظمات حيث نجد ارتفاع عدد المنظمات التي تعنى بالإغاثة في عام 2012 و لكن تتالي تأسيس منظمات أخرى بهذا المجال لم يستمر بنفس المعدل بعد ذلك رغم أنه بقي مرتفعاً نسبة للمجالات الاختصاص الأخرى في حين أن تأسيس منظمات تعنى بالشأن الثقافي استمر بشكل ثابت نسبياً منذ عام 2011 الى عام 2016 كما يبين الشكل البياني رقم 3.
نتيجة هذه الدراسة تم انشاء موقع الجمعيات السورية الفرنسية منذ عام 2014 ووضع تحت تصرف الجميع و هو يضم قاعدة بيانات عن كافة المنظمات التي أعلنت عند انشائها انها معنية بالشأن السوري أخذ بعين الاعتبار المنظمات المسجلة منذ 15 آذار 2011 يحوي الموقع بالإضافة لذلك خارطة التوزع المكاني و الاختصاص العام لكل منظمة.
تقدر نسبة المنظمات الفاعلة بحوالي 30 بالمئة من المنظمات المسجلة رسمياً في فرنسا، على اعتبار وجود موقع تواصل عام للمنظمة تنشر عبره نشاطاتها ونتائج عملها هو الحد الأدنى لمقياس فاعليتها لكن هذه المقياس يبقى قابلاً للتغيير بحسب معطيات التحديث.

سيكون من المفيد التأسيس لمبادرات تسعى للتنسيق و التواصل و توحيد جهود المنظمات السورية التي تعنى بالشأن السوري في فرنسا بمواجهة الحالة الاستثنائية للوضع السوري مما سيسمح بتقديم صوت فاعل داعم للثورة السورية من بلاد المغترب. لا يعني ذلك انصهار هذه المنظمات فكل منها تحمل هوية فريدة و مجال تأثير محدد لكن جمعها ضمن اطار سوري واسع سيكون إضافة هامة لكل منها و لا يوجد من حيث المبدأ أي عائق لمن كان هدفه العمل لخدمة السوريين في المهجر و الوطن الأم لكن الأمر يحتاج الى العمل على إيجاد أسس رؤية جامعة لمستقبل سوريا و هو هدف الجميع و سبيلهم لإنقاذ الهوية السورية من الاندثار.

بعض المقترحات العملية:
-التأسيس لمبادرات تسعى للتنسيق والتواصل و توحيد جهود المنظمات السورية
-إقامة سلسلة حوارات تبلور قناعة السوريين بأهمية هذه الخطوة ومعالجة معوقات التعاون
-تشكيل اتحاد المنظمات المعنية بالشأن السوري في كل بلد
-تقديم طلب رسمي للحكومة المستضيفة موقّع من المنظمات الفاعلة بتقديم مركز مناسب لنشاطات المنظمات السورية
-من الناحية العملية يكون المركز مخصص لفئة من المنظمات يوم واحد في الأسبوع لتنظيم وإطلاق مشاريعها المشتركة

رقيق أبيض بين سوق نخاسة داعش و ملاهي لبنان الليلية

سميرة مبيض

2016/04/03

الأيام السورية

لا فرق يذكر بين اعلان داعش لشراء السبايا وبين من اختطف الفتيات في لبنان لزجّهم بالعمل بالدعارة، نظرة كلا الفئتين الغارقتين في الجهل نظرة قاصرة للمرأة، نظرة متطابقة لا يفرق بين سلوكيهما الا المظهر والتسميات في حين تدعو داعش من يقود الأمر اداري الكتيبة أو أميرها ويحضر فيها الزبون سوق نخاسة و يدفع ثمن الفتيات بالدنانير يقود الشبكة في الوكر اللبناني الرديف شخصيات تدّعي التحضّر، ارهابيو الفكر و السلوك من حليقي اللحى و مرتدي ربطات العنق و يدفع هناك ثمن الفتيات بالدولار في ملهى ليلي.

لا يخلو مجتمع من هذه الظواهر ولكن ما يصنع الفرق كله هنا أن الفتيات في كلا الحالتين من سوريا في كلا الحالتين هنّ ضحايا حرب بالدرجة الأولى، ضحايا مجتمع تمسك على حساب نفسه بكذبة أمن و أمان ظاهري سطحي، ضحايا مجتمع لم يمسك بزمام أمره و ترك أفراداً يقودونه الى اللامكان الى الفوضى التي يتهمون بها الثورة و أي فوضى هذه أكثر من أن السوري و السورية أصبح عرضة لكل أنواع العنف و الابتزاز، و في كل أنحاء الأرض و في سوريا أولاً.
ما الذي استحق هدم المنظومة الأخلاقية ما الذي منع كل سوري من ان يكون جسراً لعبور الجميع الى الكرامة، عبر ثورة فكرية تعيد الشعب السوري الى مصاف الشعوب المتقدمة المنتجة والمقدّمة للإنسانية كما كان دوماً.
كيف سمح هذا المجتمع بتقييد فكره وتحجيم المرأة فيه كأداة ليس الا، كيف سمح بتهجير فتياته الى لبنان للعمل والبحث عن لقمة العيش في حين كان يفترض ان يكنّ جامعيات يتحضرنّ للتخرج قياديات وفاعلات وبنّاءات في هذا البلد الذي يحتاج لكل موارده البشرية لإدارة ثرواته ونهضته وتنظيم مستقبله.

أثبت مسار الحياة أن ما يخالف كل فطرة إنسانية يبقى محدوداً في المكان والزمان ولا يعيق تقدم البشرية ويجري استبعاده بسرعة عبر اصطفاء الوجودية و أما تشويه مفاهيم الحياة باستهداف المرأة التي تمتلك مفاتيح المستقبل فما هو الا مسار مضاد للفطرة السليمة و لن يطول زمن بقائه في مجتمعات مستقرة أو لن يطول بقاء مجتمعات تتخذه مساراً.
تنتظر أجيال سوريا القادمة متاهات قاتمة ان استمر صمت السوريين على كل ما يعانيه أبناء وبنات بلدهم أو ينتظرهم نهضة عظيمة تعتمد على من لا زال يؤمن بان بإمكانه تغيير مسارات الأمور و الخروج من الهامش الى تقرير المصير، تعتمد على من نبذ كل ما أدى بنا الى هذا الضياع على كل من حمل فكره و عمله منارة للنهضة السورية.

خيمة محروقة

سميرة مبيض

07/07/2017

الأيام السورية

بنى الإنسان اول منزل له على هذه الارض عندما أراد الاستقرار بعد ان اكتسب مهارات تتيح له ضمان استمرارية الموارد في إطار مكاني ثابت عبر الزراعة وتدجين الحيوانات ولم يعد بحاجة حينها للترحال و تحول الى كائن منتج.

بدأ مع بناء المنازل البشرية تشكل نواة المجتمعات الإنسانية كما نعرفها اليوم منذ ما يزيد عن اربع عشر ألف عام عن يومنا هذا.
لم يحتج الانسان الأول حينها الّا الى ما يحيط به من مواد تؤمنها الطبيعة ليبني مسكناً بتعريفه البسيط، مكان يحتمي به يحمي أطفاله من الوحوش الضارية والعواصف الغاضبة ويشعر بداخله بالأمان ليستريح دون خوف و لو كانت جدرانه من عظام فيلة الماموث او احجار بزوايا غير مشذبة.

يحضرني اليوم هذا الحدث التاريخي، بناء أول مسكن بشري، و الذي شكل ثورة في تطور حياة الانسانية في زمن نشهد معه نقض الحق الأول للإنسان بإيجاد بيت يأويه و يؤمن له الحد الأدنى من الحاجات الأساسية بالأمان و الراحة و الخصوصية تحت وطأة التراجيدية السورية و الضياع على هوامش الحدود تحت مسمى اللجوء.

وطأ مئات الالوف من اهلنا السوريين على عزة نفوسهم و استعاضوا عن الخشب و الحجارة و الطين، و كل ما تقدمه الحياة بكرمها، استعاضوا عنها بخيمة تعكس أنانية و بخلاً و لا ترد بردا و لا تقي من حر و لا تحمي خيطانها خاصرة من طعنة غادرة.

تخلوا عن حقهم الطبيعي بالسكن في منازل و هو حق لم يتخل عنه انسان منذ آلاف السنين، و ذلك طموحاً منهم بعودة كريمة لأرضهم و رزقهم و كل ما بناه آباؤهم و أجدادهم.
فباتت ابواب المشافي مغلقة بوجه الحوامل و أبواب المدارس مغلقة بوجوه الاطفال و ابواب العدالة مغلقة بوجه المظلوم و حتى أن أبواب المقابر قفلت في وجوه الجثامين و كأن السوريين خرجوا من نظم الانسانية بخروجهم من ابواب بيوتهم و ارتضائهم على مضض، بخيمة.

خيمة لم تدُم هي الاخرى فحرقت بالتطرف و التعصب و العنصرية و الارهاب المستتر قبل ان تُحرق بنيران حقيقية. و يعود الظرف بالمهجرين قسرا من منازلهم الى عصور سحيقة لا يملك فيها الانسان سقف و لا مورد و لا ضمان بل الى اسوأ من ذلك فلا حق لهم بلملمة عظام و حجارة و اغصان لبناء جدران منزل يأويهم.

فهل ندعهم يعودون لتلك العصور السحيقة في تباين زمني و حضاري لا صلة له بواقع اليوم ثم نلومهم على فوضى الم و جهل و غضب تنجم عن واقعهم، أم نغير هذا الواقع الذي نتقاسم مسؤوليته جميعنا كأفراد في هذا المجتمع الانساني الذي سمح ببروز مسخ كنظام الاسد و ما نتج عنه من امراض مجتمعية نراها تعوم اليوم واحدة تلو الاخرى.

أليس الاصطفاف بديهيا بجهة المستقبل ومصلحة الاجيال القادمة واعادة بناء الانسان و كامل المنظومة الاخلاقية التي حطمها الاستبداد لعقود. اليس الحل في عودة الملايين من السوريين لأرضهم و استبعاد فئة قليلة باعت نفسها للأسد ممن اجرموا بحق الانسانية جمعاء و باتوا مصدرا لدمار المنطقة و امتداد التطرف بها.

يبدو ذلك بديهيا لمن يبحث عن حلول حقيقية لمأساة السوريين و دعم الأمان و السلم في المنطقة و العالم معتمداً على الحق و العقلانية بينما يستمر الأخرون بنشر العنف، بتعزيز التطرف و بسياسة الخيمة المحروقة.

مزاح التشبيح العنصري

سميرة مبيض

19/11/2016

الأيام السورية

رغم الدمار الذي يحل بسوريا أرضاً و شعباً و خصيصاً آلام اللاجئين السوريين و أوضاعهم، لم تتوانى قناة OTV اللبنانية عن انتهاك ألم السوري المتمثل بحاجته الى عمل و المتمثل بالهلع الذي يتملكه من الحواجز و التشبيح و الرعب الذي ينتابه من التهم الملفقة اليه.

تحت قناع المزاح يتم تمرير كافة رسائل النظرة المريضة نحو اللاجىء السوري في لبنان تلك التي تحمل عنصرية وطائفية بغيضة و تؤجج لمزيد من الحقد و الكره بين الأديان.
هذا التوجه عامة، و المعزز عبر الاعلام اللبناني، خطير و أقل ما تفعله قناة الأو تي في رد اعتبارها الأخلاقي بالاعتذار من الشعب السوري و من الشاب البسيط الذي انهى الحلقة بدمعة تلتها ضحكة مليئة بالألم و لسان حاله يقول هم لا يعلمون ما يفعلون.

ان هو صمت، لكن الأثر المؤلم سيبقى ولنتذكر دوماً أن السوريين استقبلوا اللاجئين اللبنانيين في بيوتهم حين هربوا من حرب لم تضع أوزارها بعد و لم نشهد أن لبنانياً تعرض في الأمس القريب لأي من الاهانات التي تطال السوريين في لبنان اليوم.
ليت الأمر توقف على المزاح لكن التشبيح الحقيقي بدأ بحرق المخيمات و اخلائها من بشر طردوا من بيوتهم و حرقت أرزاقهم و احتلت أراضيهم التشبيح في الفوقية الكاذبة القائمة على أكوام قمامة و هواء ملوث.

التشبيح العنصري، ديني، طبقي، قومي الذي سيقود حتماً للفناء الذاتي.
في الحقيقة ما نراه اليوم هو جيل الكره بين الطوائف و نتائج سنوات تشبيح كان ضحيتها اللبنانيون أنفسهم بين بعضهم و تحت أقدام المال و السلطة وها قد جاء اليوم الذي تفيض فيه الكراهية و يتلاقاها الأضعف و هو السوري اللاجىء.

أقل ما يفعله رجال السياسة و الدين عامة في لبنان هو تذكير رعاياهم بمبادىء و قيم الحياة و الرحمة بالضعيف و عدم التجبر و نبذ السخرية من المتألم في محاولة لاعادتهم الى إنسانيتهم المفقودة.
لا نسقط المسؤولية عن أنفسنا، عن كل سوري، فأحمد لا يختلف عن الياس و عن فادي فالظلم ابتدأ من أرضنا و الخوف انه لن يتوقف قبل أن ينال من كل من حمله سلاحاً.

ليقتنع السوري بالاندماج أولاً مع مواطن بلده

سميرة مبيض

29/05/2016

موقع سوريات

يحمل الكثيرون من اللاجئين السوريين اليوم خلافاتهم المذهبية معهم الى بلاد اللجوء و هو امر بدأت الدول المستقبلة في أروبا تتناوله بجدية بعد عدة مشاكل في مراكز اللجوء و بعد مطالبات بعض المنظمات بمخيمات لجوء مخصصة لكل مذهب !!

يبدو أن العدد الكبير للاجئين الوافدين و عدم وجود استعدادات كافية لاستقبالهم و الوحشية الكبيرة التي اتسم بها الصراع السوري تزيد من تفاقم هذا الأمر. لكن ذلك لا يمنع أنه من المفاجئ فعلاً أن ينسى اللاجئون سريعاً أن الطائفية والتعصب الديني سبب من أسباب دمار بلادهم، و سبب هروبهم الى بلاد تجاوزت هذه المخربات الاجتماعية و ارتقت الى الإنسانية و تركت فيها الحريات الدينية تحت بند الخصوصية الشخصية، فيحركون هذه الخلافات كمن يحمل معه الطاعون في حين تتاح له كل الفرص للشفاء منه.

يدفعنا ذلك للتساؤل عن طبيعة المعالجة الانسانية التي يحتاجها السوري، من أي مكون، في أي مكان في العالم قبل المباشرة بتدريبه على لغة الاندماج بالبلد المضيف لكي يعيد البحث مع محيطه عن ألف باء الإنسانية التي اعتقد جزء كبير من السوريين أنها غائبة تحت وزر ما يعانونه اليوم و ما عاشوه لعقود... لنعيد ايمانهم بأنهم يستطيعون الحياة معاً، تحت خيمة لجوء واحدة، من مختلف الأديان.

ليقتنع السوري بالاندماج أولاً مع مواطن بلده الهارب معه وليس منه، و ليستطيع لاحقاً الاندماج بالمجتمع المضيف و بناء حياة و العودة يوماً لبناء البلد الا فسيبقى الكثيرون عالقين في برزخ الكره بين الموت و الحياة.

تغير نظرة الأوروبيين نحو القضية السورية

سميرة مبيض

2018/09/05

ها نحن المقيمين في أوروبا نحاول منذ خمسة أعوام أن نحرك الرأي الشعبي و المؤسسات المدنية الأوروبية على خطورة الوضع في سوريا و مأساة الشعب السوري، بإمكانيات بسيطة، كلٌّ على ما استطاع نحاول أن نقوم بدور كان يفترض أن تقوم به مؤسسات المعارضة التي تدعي تمثيل هذا الشعب، و التي لم تتوجه يوماً للمجتمع الشعبي الاوروبي بل اقتصر حراكها على الطبقة الدبلوماسية الشبه عاجزة.

لم يلتفت أحد الى هذه القوة الهائلة و هي قوة الشعوب في مساندتنا و ليس قوة الحكومات، ففي أوروبا تحديداً للشعب الكلمة العليا و بإمكان مظاهرات حاشدة أن توقف مشروع قرار برلماني و تمنع صدوره أو تحرك صدور قرار باتجاه معاكس حتى.

ورغم تكرار محاولاتنا إلا اننا كأفراد او حتى كجمعيات بقي صوتنا و تأثيرنا محدوداً فالمجتمع الفرنسي، على سبيل المثال، يعطي الأولوية، فيما يخص المساعدات و الهبات و استنهاض الوعي الانساني الى القارة الأفريقية و الى الشعب الأفريقي بشكل خاص و ذلك منذ فترة طويلة تليه في ذلك القضية الفلسطينية.

أما فيما يخص القضية السورية فقد طغى عليها سريعاً، صبغة الحرب الأهلية و استهداف الأقليات و ظهور داعش. و ذلك ضمن خطة مدروسة من اعلام النظام و ضعف هائل من اعلام المعارضة، الرسمية، و شللها الفعلي بسبب انتشار الفساد و المحسوبيات.

بالإضافة الى انشغال الأوروبيين بشكل كبير في هموم مجتمعاتهم كالركود الاقتصادي و البطالة و اندماج المهاجرين في المجتمعات الاوروبية و تهديدات الارهاب و غيره مما خلق حاجز حقيقي واجهناه دائماً خلال توجهنا للفرنسيين باسم القضية السورية...

لكن اليوم الوضع تغير و انتقلنا من مرحلة ينظر فيها الى الثورة السورية كحرب أهلية الى مرحلة ينظر لها ككارثة انسانية و ذلك بعد انتشار صور الغارقين في البحر، فظهور الطفل ايلان على شاشة الفرنسيين و حلوله ضيفاً في وسط منازلهم حركت المشاعر أولاً و الوعي الانساني ثانياً عند نسبة كبيرة كما لوحظ، و عليه بدؤوا يقرأوون عن اللاجئين السوريين و يطرحون الاسئلة ثم يفكرون، ماذا بإمكاننا أن نفعل؟

للأسف لم نصل بعد لمرحلة رؤية الصورة الحقيقية الكاملة عن قضية الشعب السوري فنحن انتقلنا فقط من نظرة حيادية لحرب أهلية الى نظرة تعاطف مع كارثة اللاجئين لكنه ليس بعد موقفاً داعماً لمطالب الشعب السوري في الحياة الحرة و الكريمة و لم ننتزع بعد اعتراف الرأي العالمي الشعبي بها كثورة حق، فالتشوهات التي التصقت بها كبيرة. رغم ذلك فان لهذا التحول أهمية لأن السوريين بحاجة للمساعدة أولاً و لان ذلك سيدفعنا نحو زيادة استحضار الضغط الشعبي الذي سيساهم في إيجاد حل دولي للقضية السورية عن طريق الضغط على الحكومات و المجتمع الدولي كما سيدفعنا لاستبعاد كل ما هو دخيل على الثورة و التمسك بالمطالب الحقَّة.

فقد أصبحت قضية الشعب السوري قضية عالمية و ليس محلية فهي تعيد رسم ملامح القيم الانسانية للقرن الواحد و العشرين على مستوى العالم وقد تطيح بالنظم الديكتاتورية في المنطقة و تصحح العجز الفاضح في عمل هيئة الأمم المتحدة في حفظ الأمن في العالم و في ضمان حقوق الانسان أينما كان حتى لو كان في سوريا.

المهجر وثقافة العمل التطوعي

سميرة مبيض

24/09/2017

صوت سوريات

تعتبر ثقافة العمل التطوعي في منظمات المجتمع المدني البلدان الاوروبية اجمالا و في فرنسا تحديدا رافعة حقيقية لنشاط الجمعيات والمنظمات الخيرية والانسانية والحقوقية حيث تبلغ نسبة المتطوعين في مثل هذه المنظمات أربع و عشرين بالمئة من الفرنسيين على سبيل المثال، و هو عدد كبير يقوم بنشاط شديد الأهمية و يحقق أثراً اجتماعيا لا يقل عن تأثير الجهات الرسمية المعنية به.

من الملفت ان الشريحة الأكثر تواجداً وفاعلية في هذه النشاطات هي فئة المتقاعدين ممن تجاوزت أعمارهم خمسة وستون عاماً حيث تبلغ نسبتهم ما يزيد عن خمسة وثلاثين بالمئة من مجموع المشاركين في مثل هذه الجمعيات وهم يشكلون معظم الإداريين و المثابرين بشكل منتظم فيها، و نجد الكثير منهم من النساء اللواتي يشكلن هيكلاً أساسياً لهذه المنظمات.

لا شك أن نظام الضمان الاجتماعي والتقاعدي الذي يضمن مستوى لائق لحياة للمتقاعدين يلعب دوراً هاماً في اتاحة الفرصة أمام هذه الفئة للتفرغ لمثل هذه الأعمال، لكن ترسُّخ ثقافة العمل الطوعي وأهميتها هي ما تدفع بهم لحمل مسؤوليات جديدة نحو المجتمع وتقدير مدى ضرورتها.

فالسيدات بعد سن التقاعد لا يعتبرن أنفسهن غير معنيات بمشاكل المجتمع ولا يلتفتن للشيخوخة مبكراً بل على العكس مع خبراتهم المتنوعة كل منهن بحسب مجال اختصاصها ومع التفرغ المهني والعائلي في هذه المرحلة العمرية تصبح السيدات عماداً اساسيا للعمل التطوعي الذي يغني تبادل الخبرات الانسانية ويعيد للوقت معناه المنتج ويبعد طيف الشيخوخة و العطالة و اعراضها السلبية.

فيعتبر مثل هذا العمل حاجة اجتماعية لدى الكثير من المتقاعدين والمتقاعدات انطلاقاً من عدة دوافع منها الرغبة بتقديم الفائدة لمن حولهم وللحصول على توازن اجتماعي جديد بعد الخروج من دائرة الإنتاج المهني المباشر، حيث يسمح النشاط ضمن الجمعيات بإعادة بناء علاقات اجتماعية جديدة و يفيد في خلق حالة تضامن متبادل بين الأجيال بالإضافة الى الابتعاد عن حالة العزلة مما يخلق وضع صحي و نفسي أفضل بشكل عام كما تشير العديد من الدراسات التي اهتمت بهذا الشأن.

قد يمثل العمل التطوعي بشكل عام، وفي عمر متقدم بشكل خاص، ثقافة جديدة بالنسبة الى جزء كبير من الوافدين حديثاً الى الغرب من السوريات و السوريين. فالمجتمع السوري تحت ظل الاستبداد قُمعت فيه أي مبادرات مدنية أو كان يتم تأطيرها في نطاق حزبي أو ديني تحت السيطرة الكاملة للنظام الاستخباراتي. بالإضافة الى فرض المفهوم التقليدي المجتمعي عن دور المرأة المحصور بالمنظور التقليدي البعيد عن الشأن العام و الاكتفاء بقضاء الوقت بالزيارات و الافراح و الاتراح دون أي أثر فاعل في محيطها خارج نطاق العائلة و هي أطر لا مكان لها ضمن مجتمع ديناميكي يتطور كل يوم.

في هذا السياق يمكننا النظر الى التطوع ضمن منظمات العمل المدني التي تعنى بالشأن السوري في أوروبا كمصدر لإيجابيات عديدة للخارجين من سوريا بسبب الحرب ولو كان ذلك لساعات قليلة كل أسبوع، فهي تساعد كبار السن على تجاوز بعض من صعوبات التغيير المفاجئ في الحياة وكسر حواجز العزلة القسرية التي يفرضها عامل اللغة وتغيير المحيط. بالإضافة الى الانتقال من موقع تلقي العون فقط الى إمكانية نقله للمحيط بطرق متعددة وخلق علاقات تعالج ما يحمله كل سوري من رواسب الغضب نحو العطاء والتفاعل الإيجابي ضمن المجتمع.

يتطلب ذلك تكوين القناعات اللازمة بأهمية مثل هذا العمل و التفكير بالمجتمع كجزء طبيعي و كامتداد للتفكير بالذات و هي ثقافة حُرم منها السوريون في بلدهم حين اقتصر دورهم على المصفق و المتلقي و لكن مستقبل سوريا يتطلب العودة للتفاعل السليم بين الانسان و مجتمعه خارج منظومة الكره و الأنانية و الخوف من الآخر المختلف، و ذلك جزء أساسي من ثورة الكرامة السورية التي نهضت بوجه كل هذه المعوقات المجتمعية نحو العودة بسوريا الى المسار الطبيعي لتطور الإنسانية و الشعوب.

قراءة في مستقبل اللجوء السوري

سميرة مبيض

2016/06/28

رؤية سورية

هدف هذه المقاربة الى القاء الضوء على امكانية العودة الى سوريا لدى اللاجئين السوريين وارتباط هذا الاحتمال ببلد اللجوء و بالشريحة العمرية و الوضع العائلي للاجئين و بنوعية الحكم الذي سيستقر في سوريا بعد انتهاء الصراعات الجارية على أرضها حالياً.

وذلك عبر استفتاء نُشر على وسائل إعلامية ووسائل التواصل الاجتماعي يتضمن مجموعة من الأسئلة التي تتناول هذا الموضوع و تم تحليل الإجابات عبر مجموعة من العمليات الإحصائية.

تحددت في العينة العشوائية المشاركة بهذه الدراسة ثلاث متغيرات وهي

العمر(25≥19 ; 40≥ 26 ; 41 ≥ 65)

الوضع العائلي (متزوج مع أطفال ; متزوج بدون أطفال ; عازب ; وضع آخر)

و بلد اللجوء (أوروبا ; دول مجاورة لسوريا ; دول أخرى)

طرح سؤال إمكانية العودة الى سوريا تحت ثلاث سيناريوهات، الأول هو خيار العودة في حال قيام نظام حكم ديمقراطي، الثاني هو العودة في حال بقاء نظام الحكم الحالي، الثالث هو العودة في حال قيام نظام حكم ديني متشدد.

تم تحليل ارتباط كل من المتغيرات المتعلقة باللاجئ مع السيناريوهات المقترحة للعودة الى سوريا عبر التحليل العاملي (Factor Analysis) و هي عملية إحصائية الهدف منها الحصول على معاملات الارتباطات بين مختلف المتغيرات للكشف عن العوامل المشتركة بين المتغيرات المطروحة ضمن الدراسة.

بناء على المنهجية المتبعة و التي اعتمدت على الاستفتاء الرقمي يمكن اعتبار هذه الدراسة مبدئية و ليست نهائية في نمذجة الحالات المطروحة و انما هي تهدف لاستخلاص التوجه العام في هذا المجال و تستلزم اتمامها باستفتاءات ميدانية.

النتائــج:

تُعرض النتائج عبر اظهار ارتباط المتغير سلباً أو ايجاباً بسيناريو معين حين وجوده دلالة إحصائية عليه

المتغير الأول: بلد اللجوء

بينت النتائج وجود ارتباط ذو دلالة بين بلد اللجوء والسيناريو الذي يرجح عودة اللاجىء الى سوريا في الحالات التالية

العودة في حال قيام نظام حكم ديمقراطي: ارتبط التأكيد على العودة لسوريا تحت ظل نظام ديمقراطي باللاجئين المقيمين في الدول الأوروبية بالدرجة الأولى و من ثم الدول الأخرى.

العودة في حال بقاء نظام الحكم الحالي: ارتبط رفض هذا الخيار باللاجئين المقيمين بالدول المجاورة لسوريا أو المقيمين في أوروبا و كان قبول العودة تحت هذا السيناريو مرتبطاً بالإقامة في الدول الأخرى

أما في حال وجود نظام حكم ديني متشدد فقد ارتبطت إمكانية العودة باللاجئين المقيمين في الدول المجاورة لسوريا بينما كان هناك رفض للعودة تحت هذا السيناريو في وسط اللاجئين المقيمين في الدول الأوروبية و الدول الأخرى.

المتغير الثاني: العمر

الدلالة الإحصائية الأكثر وضوحاً التي ظهرت بشرائح العمر هي تفضيل العودة لسوريا عند الأشخاص البالغة أعمارهم أكبر من 40 عاماً و عدم الرغبة بالعودة لمن هم أصغر من 40 عاماً لم يكن هناك أي دلالة مرتبطة بسيناريو معين حسب الشريحة العمرية

المتغير الثالث: الحالة العائلية

الدلالة الإحصائية الأكثر وضوحاً التي ارتبطت بالحالة العائلية هي عدم الرغبة بالعودة لسوريا عند غير المتزوجين و المتزوجين بدون أطفال لم تظهر الدراسة دلالات أخرى متعلقة بهذا المتغير.

مناقشة النتائج:

تشير النتائج الأولية الى توزع مكاني غير عشوائي للاجئين السوريين متوافق مع تطلعاتهم المستقبلية سواء بالاستقرار والاستمرار في بلدان اللجوء بدول أوروبا على سبيل المثال مرتبط بعمر متوافق مع التأقلم لتأسيس حياة جديدة و عدم وجود ارتباطات عائلية كبيرة في حين ارتبط البقاء في الدول المجاورة بالاستعداد للعودة بمجرد تغير الوضع الحالي و ذلك لشريحة عمرية أكبر سناً ذات ارتباطات عائلية أكبر.

تعكس النتائج وجهاً هاماً من أوجه الهجرة السورية وتتيح سبل للتعامل مع وضع اللجوء السوري الحالي ومسارات للتمهيد لعودة السوريين لأرضهم مستقبلاً حيث يفترض أن تُأخذ هذه التوجهات وأسبابها بعين الاعتبار للتحضير لمرحلة ما بعد الحرب بما فيه مصلحة الأجيال السورية القادمة و هي أمانة بيد كل من يضع نفسه بموضع مسؤولية في هذا السياق

مهاجمة الاعتدال في تأقلم مع العنف المحيط

سميرة مبيض

2016/07/11

كلنا شركاء

لم و لن يبق منّا من لم يتأثر بالعنف الدائر في بلدنا الأم مهما اعتقد أنه محصّن من أي تدهور و تأتي ردود الأفعال مختلفة بحسب موقع كل شخص و مقدار تلقيه اليومي للعنف القادم من هناك و نوعية ما يتلقاه بما يتراوح من العنف المباشر الذي يدفع به لحمل السلاح و قتل انسان مروراً بالخوف المستمر مما وراء الحاجز و الذي دفع السوريون، جميعهم، لحالة كره استباقي نحو الآخر متمثلاً بعنف لفظي و تأهب دائم استعداداً للحظة المواجهة.

وصولاً الى المتلقي عن بعد، فخلافاً للحروب قديماً و التي كان يترافق تأثيرها الفاعل على من تواجد في محيط الحرب فان ملايين السوريين اليوم يتواصلون مع الحالة العنفية السورية المستمرة عن بعد و يترافق ذلك مع العجز عن القيام بتغيير مباشر في مسار الأمور مما جعلهم يطورون تيارات فكرية مؤثرة بشكل هام.

علماً أن ردة الفعل على الحالة المحيطة هي المحرك لأي تغيير دافع للتأقلم، فكل ما نراه في الحياة اليوم هو استجابة تأقلمية فعّالة على ظرف محيط استمر فترة طويلة بما يكفي ليخلق حالة تأقلم.

و ذلك تماماً ما يدعو للقلق في استمرارية الجرعة العنفية اليومية التي يتلقاها السوريون على اختلاف مواقعهم فهو المحرك الذي يدفع بالكثيرين نحو حالة من التأقلم تفترض غالباً الانضواء تحت تيار جارف معطلاً حواس المتلقين القادرة على التمييز بين الحق و الباطل.

اللافت في هذا السياق أن نظرة كره الآخر باتت تُلوث جميع الشرائح الفكرية من المجتمع السوري و لم يسلم منها حتى الكثيرون ممن يُفترض بهم القيام بدور التوعية الفكرية بحيادية نحو الأديان و إيجابية نحو الانسان حيث يبدو الكثير من المثقفين السوريين كمن سقط في هذه المصيدة مهاجماً الاعتدال متأقلماً مع العنف المحيط.

ها نحن نرى منهم من يستنكر جرائم و يسكت عن أخرى و من يتبنى التهجم على الأديان متأقلماً مع التيار الجارف غير مدرك أنه بذلك يعد مسبباً غير مباشر للتطرف بمغالاته بتجاهل الظلم و عدم الاعتراف بحق الاعتقاد كلّ بما ارتآه وعيه وادراكه طالما لا يتجاوز به أمن الآخرين و حريتهم. كما نرى منهم من انساق لتيار العنصرية و يجاهد في سبيل حق الأمن و الحياة لقوم دون الآخرين.

انزياح فكري نحو تيارات جارفة و انحياز اجباري نحو الأقطاب هذا ما يهددنا في تموضعنا المستمر منذ خمس سنوات تحت ظل عنف محلي و لا مبالاة دولية و تشبث قاتل للنظام بالسلطة و فشل ذريع للمعارضة السياسية في الارتقاء لمستوى الثوار و استجرار حروب من غير زمان و غير مكان لتثمر خراباً في أرضنا.

غير ممكن مقاومة التغيير لكن علينا بدفعه نحو الأفضل، و العقل هنا هو الأداة الوحيدة لنا في هذا المسار فلا التطرف المضاد سيفيدنا و لا التهجم على الاعتدال سينقذنا و الطريق السوي واضح لمن امتلك عقله فلا يضل عنه الا من شاء.

لمحة من فكري
حول الإنسان، التعددية والتنوع

هل يحل الإصلاح الديني مشكلة العنف؟

نقاط مداخلة د. سميرة مبيض في الجلسة الحوارية حول منظور د. عبد الرحمن الحاج (هل يحل الإصلاح الديني مشكلة العنف)
على اذاعة موقع حوارات سورية 19
2016/09/

-بالتأكيد أن العنف لا يرتبط بالأديان بل هو بالأساس صراع على الوجود، مرتبط بالدرجة الأولى بالوجود و السيطرة على مناطق الموارد التي تحقق اكتفاء حاجات الانسان ، هذا النمط من العنف تراجع ظاهرياً مع تحضّر الانسان و تمدّن حياته و توفر نسبي لاحتياجاته الأساسية و اتخذ منحى الصراع الأيديولوجي و الذي غالبا ما يكون ديني. فالعنف المرتبط بالدين هنا هو العنف الذي يسعى لفرض فكر دين معين على مناطق سيطرته ويطال بالمعاقبة الرافضين لاتباعه.
و قد يرافق العنف فرض اي ايديولوجية اخرى قومية أو منفعية تهدف للسيطرة على مناطق جديدة او التحكم شعوب جديدة لذلك فربطه بنشر أيديولوجية دينية ليس حصرياً. لكن العنف الديني الذي يظهر اليوم في سوريا و محيطها يظهر مترافقا مع نشر ايديولوجية متطرفة تربط نفسها بالدين الاسلامي ويقابل هذا العنف بعنف عسكري مقابل لمحاربته وردعه.

- ليس العنف الديني حكرا على الدين الإسلامي أيضاً فالدين المسيحي يحوي الكثير من الأيات التي تحمل العنف في مضمونها، لكن لا يمكننا النظر لأي دين بما جاء بالكتب الدينية فقط بل بمسار نشوئه وانتشاره واستقراره واستمراريته. فالثقافة التي انتشر بها الدين المسيحي حين ظهوره لم تعتمد على العنف كوسيلة انتشار رغم أنه ارتبط لاحقاً بالكثير من الاحداث العنيفة عبر التاريخ.

- حمل الرسل عبر الأديان كتب تتضمن بشكل رئيسي تشريعات وقيم لتقويم حياة البشر، لكن طريقة تفسيرها و قراءتها و كيفية نشرها اختلفت جذريا من مجتمع لأخر و من جيل لأخر و من هذا المنطلق ندرك أهمية، بل و ضرورة الاصلاح الديني في عصرنا هذا. تأتي هذه الضرورة لسببين جوهريين:

-الأول هو توارث تفسيرات فُرضت على الدين تحكم بضرورة استخدام العنف و تكفير الرأي الأخر والدعوة لقتله بهدف نشر الايديولوجية الدينية وجاءت هذه التفسيرات هادفة لتعزيز سلطة و هيمنة دنيوية في حقبة تاريخية معينة، حيث يبدو التفسير للقارىء غير المعني كاستخلاص لفكر السيطرة و العنف من نصوص تحمل افكارا اخرى يتم اهمالها عمدا.

-السبب الثاني هو التغير الكامل في نمط الحياة البشرية القائمة منذ قيام الأديان الى اليوم. فالتشريعات التي هدفت ان تكون ناظمة لقواعد الحياة الانسانية في ذلك الحين تحتاج حتماً للتحديث ومواكبة الزمان الحالي. وبذلك يمكننا الحديث عن التحديث الديني أكثر من الاصلاح الديني. بما يضمن استخلاص قيم وتشريعات موافقة لتطور الانسان الفكري ونمط حياته ورؤية مستقبله.

- قد يكون بإمكان الاديان اجراء هذا التحديث عبر مسارين: اظهار الأيات التي تدعو للسلام ونبذ العنف واعادة تفسير شاملة للكتب الدينية تحت ضوء تطور فكر الانسان الحالي ونبذ التفسيرات السابقة الخاطئة و الاعتراف بها.

-والاهم هو التوجه لفهم حقيقي لمغزى هذه التشريعات واسقاطها على القواعد الانسانية الناظمة لمجتمع سلمي متحضر.

- لكي يكون الاصلاح الديني في أي دين ناجعاً علينا ان نبحث عن الاسباب التي تجعل العنف فيه مباحا و مبررا، في تفسير النصوص اولا، و تصحيح الاحداث و المسميات و القيم المستخرجة من الأحداث و الوقائع التاريخية ، و النظر في البيئة الاجتماعية المرتبطة بانتشار هذه الظواهر لمعالجتها.

- وهو ما بدأت به بقية فعلياً الاديان فيركز الدين المسيحي مثلاً على قيم السلام والمسامحة والمحبة والمشاركة وحُصرت التعاليم الدينية بها، كما و لاحظنا في الخطاب البابوي الحديث محاولات التقريب الدين من العلم وتطوره ومواكبة المجتمع وتقبل اختلافه . فنحن امام حالة تحديث لمواكبة الانسان المعاصر ولكن ذلك لم يأت ذلك من فراغ و لكنه ظهر بعد المرور بفترة عنف ديني دموية.

- لكن من سيقوم بهذه المهمة في الاسلام، هذا السؤال هو جزء الأساسي من المشكلة ومن إيجاد الحل، فقد يكون الحل عبر تأسيس مجلس رسمي معترف على مخرجاته عالمياً يهدف لتحديث الدين الإسلامي بشكل رسمي ويضم علماء

ومتنورين من كافة المرجعيات والبلدان ذات الاغلبية المسلمة وعلماء اجتماع من مختلف انحاء العالم. ويتلقى دعم سياسي واجتماعي دولي لإتمام هذه المهمة. لكن علينا قبل ذلك النظر في العوامل الأساسية التي تقاوم التحديث في الدين الإسلامي و هي الشعور بالذنب والخوف من انتقام الله في حال المساس بكل ما يمس هذا الموروث التاريخي والقلق من نظرة المجتمع وهي عوامل غائبة أو أقل أهمية في الاديان الأخرى

- لا بد أن يتضمن التحديث طرح علاج لهذه المخاوف كخطوة أولى، قد يكون ذلك عبر تحييد مفهوم العقاب والثواب عن الايمان الظاهري وربطه بالأفعال والأعمال بالإضافة لتحرير الشخص القائم بعملية التحديث الديني من نظرة المجتمع وذلك عبر تعميم مبدأ تحميل كل مؤمن مسؤولية فصل مفهوم العنف عن الدين بالحياة اليومية المعاشة والابتعاد عن موقف النأي بالنفس والتخلي عن الواجب و تحميل المسؤولية فقط لمجموعة محددة أو نخبة ما بل المشاركة ببناء هذا المفهوم من قبل كل من حمل الايمان، فالجميع معنيّ دون استثناء.

السياسة الإنسانية، تطور مواكب لوعي الشعوب

سميرة مبيض

2016/12/03

الأيام السورية

تختلف كل المفاهيم بين المنظور المكاني والزماني الضيق أو المتسع، مما يجعل بعض المفاهيم اليوم منقوصة تماماً بالمنظور الضيق للأمور ومنها السياسة، وسط التطور الهائل الذي يطال التواصل البشري ونمو تيار وعي فكري انساني متقدم، سيتطلب و سيفرض تطوراً رديفاً بالسياسات العالمية عاجلاً أم آجلاً. تعتمد السياسة التقليدية اليوم على تصارع تيارات سياسية على السلطة، تحركها مفاهيم مختلفة، اجتماعية، دينية أو قومية و تتلخص أدوات هذا الصراع، في ظل الديمقراطية، بالبرامج التي تقدمها هذه التيارات لتحقيق أهدافها و مدى توافقها مع احتياجات النسبة الغالبة في المجتمع المقترحة عليه.

لكنه مفهوم ديناميكي و ليس ثابت كجميع المفاهيم المتعلقة بالحياة. فرغم الانطباع الذي يراودنا بالتناقض بين مفهوم السياسة والإنسانية الا أنهما لا ينفصلان، فالسياسة تقوم على المجتمع الإنساني وترتبط به بشكل وثيق و تؤثر بجميع مسارات حياة البشر كما و تتأثر بالفكر البشري و التفاعلات و الاحتياجات المنبثقة عن هذه المجتمعات.

من هذا المنظور نلحظ ان السياسة تطورت عبر التاريخ تبعاً لتطور المجتمعات وبالأحرى تبعاً لتطور وعي المجتمعات حول حقوقها وواجباتها ووعيها الإنساني نحو الآخر على الخصوص.

لذلك جاء تطور السياسة غير متجانس بين مختلف البلدان ويرتبط بالتيارات الفكرية التي رفعتها الاحداث التاريخية لكل منطقة وبالأخص الحروب والكوارث الإنسانية المرتبطة بها.

التساؤلات التي تطرح نفسها اليوم في القضية السورية وبعد خمس سنوات من تتالي الجرائم بحق الانسان السوري حصراً، هل من مكان للسياسة التقليدية في هذه الظروف الاستثنائية وهل هناك معنى لأي مكتسبات سياسية لأي فرد أو حزب تحت ظل القتل الذي ينال من السوريين يومياً.

وهل من نفع يذكر لمن يحمل فكراً متحجراً غير قادر على مواكبة مطالب واحتياجات السوريين الحالية و التي نتجت عن تاريخ تكثَّفَ في خمس سنوات فجمع فيها خمسون عاماً من التهديم الممنهج.

أين هي التوجهات الإنسانية في السياسة السورية، تلك القادرة على تجاوز مخلفات الماضي ورواسبه المقيتة، وتجاوز خلافات حزبية ودينية وقومية وفردية و التي تسعى أولاً لازدهار و استقرار المجتمع السوري و تنبذ كل ما يعيق تحقيق ذلك. ألم يحن الوقت ليفرض السوريون على ممثليهم مفاهيم الأخلاق السياسية، بعد أن أثبتت السياسة التقليدية المتبعة قصورها في زمن نحارب فيه اندثار وطن و شعب، فلا ينفع أمام هذا المصاب السعي لاثبات نظريات سياسية لا تطال الواقع و لا التشبث بأفكار و مفردات خلقت في بيئة مغايرة بعيدة عن قضية السوري اليوم، بات السياسيون السوريون كمن يحارب مشاكل الحاضر بأدوات من الماضي السحيق فلا هي نفعت هناك و لا هي ستنفع هنا. السياسة الإنسانية الأخلاقية، تفرض نفسها كضرورة حيوية في المراحل الانتقالية بين الثورة و الحرب و السلم، لتتيح المجال لاحقاً لنشوء و تطور تيارات فكرية سلمية معتمدة على حاجات المجتمع بهيئته الجديدة ما بعد التغيير، غير محملة بأثقال سياسات تاريخية و غير ساعية لنجاحات وهمية.

سياسة تسعى لنبذ مسببات العنف وتحييدها عن التأثير في تقرير مصير الشعب وتعتمد أهدافها على استقرار الانسان في وطنه بأمان وازدهار تحضيراً لأن تأخذ أجياله اللاحقة دورها في المجتمع الإنساني مسلحةً بالعلم و متحررة مما جرها اليه الاستبداد و العنف و الحرب و التطرف.

سياسة تنطلق أهدافها المحلية بانسجام مع الانسان عامة والأرض قاطبة.

تحفظ التنوع الثقافي الإنساني الشامل في كل المجالات وتستمد قيمها من المبادئ الإنسانية الجامعة التي أثبتت نجاحها في تسيير أمور المجتمع بشكل سلمي و مستدام. هذه المفاهيم التي نراها فاعلة جزئياً في دول العالم المتقدم،

التي لجأت بعد تاريخ مليء بالحروب الى اعتماد سياسات داخلية تبني قواعدها على مبادئ حقوق الانسان كالعدالة و المساواة.

و تبع ذلك الانفتاح و التعاون بين الدول المتقدمة وبناء علاقات اقتصادية تسعى لازدهار منطقة متسعة جغرافياً عن نطاق البلد الواحد. لكن سياسات هذه الدول لا تستخدم نفس القاعدة في تعاملها مع الدول النامية و التي لا زالت قائمة على استنزاف الموارد وتسيير المصالح، لكن ذلك قيد التطور أيضاً، فقد تكون هذه المفاهيم هي السائدة خلال عقود أخرى.

فلم يعد تقدّم فكر الانسان يتقبل الأطروحات التي كانت تستخدم لتسييس الشعوب سابقاً وباتت أغلب الحملات الإعلامية السياسية التي تهدف للتأثير بالرأي العام مكشوفة في ضوء إمكانيات التواصل و التأكد و التوثيق التي أصبحت ميسرة للجميع. السوريون، في طور التغيير الشامل الحالي لبنيانهم، بات لزاماً عليهم بدء البناء من الّلبنة الأولى، فلتكن أسس هذا التطور سليمة إذا، تعتمد على المبادئ الإنسانية عتبة للخروج من سياسة النفاق التي أغرقت البلاد وأهلها، و ليكن تغييراً يسعى لصنع استمرارية وجود السوري كوجه من أوجه التحضر الإنساني كما كان دوماً.

الإنسان رأيّ

سميرة مبيض

2015/08/08

الأيام السورية

مقابل كل جديد يصادفنا، أي تغيير يطرأ بمحيطنا، أي حدث هام أو حتى الأمور اليومية العابرة نجد أنفسنا في موقع تكوين رأي عن هذا الحدث أو الأمر أو الشخص. و يمر الانسان العاقل بعملية تكوين الرأي هذه بشكل مستمر، و بدءاً من اللحظة التي يتخذ فيها عقلنا القرار و يكتمل رأينا بأمر ما نصبح قادرين عن التعبير عنه و تمثيله بشكل أو بآخر كما أن هذه الأراء تمثلنا بالمقابل فنحن نبحث باستمرار عن العقول التي تقاربنا بالرأي كما نحاول باستمرار نقل آرائنا للآخرين.
لكي يتخذ عقلنا رأياً بخصوص قضية ما فهو يُحلل كل المعلومات التي ترد اليه من المحيط حول هذا الأمر، مبتدءاً بجمع هذه المعلومات من ذاته و باتجاه الخارج تدريجياً، فيبدأ أولاً بما يصله من معلومات عبر حواسه و عبر تجربته المباشرة المختزنة في ذاكرته أو بمعلومات قريبة أو مواقف مشابهة لما يواجهه.

ثم ينتقل لاستخلاص المعلومات من التجربة غير المباشرة و المتمثلة بتجارب الآخرين عبر ما ينقلُ له من المحيط القريب عن هذا الأمر.

ثم ينتقل للدائرة الأوسع عندما يتطلب الأمر و يشمل بذلك الأشخاص المؤثرين في مجتمعه الصغير.

ثم يستعلم في القضايا الهامة، عن رأي المجتمع الأوسع و المتمثل بعصرنا الحالي بالإعلام بجميع أشكاله و الذي يعتبر مصدر رئيسي لاستمداد معلومات لا نستطيع الوصول اليها دون الاستفادة من كل امكانيات الاعلام الواسعة مكانياً و زمانياً و التي تقدم لنا رأي ما عن قضية ما.

و يستمر تجميع المعلومات الى أن يصل العقل لمرحلة يحكم فيها أن ما لديه بات كافياً لتكوين الرأي.
يبدو بديهياً اذاً أن مصادرنا لتكوين الآراء تلعب دوراً هاماً في آرائنا و في ما نكون، لكن في الحقيقة نحن نمتلك الثقة الكاملة بما تنقله لنا حواسنا و تجاربنا المباشرة فقط، و كل ما يلي ذلك من مصادر تعتمد فيها درجة مصداقية المعلومات على مصداقية موردها و ذلك لا نكتشفه إلا مع الوقت ونَنتخب تدريجياً المصادر الموثوقة لدينا و نستبعد تلقائياً كل من زودنا برأي أو موقف أثبت خطأه فيما بعد.

و ذلك مع استثناء مفهوم الاقتناع الشخصي فلن ينجح أحد بإقناع انسان عاقل بما يخالف قناعة كونها من تجربة مباشرة أو اكتسبها من البديهيات التي اثبتت صحتها و كل ما عدا ذلك فهو قابل للتأثر بآراء الآخرين أو حتى للانسحاق كلياً تحت فكر الآخرين و خصيصاً بتواجد توجه ممنهج يستهدف غسيل الأدمغة، لمنعها من تكوين رأي مستقل و اغراقها عبر اعلام موجه للصق فكرة ما بالعقول أو لمسح فكرة أخرى منها و هي طرق تنجح بتحويل القتلة الى ملائكة و بتشويه قيم و مبادىء لا تعوَّض كما تنجح بنشر التطرف و غيره و الأمثلة كثيرة...
تأتي من هنا الأهمية العظمى لاختيار فكر من نقرأ و أي اعلام نسمع و من نحاور و بمن نتأثر و مدى تنوع مصادرنا، و الأهم من ذلك كله، ما هو مقدار تقدم درجة تحليلنا الذاتية للأمور وعدم اعتمادنا على تحليل الأخرين فقط.

فنحن نكوّن بالنهاية رأياً و نعتبره صواب، فهل هو صواب حقاً؟ ما لم تكن مصادرنا على صواب فيما أوردته من معلومات.
لحسن الحظ أن عقولنا قادرة على تغيير الرأي بعملية تحكيم عقلية جديدة و تكوين رأي جديد نستبدل به الأول بناء على معطيات و متغيرات جديدة أو بناء على بطلان معلومات قديمة، و ذلك ما يمكننا تسميته بتطوير الرأي و هو ما يسمح بضمور آراء أثبتت خطأها أو حتى انقراضها و احلال آراء جديدة أكثر توافقاً مع وضع الانسان بدلاً عنها.

و هي خاصية يعوّل عليها اليوم عندما تتكشف حقائق، قد تكون لا زالت خافية عن أعين الكثيرين، و قد تدفع بهم لتطوير آراؤهم نبذاً للعنف و التطرف و الطائفية على سبيل المثال و تمكيناً للحق و العدل و الكرامة الانسانية

الفردية و التنوع تكامل لا تضاد

سميرة مبيض

17/04/2016

الأيام السورية

عطينا الطبيعة، أمثلة كثيرة عن ارتباط التنوع مع الحياة، و يظهر واضحاً أن التنوع أكثر توافقاً مع الاستمرارية من الأحادية و هي ما يعتمد على النوع الواحد، فعلى سبيل المثال يؤدي تكاثر أي نوع ضمن حوض وراثي ضيق محدود ضمن مجموعة صغيرة و ضمن حدود مكانية ضيقة الى ضعف متوارث في الأجيال الجديدة بسبب غياب التنوع الجيني و بسبب تمكّن أمراض متوارثة قد تؤدي الى انقراض النوع تماماً.

و اذا وسعنا دائرة الرؤية نجد أن تمايز الأنواع فيما بينها يخلق تمايزاً في وظائفها ضمن النظام البيئي بشكل متكامل يسمح باستمرارية الحياة و في نطاق أوسع نجد أن النظم البيئية المعقدة أي التي تتألف من تشابك بين عدد كبير من الأنواع أقدر على مواجهة أي تغيرات في المحيط من النظم البيئية البسيطة التي يسيطر بها نوع واحد، فالأنواع التي تتواجد ضمن نظام بيئي معقد تعتمد على تنوع الوظائف التي يختص بها كل نوع لضمان استمرارية الحياة ضمن هذا النظام في حين أنها تتلاشى في حال وجودها كنوع واحد مقابل نفس التغير في المحيط.

بإمكاننا اختصار ذلك بأن قوانين الحياة تؤكد أن التنوع قوة لا يستهان بها في استمرارية كلاً من الفرد والمجتمع، وبالتالي فان القدرة على قبول التنوع والتأقلم ضمنه هي قدرة تطورية مرتبطة بالاستمرارية والوجودية.

يعد الانسان جزءاً من هذا النظام الطبيعي، رغم أننا نتناسى ذلك كثيراً بعد تمدن نمط حياة البشر وانفصالهم عن الطبيعة بشكل كبير لكن تطور الانسان اعتمد على تفاعلاته المستمرة مع بيئته عبر ملايين السنين، ولن ينعزل تطوره المستقبلي عن هذه القواعد التي رسمت الخطوط العريضة للاصطفاء الطبيعي عبر الزمن.طائفية

من أهم ما يميز الانسان عن بقية الكائنات الحية هو امتلاكه للتنوع الاجتماعي و الثقافي إضافة للتنوع البيولوجي، فهو بمقدراته الادراكية و العقلانية يمتلك ثقافات متعددة تحدد له هوية فردية و هوية ثقافية لا تعبر عن نفسها الا بوجود المجتمع المحيط و الذي ان لم يكن متنوعاً فلا أهمية لأي هوية فيه، فلا يتكامل المجتمع الا بتقاطع الهويات التي يربطها فضاء مكاني واحد.

هذا التنوع الاجتماعي الذي يعتبر مصدر غنى حين يكون حامله الأساسي هو المواطنة التي تُكسب الفرد هوية تربطه بالأخرين و تضمن للجميع الامتثال لقانون حياة عامة واحد و التي تُحول هذا الحيز المكاني الى الوطن يدافع عن وجوده الجميع كمصدر استمراريتهم و بقاؤهم. يصبح نفس المفهوم مصدر صراع حين يقوده الجهل والتعصب فتتحول النعمة الى نقمة باتباع أصحاب الأفق الضيقة.

لا يُستثنى الانسان من القواعد التي فرضتها الحياة فالكائن القادر على الانفتاح والتأقلم مع التنوع هو الأكثر تطوراً والنظم المتنوعة هي النظم الأكفأ، مقابل الديناميكية المستمرة لكل ما هو حي، فأي مجتمع يسوده التعصب سيخسر افراده و أرضه و ازدهاره و كل فرد سيرفض الآخر و ينكفأ على ذاته ستنحدُّ مقدراته من الاستفادة من الحياة، لكن ميزة الانسان أنه يتعلم و قد تكون الطبيعة هنا أفضل من يلقن البشر درساً في ارتباط التنوع بالحياة و بأن رميمها فقط هو من يفتقد للتنوع.

المظاهر الدينية امتحان لمفهوم الحرية

سميرة مبيض

17/04/2016

الأيام السورية

من بين المفاهيم الخاطئة التي تمكنّت في المجتمع مفهوم التعميم الذي يتضمن شمل جميع العوامل في تفسير واحد خاطئ بطبيعة اعتماده على دمج مسببات متخالفة للحصول على النتيجة، فالبشر على الأرض سبعة مليارات تقريباً ولكل منهم منهج تفكير لا يلتقي بكلّيته مع أي فكر آخر بل هي التقاءات جزئية تقود لبروز أفكار ومفاهيم جديدة.

القولبة التي ترافق موضوع حجاب السيدات في مجتمعنا تدخل تحت هذا المفهوم الذي جمعها تحت نتيجة واحدة في حين أن منطلق ارتدائه والسبب الدافع له يختلف جذرياً بين سيدة وأخرى. فهناك من ترتديه مقتنعة منطلقة من إيمانيات ومعتقدات تتمسك بها بحريتها وهناك من ترتديه رغبة بالزواج من مجتمع يتطلب هذه التقاليد وهو اختيارها وهناك من ترتديه متأثرة بكل بساطة بمحيطها من الأهل والصديقات والداعيات و غيرهنّ و لم تكن بها حاجة الى تفكير معمّق بالأمر.

يتعلق الأمر هنا بالاختيار والحرية الشخصية لكل منهنّ وواجب كل من يؤمن بمفهوم الحرية أن يدافع عن اختيارهنّ ان كان منشؤه حرّ ولكننا اذ نتبنى مفهوم الحرية الكاملة هنا فهي ذات الحرية لمن فُرضَ عليها الحجاب فرضاً من أي جهة عائلية أو دينية والدفاع عن حريتها باختيار ما ترتدي يحمل نفس القيمة الأخلاقية.

لكن موضوع الحجاب لا يقف هنا فهو ليس مفهوم ثابت كما يحلو للكثيرين فرضه بل هو يتفاعل مع الإطار الزماني المتعلق بعمر السيدة وتطور قناعاتها سلباً أو ايجاباً مع هذا الأمر والإطار المكاني الاجتماعي الذي تعيش فيه والذي قد يُغير توجهاتها وخياراتها بما يوافق محيطها و هي في جميع الحالات محقّة و الأحقّ بتقرير مسارها.

فموقف الحرية وكل من يحمل رايتها بحقّ سيخضع فقط للسبب الدافع لاتخاذ هذه الخطوة وليس للأمر بذاته.

يقودنا ذلك الى التصنيف المغلوط المقابل الذي يُفرضُ على كل من يُعارض المظاهر الدينية باتهامهم جميعاً بأنهم متعصبين، منحلين أخلاقياً وغير ذلك من النعوت رغم أن هؤلاء لا يدفعهم نفس المحرك في فكرهم، فمنهم من يدفعه التعصب فعلاً دون فهم كاف للمسألة برمّتها ومنهم من يدفعهم الدفاع عن حق الانسان الكامل باختيار جميع مسالك حياته لدعم حريته في طريقة الملبس التي توائم ارتياحه و كيف يجد نفسه ضمن مجتمعه.

فلا يختلفُ سوء استخدام البعض للعلمانية زوراً ضد حاملي المظاهر الدينية عن و سوء استخدام البعض لاتهامات باللاأخلاقية و بالعنصرية والتعصب زوراً لمهاجمة كل من يخالفهم الرأي في أي سياق، فاحترامهم الحقيقي ينبع من قبول المعاملة بسواسية بالواجبات كما هي بالحقوق.

جميع المظاهر التي تحمل رمزية دينية هي امتحان لمفهوم الحرية للطرفين المرسل والمتلقي وتعتمد قبول كلٌ منهما بأن الآخر يمتلك نفسه وفكره وليس من وصاية لإنسان حر على آخر طالما امتلك عقله.

ارثنا الحضاري في الأرض والتاريخ

سميرة مبيض

2015/05/15

موقع سوريات

تعتبر الأرض الحامل الأساسي لأي حضارة انسانية فالحديث عن التحضّر يرتبط بشكل مباشر بالفضاء المكاني، الأرض، التضاريس، المناخ، النباتات و الحيوانات التي تعيش عليها، و كل المميزات المُعطاة و المُكتسبة و بذلك يترجم تاريخ الانسان بعلاقته الوطيدة بالأرض التي تحمله و تؤمن له الغذاء كما يشير الباحث الفرنسي(Braudel F 1969, 1987)

انطلاقاً من هذه الحقيقة فان ارثنا الحضاري السوري هو أرض و تاريخ، لا يختصر فقط في المساحات التي تحمل شواهد الماضي بل هو في كل الأرض السورية بكل ما تحمله من موارد حية و معدنية و ثقافية. نخطأ إذ نعتقد أن هذا الارث ملكٌ آنيّ لنا نحن أبناء اليوم فهو لأجدادنا من قبلنا و سنورثه لأبنائنا من بعدنا و في ذلك جوهر وجودنا و ضمان الاجيال السورية القادمة.

اليوم تواجه استمرارية هذه الحضارة بخطر هائل، لا نكف عن لوم الآخرين بمحاولتهم دثرها، نبكيها و نطالب بإنقاذها، لكن ماذا الذي نفعله لحمايتها حقاً، و قد قايض الكثيرون منا هذا الارث بمذاهب يتفق الناس فيها و يختلفون و استبدلوا الانتماء للأرض بانتماء لأشخاص يأتون و يذهبون، الم ندرك بعدُ أن ذلك لا يصنع وطناً و أنها ليست تلك الأسس التي تجمعنا. ألم ندرك أن لكل شعب ارث في هذه الأرض و اننا أبناء الحضارة الانسانية الاولى و لها انتماؤنا.

البارحة آثار حلب و أرضها، و كنائس حمص و جوامعها و شواهد ادلب و الرقة و اليوم تدمر و أهلها و غدا قد تكون دمشق و أبوابها و لا يزال مقياسنا معادلة خاطئة و الحقيقة الواضحة هي أنه إما الإنسان و الوطن و ارث السوريين في هذه الأرض، و اما أمساخ الطائفية و السلطوية والمنفعية هم يبقون و أرضنا تندثر، و ارثنا لأجيال قادمة لن يتعدى حينها العنف و الجهل و الدماء و خلاف شبه أبدي. و لنا الاختيار فلنعقل.

حدودٌ تتواءمُ مع تطورِ سكانها تتسع لا تضيق

سميرة مبيض

12/04/2015

تُشَبَّهُ الحدود كثيراً بجلد الإنسان وهو تشبيه يقترب من الحقيقة فعلاً، فهي في الإنسان تُحدِّدُ هويته، تفصله عن المحيط و ترسم معالمه و كيفية تفاعله و تبادله مع الوسط المحيط به و هو ما يفترض أن يكون دور الحدود الفعلي أيضاً في التعبير عن الهوية الجماعية و الثقافية لشعب يربطه اطارٌ مكاني و زماني مُحدد صَنَع عبرَهما شعبٌ انساني تاريخه و حضارته، حدودٌ تتواءمُ مع تطورِ سكانها تتسع لا تضيق تنمو كالحياة التي تحتويها و لاتتقهقر.

انطلاقا من ارتباط الحدود بالهوية الوطنية يبدو أنَّ البحثَ عن هويتنا السورية سيمرُ حتماً بهذه الحدود التي طالما تبدلت بناء على رغبات الآخرين بهدف اضعافنا دوماً و لم تتبدل يوماً بناء على ما نحن عليه، على ما هي عليه هويتنا، أو حتى على ما هي رغباتنا فقط.

ألم يحن الوقت اليوم، و نحن على عتبة مصيرية بين اندثار أو بقاء حيث يسعى العقلاء منا الى بناء هوية السوري الجديدة و التي تأخذ ملامحها من كيان كل منّا، الم يحن الوقت لخلق حدود تشبه هذه الهوية، لنأخذ العِبر مما حولنا، فما الذي جَنته الدول المستضيِّقةُ من حدودها المنغلقة المقيدة بالطائفية و المحكومة بالخلاف الأبدي، و هل يميز القوى العظمى صفة أهم من حدودها المتسعة التي تضم جميع مكوناتها و تحررهم بآن واحد.

ألم يحن الوقت لنرتقي لهوية متحررة تأخذ من الدين قِيمه و من الماضي عِبره وترسم حدودنا آفاقاً لما نطمح أن نكون. ولتكن خارطة جديدة فلماذا نحن متوجسون و لنكن هذه المرة صُنَّاع قرار، فالإنسان السوري وليدُ الحضارة لن يعجزَ عن أحيانِها ولو بعد كَبوة،مهما طالت، تبقى قصيرة بعمر الحضارات.

اللغة، كأداة لتفكيك سوريا

سميرة مبيض

2017/01/30

مدونات الجزيرة

في حين نصت النسخة المتداولة عن الدستور المزمع فرضه على السوريين على وجود لغتين رسميين للبلاد "العربية والكردية" داخل ما عرف بمناطق الحكم الثقافي الذاتي الكردي، فان أي دستور وطني تضعه أيد سورية يجب أن ينص على الاعتراف بعدة لغات وطنية لكافة القوميات التي تعيش على أرضها وأهمها: العربية، الكردية، السريانية والأرمنية، وأن تكون دراسة أي لغة ثانية إضافة إلى اللغة الرسمية أمر متاح لأي طالب سوري في أي جزء من سوريا.

أما أمر التقسيم اللغوي المناطقي القومي الذي نراه في الدستور المفروض علينا فهو تمهيد لأمرين متتابعين:

الأول: تهجير قسري لجزء من الشعب السوري من المناطق التي تقع تحت الحكم الثقافي الذاتي الكردي بهدف أن تتحقق نسبة السكان الغالبة لكي تستخدم المنطقة لغة أكثرية السكان إن كان موافقاً عليها وذلك بحسب الدستور الافتراضي الروسي، وبذلك يصبح السريان والعرب والتركمان وغيرهم من القوميات غير مرغوب بوجودهم في مناطق الشمال السوري. كي يطبق بند الأغلبية السكانية وسيتعرضون للتهجير وتزييف في الإحصاءات السكانية وتغيير في نسب السكان كما حصل في مناطق الإدارة الذاتية شمال سوريا منذ إطلاقها.

هذا الدستور لم يكتب بأيد سورية وهنا يكمن كل الفرق، بين من يرغب ببناء دولة قوية على أساس تطوير مفهوم الهوية السورية القائمة على التنوع التاريخي ومن يرغب بتحطيم هذه الهوية.

الثاني: التمهيد لانفصال حتمي لاحق حيث يفترض هذا البند وجود لغتين رسميتين للدولة في هذه المناطق ويعد ذلك تقسيماً ضمنياً يصبح واقعا على المدى البعيد، فالتعاملات الإدارية الرسمية ولغة التعليم الأساسي ستفرض مستقبلاً انقساماً مجتمعيا لغوي غير موجود اليوم في سوريا ويتم اصطناعه بهدف التقسيم الفعلي.

تأتي هذه المحاولات بعد رفض مطلق لتقسيم سوريا من قبل أغلب كيانات المعارضة السياسية السورية ورفض نظام الفيدرالية الغير قابل للحياة والتوافق حول تفضيل نظام الإدارة اللامركزية بهدف قطع الطريق على محاولات تقسيم سوريا واقتطاع جزء منها، كما يسعى حزب الـ "بي واي دي" الانفصالي مهددا كافة المكونات الموجودة على هذه الأرض تاريخياً بالتهجير والتنكيل. فيحاول هذا الدستور المزمع فرضه على السوريين تطبيق سياسة الأمر الواقع عبر استخدام اللغة كأداة لتفكيك سوريا.

أما الاعتراف بوجود وأهمية عدة لغات وطنية سيكون عامل تماسك وتبادل ثقافي معرفي ضمن الإطار السوري الجامع. فاللغة العربية لغة أغلبية المواطنين السوريين وهي اللغة الرئيسية بحكم الأمر الواقع، وكما في أي دولة عالمية فإن إتقان اللغة الرسمية للبلاد شرط لنيل جنسيتها فهي العامل المشترك الأول لتسيير الأمور الإدارية والرسمية بشكل صحيح والحفاظ على إمكانية تواصل المواطنين فيما بينهم. أما وجود لغات تدريس وطنية أخرى تدرس بنسب متفاوتة حسب الطبيعة الثقافية لكل جزء من سوريا فهو واجب حتمي يسمح بتعرف كل سوري على لغة حية على أرضه للتعرف على ثقافة الآخر والانفتاح عليه واحترام عاداته وتقاليده.

هذا هو التقديم المنطقي للغة في الدستور السوري كعامل رابط وليس مفكك بين أبنائها ومناطقها، لكن هذا الدستور لم يكتب بأيد سورية وهنا يكمن كل الفرق. بين من يرغب ببناء دولة قوية على أساس تطوير وتحديث مفهوم الهوية السورية القائمة على التنوع التاريخي لهذه المنطقة نحو الأفضل ومن يرغب بتحطيم هذه الهوية وبناء مناطق هزيلة ضعيفة متناحرة فيما بينها مستنهكة بالحرب الدائمة غير قادرة على تأسيس استقرار وازدهار لأبنائها، بينما تستغل خيراتها ومواردها لبناء استقرار وازدهار دول أخرى.

والاختيار لمن امتلك العقل من السوريين واضح، أما من امتلك العصبية القومية فاختياره سيكون الصراع وبيع النفس لشراء الأسلحة وتحقيق سلطة وهمية لا يملكون من أمرها شيئاً. العقد شريعة المتعاقدين، والدستور عقد اجتماعي والسوريون لم يوقعوا على أي عقد ولن يكون إلا ما يطبق على أرض الواقع ولن يطبق إلا عقد يسعى لمصلحتهم جميعاً تكتبه عقولهم وأقلامهم وضمائرهم.

أهل البلد

سميرة مبيض

2015/06/12

موقع اتحاد الديمقراطيين

باتت الكثير من الكلمات تفقد معناها وربما من أهمها العيش المشترك، الذي لم نعد نجد أثراً لوقعه الحي، و قد استهلك في تكرار فارغ دام أربع سنوات لينتهي معناه شهيداً بمجزرة هنا و مسحوقاً ببرميل موت هناك.

يحق لكل سوري أن يسأل أين هي أرضية العيش المشترك في بلد نكبها الكره و الموت؟! يعتبر غياب هذا المفهوم اليوم حقيقة لكن ذلك لا يلغي وجوده التاريخي على أرضنا، بل يوضح فقط مقدار ما أُهمل عن عمد إن لم نقل دُفن على مدى أربعين عاماً، لا يمكننا الافتراض حقاً بحدوث معجزة لإحيائه بين ليلة و ضحاها بعد أربعة أعوام من الخطاب و الفعل الطائفي الذي لم يتعفف عنه أحد ... و الحل اذا؟ أين هو الجسر الذي سيعبر بنا من شر الطائفية الى أمان المواطنة؟!

بعيداً عن "الطوباوية" في اجابتنا على ماذا نستند فعلاً في رغبتنا بتفعيل توجهات قد تبدو مثالية بطرحها، ولكنها بجوهرها خشبة النجاة الوحيدة لنا من هذا المنظار المفروض علينا قسراً، منظار المذاهب و الطوائف.

فلنبدأ بالنظر الى ما يجمعنا نحن الشعب السوري، شعب بأغلبيته مسلم سني ينتمي للإسلام المعتدل وربما يكون من آخر معاقل الاعتدال اليوم، ينضم اليه أقليات عديدة، ما نغفل عنه حقاً في هذه المعادلة هو أن التهديد يطالنا جميعاً لا يختلف أحدنا عن الأخر سوى بكثرة أو قلة العدد و لا يشفع ذلك لأحد بعدم الاعتراف بالمخاطر المحدقة بالآخرين.

فبمقارنة بديهية بين مكونات أهل البلد السوريون نجد أن التهديد الأول للأقليات منهم ينبع من التضحية بهم في الصفوف الأولى للدفاع عن النظام الحالي، و زرع الكره بينهم و بين أخوتهم و تحميلهم وزر دم لا يد لهم فيه والغرض الاول هو استخدامهم في حماية السلطة و من يتأمل أن يفضله النظام على نفسه فهو واهم جداً، و يستند على سراب و الأدلة على ذلك كثيرة و معروفة للجميع، أما التهديد الثاني لهذه المكونات فهم القادمون من وراء حدودنا الجغرافية و الفكرية، والذين تجمعهم لوثات إجرامية تقضي بإزالة وجودنا من هذه الأرض ذبحا و قتلا و تهجيراً.

بالنظر الى مكون الأغلبية من اهل البلد، أبناء الطائفة السنية المعتدلة، و لتكن نظرة واقعية تبتعد عن تهويل من تشدد لا أسس تاريخية له و لا وقائع اليوم تثبته نجد أنها فئة مهددة حقاً فمن جهة نظام حكم أقلوي مستعد لإفنائهم و لو كانوا بالملايين مدعوم بنظم أخرى لا تقل عنه طائفية و دكتاتورية، ومن جهة ثانية متطرفين يفرضون عليهم وجه دين لا يمت لإسلامهم بصلة و لا يترددون للحظة بعمليات الصلب و الذبح بحقهم وهم مستعدون لإزالتهم عن وجه سوريا أيضاً ان هم رفضوا الالتحاق بركب التطرف و الجهل و الشر.

بنظرة اجمالية نجد أن هذه الفئات المهددة و التي تشكل حقيقة فئة واحدة هي "أهل البلد" لا تهدد بعضها البعض بل أنها ان جاز القول في نفس الخندق، خندق الذين يحملون من التسامح و الاعتدال أكثر مما يحملون من التشدد و الحقد و الذين تطغى سوريتهم على مذهبيتهم و يأتي مصدر تهديدهم الفعلي من خارج كيانهم المعرّف بالوطن.

فليثبت الجميع على اعتدال طرحهِ، و تمسكه بوطنيته و لتكن هناك مرجعيات واضحة ثابتة لكل القوى المسلحة السورية التي تتكلم باسم الدفاع عن السوريين لنستطيع التقدم معاً، هو حل واقعي واحد لنثق ببعضنا بعد ان وثقنا بالجميع و خُذلنا، لنمد الأيادي البيضاء لبعضها و نشكل ذلك الجسر الذي سنعبر منه من الطائفية الى المواطنة ان لم يكن حباً بالحياة لأبناء سوريا الغد فليكن كرهاً بالموت الذي يصيبهم كل يوم.

لا تحملوا وزر هذه الدماء

سميرة مبيض

2011/06/03

أكثر ما آلمني من الفظائع التي تكشفت عند الثورة هو ظهور العنصرية الطبقية بأبشع مظاهرها، فهي لم تكن تقتصر على نبذ الطبقات الفقيرة في المجتمع و التي عرِّفت بحسب مناطق السكن أو المنشأ الجغرافي..و لم تقتصر على نعتهم بالرعاع و الجهلة و المتخلفين و ما إلى ذلك من صفات تدني من قيمة الإنسان بل تعدت ذلك إلى تحليل إلغاء أفراد هذه المجتمعات و كأنهم لا يحسبون أبناء نفس الوطن أو حتى جزء من المجتمع الإنساني فحسب و المؤلم حقا أن تجد أصدقاء ربيت معهم على نفس مقاعد الدراسة أو أصدقاء آخرون عرفتهم فيما يعرف بالحياة الكشفية و التي تنبع قيمها من حقوق الإنسان و الأخذ بيد الضعيف و النهوض بكل فرد.. أو حتى بعض أقرباءك ينجرون بل و حتى يسقطون في هاوية العنف تلك و يقنعون أنفسهم بأن هذا القتل محلل و هؤلاء الذين قتلوا ليسوا من منطقتنا أو من طبقتنا أو من فكرنا أو..أو..و لكن لا شيء يلغي عنهم صفة البشر و لا شيء يكسب لسواهم صفة الآلهة.
ثلاثين طفلاً قتلوا مهما حاولنا تزييف الأمور، فلا تحملوا وزر هذا الدم ولا تورثوه لأطفالنا فهو ورث مؤلم و سيحصدونه حصاداً مراً. فلنبق المحبة و الرأفة بالبشر ..كل البشر مسارنا فبنفس هذا المكيال سيكال للأجيال القادمة...فالرقي أصدقائي لا يعرَّف بالمظاهر البراقة بل برقي الفكر و القيم و الأفعال و بذلك أعيد عليكم كلام ربينا عليه جميعا...فليكن كلٌ منا حيثما يجد نفسه..مع أو ضد، في المنتصف أو على الحياد فليكن أينما يريد و لكن لا تلوثوا أيديكم و قلوبكم و كلامكم بدم أيٍ كان.. فهو وزر ثقيل وإرث دامٍ

السخرية المناطقية و السم في العسل

سميرة مبيض

30/03/2015

لم يسلم سوري من تذوق هذا العسل المسموم و تناول الحديث حول أهل منطقة ما بالانتقاص و السخرية، و ذلك في سياق عقود من سياسة التفرقة الممنهجة في مجتمعنا. تعتبر الوسمة المناطقية سلاح لا يقل أذى عن الطائفية، بل يزيد، فهو موضوع سهل التناول يترك صدى و يتوالى بسرعة عبر الاحاديث اليومية في مختلف المجالس و الاعمار و ذلك عبر نكات تبدو في ظاهر تداولها للمزاح و التسلية فقط .

ومن أبرز مواضيع هذا « المزاح » أذكر وصف أهل حمص بنقص البديهة و هم الذين تفوَّق منهم المفكرون و الادباء في أنحاء العالم، كما الانتقاص من أخلاقيات اهل ادلب وهم الذين عُرف منهم أكثر الناس شهامة و عزة، و كذلك تحوير لقب شوايا للانتقاص من قيمة أبناء منطقة الجزيرة و هم أهل الأرض التي كانت تمد سوريا كلها من خيراتها، و وصف حماة بالرجعية و هي المدينة الشجاعة بلا منازع، وكذلك استهلاك لقب الحورانة في أبعد ما يكون عن صفات أهل هذه المنطقة من ذوق و رقي و لا ننسى أن نضيف لهذا « المزاح » أيضاً اتهام أهل حلب بحبهم للمال و تجاهل انهم من أكثر الناس حرفية و مهنية كما اتهام أهل دمشق بالأنانية و الفوقية و هم الذين عُرف منهم أكرم أبناء سوريا و أكثرهم تواضعاً...

نحن لسنا متشابهون، هذه هي الحقيقة الجميلة، و لكن شتَّان ما بين التمايز و الوسمة المناطقية الانتقاصية. فنحن متمايزون متكاملون بتشكيل هويتنا السورية كلٌ بحسب أعرافه و تقاليد منطقته.

فاذا خلطنا مزيج الاستنقاص هذا بمزيج الطائفية المقيت، سنعرف تركيبة السم الزعاف الذي حُقن فينا طويلاً و نرى آثاره على جسد بلدنا المتهالك.

اليوم وقد عرفنا الداء لن نعجز عن الدواء فهي نهضة واحدة تلك التي ستنفض عنا كل هذه الأمراض التي تحدُّ من رفعتنا وتهوي بنا سريعاً نحو اندثار كارثي للهوية السورية بكل مناطقها سوية

المساواة، أرضية الوجود المشترك

سميرة مبيض

2015/08/25

الأيام السورية

يتمايز البشر رغم تشابههم، و مصدر هذا التمايز هو خصوصياتهم الثقافية، دينية كانت أم عرقية أم لغوية أم غيرها و هي اختلافات تتراوح بين تفاصيل صغيرة في الحياة الى معتقدات و مفاهيم جوهرية تقود تكوين كل مجتمع. فالى اي مدى تعيقنا هذه الخصوصيات الثقافية عن المقدرة على ايجاد حياة مشتركة بين مكونات مختلفة، و هل اختلافاتنا هذه هي سبب خلافنا حقاً؟

ان بحثنا فيما وراء الخلافات التي تقوم تحت عنوان اختلافات مذهبية أو عرقية نجد أن المحرك الأساسي يتعلق باختلال في ميزان العدل و المساواة، فسنجد غالباً فئات مظلومة لا تنال حقوقها تنتمي لمكون ما، مقابل مكونات تتمتع بالامتيازات و تسعى للاستئثار بها أو للتفرد بالسلطة و القوة و السلاح و السطوة بالاعتمادً على انتمائها العرقي أو الطائفي، بالإضافة لأشكال أخرى من الظلم الاجتماعي يجمعها حجة حاضرة هي الاختلاف بين مكوناتها. هذا الاختلاف، الذي لن يزول يوماً مهما توسعت هيمنة العولمة، و الذي سنجده بانتقالنا من حي لأخر و من مدينة لأخرى و من بلد لأخر و بتنقلنا بين القارات ثم سنجده بتنقلنا بين المذاهب و بين الطوائف والقبائل الخ... هو اختلاف حي مستمر متغير

يشكل تنوعنا الثقافي ثراء لحضارتنا البشرية، و الأرضية الوحيدة التي تستطيع حمله هي المساواة فلن يشعر البشر بثقل لهذا الاختلاف ان كانوا متساويين بحقوقهم

بالنظر من هذا المفهوم الى الأرض السورية، و التي تحمل بين زواياها الكثير من المكونات، و يحمل كل فرد فيها انتماءات مذهبية، مناطقية، لغوية...الخ تقطعت فيما بينها سبل التواصل و ازدادت انقساماتها بشكل يبدو معه و كأنها لم تكن يوماً على توافق. أصبح خلق هذه الأرضية للوجود المشترك ضرورة و ليس كمالية، لم يعد بإمكاننا الاعتماد على اعادة احياء تاريخ تعايش مضى فما قد فقد منذ أربعين عاماً يبدو أنه غير قابل لإعادة الإحياء، فهي أجيال نشأت في هذا المناخ المختل الذي أودى بنا الى ما نحن به اليوم

لم يعد السؤال هل سننجح بإنشاء مناخ مناسب للوجود المشترك، بل هو فرض البقاء ان شئنا أو فالاندثار و الدمار ضمن صراعات لن تنتهي بعشرات السنين. المساواة هي لقب من ألقاب الحرية التي نادى بها السوريون، مساواة حقَّة لا تعني أن نستبدل الأدوار ليصبح المظلوم ظالماً و الظالم مظلوماً بل مساواة يجد فيها كل سوري حقه، دوره الكامل في مجتمعه، متمسكاً بهوية وطنية لا حاجة له لانتماء آخر يمنحه مميزات هي حق بديهي له. مساواة لا تفضل بناء المساكن العشوائية حول المدن عوضاً عن تنظيمها لتتسع للجميع، مساواة تضمن أن يتلقى جميع أبناء سوريا نفس مستوى التعليم على الأقل، مساواة تضمن تنمية جميع المناطق السورية عوضاً عن تهجير أهلها، مساواة تضمن حفظ الكرامة الانسانية للجميع. على أرضية كهذه لن يكون التواجد المشترك بين المكونات السورية مستحيلاً، على أرضية كهذه ستعود اختلافاتنا مصدر غنى و ليست مصدر موت.

مئة عام تفصل بين الإدانة الإنسانية و الإدانة السياسية

سميرة مبيض

2016/06/04

الأيام السورية

كل ادانة مؤجلة عن المجازر البشرية هي ادانة سياسية في حين ان الإدانة الحقّة من منطلق انساني عادل تكون مباشرة و فاعلة أي تهدف لإيقاف المجزرة و انقاذ الفئة المظلومة أولاً و لمنع تكرار مثل هذه المجازر ثانياً و لمعاقبة المجرم الذي قام بالفعل الشائن ثالثاً.
أما الإدانة السياسية فقد تؤجل عام و قد تؤجل مئة عام و يعتمد زمن نطقها على الدولة المُدينة و الدولة المُدانة و العلاقات السياسية بينهما و التوجه السياسي الدولي في كل زمان و هي لا تهدف لإنقاذ أحد أو لمعاقبة أحد.
لا يمنع ذلك أن لهذه الإدانة السياسية مكاسب ما للشعوب الضحية لكن ما هي أهميتها فعلاً على صعيد العدالة الإنسانية و ما الذي تقدمه في الحاضر أو للمستقبل، فهي لا تدين نظام الحكم الذي ارتكب المجازر بأدواته و شخوصه و تظهر بعد رحيل جميع من ارتكبوا الجرائم دون محاسبة أو مساءلة و دون أن يعلموا حتى أن أعمالهم قد أدينت .
لا بل أن هذه الإدانة الاسترجاعية في الزمن تشجع من يرتكبون المجازر اليوم بأنهم يستطيعون الاستمرار بطمأنينة بجرائمهم حيث يبدو العقاب غير موجود البتة و الإدانة تحتاج بين خمسين الى مئة عام.
أثبت التاريخ أن المجازر لا تحقق انتصاراً لأي دولة بل على العكس فأي وهم انتصار قريب المدى يتحول سريعاً لخسارة حقيقية على المدى البعيد، أي أنه انتصار أفراد مؤقت و ليس انتصار شعب دائم و غالباً ما تحمل الشعوب وزر وحشية بعض قادتها و تَرِث جرائم، في حين أن الجرائم لا تورث، لكن الكره يُورث.

فقسوة القتل الجماعي تبقى راسخة في النفوس مهما طال الزمن و تنتقل من جيل الى جيل من منطلق الحفاظ على البقاء و الحذر الدائم من تكرار المأساة. يجدر بالمجتمعات الإنسانية المتطورة التعلم من دروس التاريخ و الانتقال سريعاً للإدانات المباشرة و الفاعلة للمجازر تتجاوز فيها المصالح السياسية لغاية مصلحة الانسان و حمايته من نشر ثقافة العنف و الكره التي لا تعرف حدوداً و التي تنعكس بالسوء على نوعية حياة الشعوب التي تتورط بها تحت مسميات العرق و الدين في حين يسمح العقل اليوم بتأمين الحياة الكريمة لجميع البشر ان هم توافقوا على مبدأ تساويهم و اتخذ كلّ دوره في مسار الحياة.

العلمانية حاجة أم فرض

سميرة مبيض

2017/01/08

جيرون

لا زالت كلمة العلمانية، مجردة، خالية من مضمونها تفرّق السوريين في كل محفل، وذلك ليس بمستغرب حين تستخدم كلمة واحدة لوصف حالات فكرية متناقضة، تُقدّمها تيارات لا تحمل التوجهات والمنهجية الفكرية نفسها؛ حتى على مستوى الأشخاص أيضًا، فكلٌّ منها حين يناقش العلمانية يعود إلى الأنموذج المرجعي الذي كوّنه عنها عبر قراءات نظرية، أو خبرات معاشة، أو بتبني فكر جاهز رافض، أو داعٍ إلى هذا التوجه؛ تبعًا لخلفيات دينية أو سياسية.

نُعزو الأمر -دائمًا- إلى نقص في الوعي السياسي الذي أصاب مجتمعنا طوال سنوات الجمود والتحجيم الفكري الذي صنعه قالب الظلم في سورية، لكن ذلك لا يلغي المسؤولية التي يحملها العلمانيون، ويحملها -أيضًا- المستفيدون من العلمانية في التشويه الذي أصاب هذا المفهوم.

فالاختلاف جذري -هنا- بين العلمانية كما نشأت، بوصفها حاجة اجتماعية لإيجاد صيغة للتعايش المجتمعي بين الأديان المختلفة، وبين المفهوم السياسي الذي تُطرح به اليوم، ويستخدم العلمانية أكثر ما يخدمها.

فنجد على الساحة السورية ثلاثة نماذج، على الأقل، تنضوي تحت بند العلمانية، ولكنها في واقع الأمر أبعد ما تكون عن حقيقة هذا المفهوم في كونه أداة لتطوير المجتمع.

–العلمانية المسلحة

هي العلمانية المحمولة على الصواريخ والدبابات، أداتها الرئيسة هي الحرب من أجل نشرها، وتبرز مفهومًا موازيًا للاحتلال، ومُقترنًا بأعمال ونظم عسكرية استبدادية. هذه الحرب الموجهة -اليوم- ضد فئة من أتباع الدين الإسلامي، قد تكون ضد دين آخر في بعد جغرافي وزمني مختلف.

في أبعد ما يكون عن مفهوم العلمانية، يبدو هذا التوجه متطرفًا، مُعززًا للفتنة المذهبية ومضطهدًا لفئة دينية محددة، مُدّعيًا نشر العلمانية، في حين أن حوامله العسكرية تستخدم المرجعيات الدينية، وتستخدم الخطاب الطائفي لتحفيز الصراع ضد من يعدّه عدوًا دينيًا. بإمكاننا -هنا- أن نجزم بأن هذا الأنموذج لا يمتّ إلى العلمانية بصلة، وادعاءاته التي تحملها دولٌ غير علمانية تخفي تطرفًا لا يقل خطرًا عما هو مُعرّف بالتطرف المذهبي، بل إنه هو صانع ومولّد لتطرف مقابل؛ بحكم العنف والاضطهاد.

–العلمانية العدوانية

هي العلمانية التي تُستخدم ذريعةً لمهاجمة الدين، وشماعةً تُحمّل عليها كل أنواع الشتائم والسخرية، ونجد حاملي هذا النهج يهاجمون -دائمًا- الدين المختلف عنهم، أو الطائفة المختلفة، في حين يبقى دينهم مقدسًا منزهًا عن العلمانية.

هذا الأنموذج من العلمانية نابذ، لا يحشد حوله الا الكره والانتقام اللفظي بالرد بالمثل، في دوامة بلا مخرج.

–العلمانية السطحية

هي العلمانية التي انحصرت في المظاهر دون أي اقتراب من قيم العلمانية الحقّة، فتقيدت بطريقة الشرب والأكل واللباس، وخصوصيات الحياة التي باتت معيار علمانية الشخص من عدمها.

في تقزيم غير منطقي لهذا المفهوم، تبدو العلمانية السطحية كأنها وُجدت لتحارب كل الأخلاقيات التي فرضتها الشرائع الدينية بصورة غير سليمة، مُخربّة بنية المجتمع، ومُقيدة حريات أفراده؛ فكل ما سبق يدخل حصريًا في نطاق الحرية الشخصية التي لا تخضع لشروط تُفرض على الإنسان باسم العلمانية، بغاية نقض -فحسب- شروط فرضها الدين باسم الدين.

بعيدًا عن هذا الانحراف في المفاهيم، فإن العلمانية هي أداة لتطوير للمجتمع:

لم ينتقل مجتمع ما إلى النظام العلماني، إلا بسبب الحاجة الماسّة إلى فكر اجتماعي، يسمح بتعايش مكونات مختلفة ضمن مجتمع واحد، في إطار مكاني وزماني واحد، تكون السلطة فيه على مسافة واحدة من جميع المواطنين، دون مفاضلة في منشئهم الديني، ويستطيع المجتمع عبر هذا المفهوم الانتقال من مرحلة الاقتتال بين مكوناته، وسيطرة فئة مذهبية واحدة على جميع مفاصل الحياة، إلى مرحلة عادلة تفسح المجال لتطور المجتمع وازدهاره.

من أهم وسائل العلمانية النظام التعليمي؛ إذ يصبّ التأسيس التعليمي للأجيال الناشئة في المجتمع العلماني في مصلحة تمدّن وتحضّر وتقدّم المجتمع، فالطاقات البشرية توظَّف لبناء المجتمع علميًا واقتصاديًا وقيميًا، بخلاف التأسيس التعليمي الديني الذي يصبّ في مصلحة الدين فحسب.

في العبور من الدولة الدينية إلى الدولة العلمانية، يكون الدافع لهذا الاختيار هو الاستمرارية، وتحسّن شروط حياة الأجيال التالية، وانتقالها من حالة الاقتتال التي تستنزف طاقات المجتمع، إلى حالة الاستقرار والتطور التي تضمن العدل والمساواة، في مقابل التخلّي عن العصبية المذهبية في إدارة الدولة، فالأداة الرئيسة في ضمان استقرار مجتمع يضم تنوعًا كبيرًا، كالمجتمع السوري اليوم، هو دولة علمانية، لكن ليس في ما يُفرض علينا من علمانية مسلحة وعدوانية وسطحية، إلا مزيدًا من التخريب والدمار. حاجتنا الماسة إلى علمانية العدالة والاستقرار التي تُحوّل هذا التنوع إلى غنى ونعمة، وهي حاله الطبيعية، وليس إلى نقمة كما هو حالنا اليوم. الدولة العلمانية القادرة على حماية حقوق جميع المكونات بالقانون، وتفرض العقاب على كل من يدعو إلى الكراهية والتطرف والاضطهاد والعنف ضد الآخر؛ بسبب دينه، وتفرض العقاب على من يهين ويُشهّر بدين الآخرين، وتفرض العقاب على من لا يحترم عادات وخصوصيات الثقافات الأخرى.

هي العلمانية التي عبرت بدول كثيرة من اقتتال، ذهب ضحيته الملايين، إلى دول الحرية والإخاء والمساواة، لم يُظهر هذا الأنموذج الاجتماعي -إلى اليوم- تصدعات تؤدي إلى انهدامه، ويُثبت استقرارًا واضحًا، على الرغم من أنه ليس أنموذجًا جامدًا، فهو ما زال يتطور تطورًا مستمرًا، بوصفه انعكاسًا لتغيرات المجتمعات التي أقيم فيها.

تقودنا هذه المعايير إلى التمعن في كيفية التأسيس لفكر علماني منقذ يتأقلم مع مجتمعنا، تُوضع أسسه اليوم؛ ليتاح له أن يتطور ويُثبّت نفسه في عمق المجتمع، من خلال تأمينه الاستقرار للمكونات المتعددة فيه، ومن ثم؛ يأخذ الشكل الأمثل للوسط المحيط به، وحينها يصبح بديلًا تلقائيًا عن أي فكر آخر يفتقر إلى هذه المميزات؛ فما علينا أن نُدركه في سعينا نحو الفكر العلماني، هو أنه مسيرٌ يتطلب تتاليًا زمنيًا، بدايته اليوم، وحصاده للأجيال المقبلة.

العلمانية بين العمق و القشور

سميرة مبيض

2015/05/10

لا يخفى على احد هذا الالتباس الدائم المتداول في العالم العربي بين التيار العلماني و التيار الإلحادي و هو التباس يدفع نحو رفض العلمانية جزافاً. فعلى عكس الخطأ الشائع في تفكير الكثيرين، لا يمكننا حصر احدهما بالآخر.

فإذا نظرنا للتيار العلماني و نشأته نجد انه مفهوم قابل للتطور قد مر بتغيرات عميقة و تبلورت ملامحه تدريجيا عبر العصور ابتداء من بوادر تشكله في القرن الثالث عشر ثم نشأته الفعلية في القرنين السابع عشر و الثامن عشر خلال عصر التنوير في أوروبا و بذلك يرتبط هذا التيار بحركة اجتماعية نشأت تدريجيا مع تقدم العلم و هدفها الأساسي التخلص من الجهل و الخرافة اللذان ارتبطا في تلك العصور ارتباطاً وثيقاً بالدين و تتوج الفكر العلماني بفصل الدين و كافة شؤونه عن الحياة العامة للدولة و كافة شؤون ادارتها لكنه لم يتجمد عند هذه النقطة بل تقدم عن ذلك أيضاً بالتمسك بالتسامح و المقدرة على العيش المشترك بين الأديان للوصول لمجتمع ناجح و مستقر.

لم يعالج التيار العلماني في أي مرحلة من مراحل تشكله مسألة وجود اله أو لا في حين يشكل هذا السؤال الاطروحة الأساسية للتيار الالحادي و الذي يعتبر، على خلاف التيار العلماني، توجهاً فرديا و ليس فيه انتماء لحركة فكرية اجتماعية مع وجود منابع مختلفة له مثل الالحاد العلمي، الالحاد الفلسفي أو الالحاد الروحي. الاختلاف بين الفكرين لا لبس فيه فعلماني الفكر قد يؤمن بأي دين أو قد يكون غير متدين و لا يغير ذلك من جوهر الأمر شيئا.

في الواقع نرى أن الدول العلمانية اليوم هي الدول التي نبذت الهوية الطائفية لصالح الهوية الوطنية مع الاحتفاظ لكل انسان بخصوصيته الفكرية، الدينية و الأخلاقية فمثلاً في فرنسا، الدولة العلمانية بامتياز، تبلغ نسبة المتبعين للديانة الكاثوليكية 65 بالمئة و الملحدين 25 بالمئة و المسلمين 5 بالمئة و باقي المذاهب 5 بالمئة و جميعهم ينتمون لمجتمع مدني علماني الفكر بشكل متساو. لم يُظهر هذا النموذج الاجتماعي لغاية اليوم تصدعات تؤدي الى انهدامه، و يُثبت استقراراً واضحاً رغم انه ليس نموذجاً جامداً فهو لا زال يتطور بشكل مستمر كانعكاس لتغيرات المجتمعات التي أقيم بها .

تقودنا هذه النقطة الى التمعن في كيفية التأسيس للفكر العلماني في مجتمعاتنا، فكما نستخلص منطقياً من هذه القراءة الزمنية أنه لا يمكننا بأي حال من الأحوال إنزال العلمانية على مجتمع قائم بين ليلة وضحاها ولا يمكننا التظاهر بامتلاك الفكر العلماني بسطحية تطال طبقة واحدة من المجتمع دون أسس عميقة تسمح بوجوده بشكل حقيقي، كما أنه من الاستحالة قولبته وفرضه بالقوة عبر أي نظام حكم. فهو فكرٌ اجتماعي يُكتسب وتُوضع أسسه ليتاح له أن ينمو ويتطور ويثبت نفسه بعمق المجتمع من خلال تأمينه الاستقرار للمكونات المتعددة في الوسط الحاضن له ومن ثم يأخذ الشكل الأمثل للوسط المحيط به وحينها فقط يصبح بديلاً تلقائياً عن أي فكر آخر يفتقر لهذه المميزات. فما علينا أن ندركه في سعينا نحو الفكر العلماني في مجتمعنا بأنه مسير يتطلب تتال زمني لا يقبل قفز المراحل ولا البدء من النهاية وإلا فلن نتجاوز في سعينا القشور الواهية أبداً.

لمحة من فكري
حول البيئة في سوريا و في العالم

البيئة و الحرب

سميرة مبيض

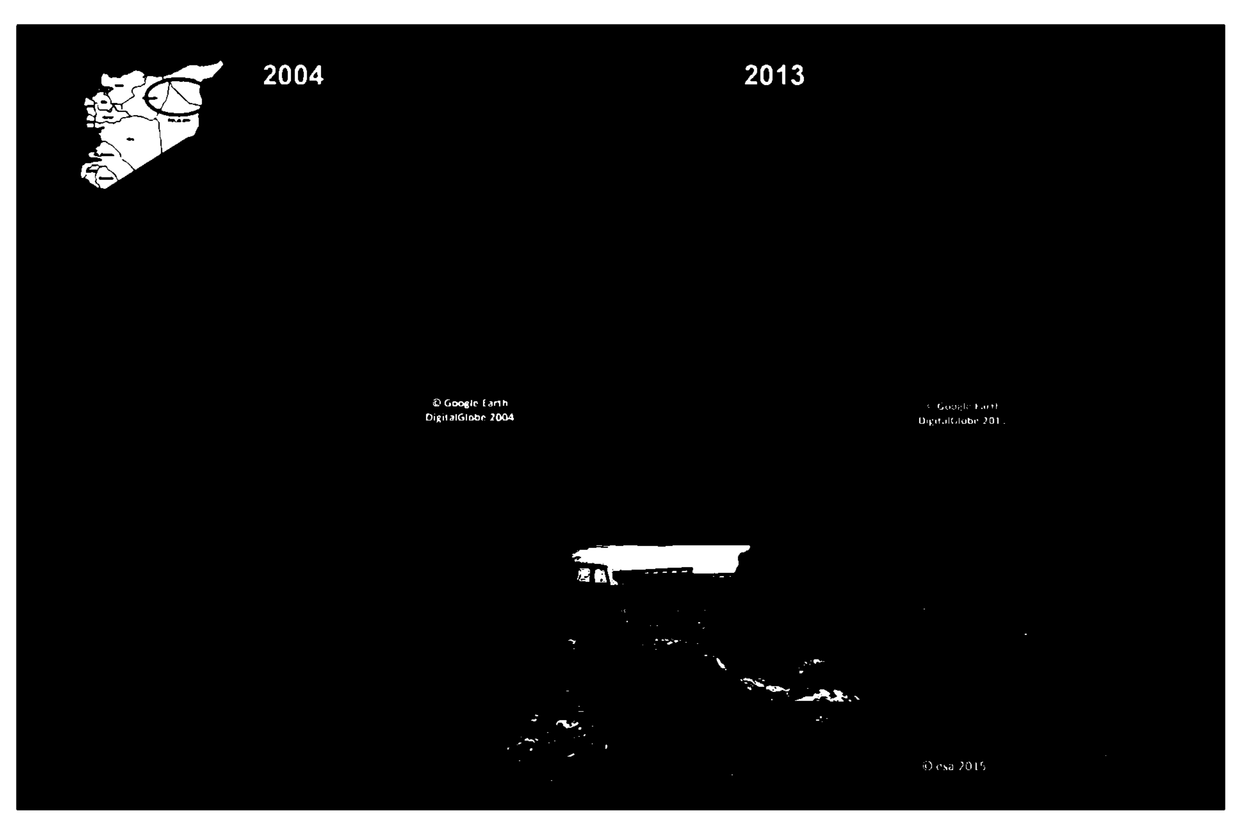
2015/10/25

موقع سوريات

في الحروب والنزاعات المسلحة توجد ضحية صامتة لا نشعر بموتها إلا متأخرين، بالرغم من أن لحياة الانسان أولوية الحماية إلا أننا يجب أن لا ننسى أن بيئته تقدم له الغذاء و المأوى والصحة و في حال دمارها فان الأذى الذي قد يلحق بالإنسان يشابه في تأثيره أعتى و أخطر السموم.

هاهي البيئة السورية تحمل هي أيضاً وزر هذه الحرب ويلحق بها ضرر يتجاوز زماننا هذا حيث تدَّمر اليوم أشجار معمرة منذ مئات السنين وغابات ستحتاج الى مئات سنين أخرى لتعود لتزين أرض بدأت تنتشر فيها سمومٌ لن تزول قبل أجيال وستصبح هذه الأرض المعطاء الخيرة عقيمة لا مكان فيها لزرع ولا لحياة.

النفط مقابل الانسان وبيئته معادلة خاسرة. دراسة آثار الحرب على البيئة السورية تقودنا بالدرجة الأولى الى عمليات استخراج وتكرير النفط بالطرق البدائية، حيث تظهر الصورة رقم 1 المأخوذة بالأقمار الصناعية لمنطقة الجزيرة السورية سُحب الدخان السوداء في العام 2013 وهي ناتجة عن عمليات الاستخراج والتكرير للنفط كما تظهر النقاط السوداء مواقع تخزين النفط ضمن مسطحات مكشوفة، للمقارنة أضفنا هنا صورة نفس المنطقة في العام 2004 حيث لم يكن هناك أثر لأي من هذه الظواهر. تتضح لنا الرؤية أكثر بالصورة رقم 2 وهي بمقياس أكبر لتوضيح أحد هذه (الأبار النفطية) أما الصورة رقم 3 فقد أضفناها لتوضيح عملية الاستخراج والتكرير في هذه المواقع ونرى فيها المسطحات المكشوفة وبالقرب منها موقع التكرير.



تجدر الاشارة هنا الى أن هذا الدخان الكثيف للنفط المحروق يحمل مواد هيدروكربونية وأروماتية لها أثر ضار جدا على صحة الانسان، فهي تسبب أمراض الجهاز التنفسي والجهاز الهضمي والسرطانات. كما تسبب الولادة المبكرة والإجهاض والتشوهات الخلقية لدى حديثي الولادة بالإضافة الى الأمراض الجلدية ومشاكل في الذاكرة والصداع والخمول وضعف المناعة. كما يعتبر النفط من أخطر مصادر تلوث التربة والمياه وتحويلها إلى أوساط عقيمة غير صالحة للحياة لجميع الكائنات الحية. مما يؤدي إلى تدهورها والتسبب بخلل تام في النظام البيئي. حجم الكارثة البيئية والصحية المترافقة مع سرقة النفط السوري هائل وسيمتد على مدى عدة أجيال. بالاضافة الى أن المال الذي يُجنى من وراء استخراج النفط بهذه الطرق يستخدم لشراء الاسلحة وقتل أبناء سوريا في أرضهم، بالاضافة الى أن الثمن الباهظ الذي سيدفعه السوريون الى أجيال وأجيال نتاج ما نراه اليوم، الثمن هو الصحة، الغذاء، التربة والماء ولا شيء يعوض هذه الخسارة.

دمار الموارد الطبيعية دراسة آثار الحرب على البيئة تكشف آثار أخرى عديدة تتضمن تدمير البنية التحتية و ما ينتجه ذلك من تصريف المواد الكيميائية والمشعة من المصانع أو المنشآت و المخازن، تلوث المياه في حال تدمير نظم معالجة مياه الصرف الصحي، حدوث فيضانات أو جفاف للأرض بعد تدمير السدود و أنظمة الري بالإضافة الى آثار حرق آبار النفط، و التي تؤدي بمجملها الى أضرار كبيرة تلحق بالثروات الطبيعية بالاضافة الى آثار المواد الكيميائية الناتجة عن استخدام الأسلحة والآليات المسلحة حيث تستخدم الدبابات والمدفعيات مادة ثنائي الفينيل متعدد الكلور في أنظمتها الهيدروليكية و هي مادة من الملوثات العضوية الثابتة. أما الآثار الناجمة عن الأسلحة ذاتها فان الرصاص العادي وصواريخ الدبابات تحتوي على اليورانيوم. كما أن المتفجرات هي مركبات النيتروجين العضوية والتي تحتوي على الزئبق في بعض الأحيان.

بالإضافة إلى ذلك، تعيق الألغام والقنابل التي لا تنفجر أثناء القتال استخدام مساحات واسعة من الأراضي بعد نهاية الحرب. كما تعتبر العواقب الاقتصادية لهذا الدمار البيئي هائلة أيضا، كمثال عن الديون البيئية التي تخلفها الحرب فان تكلفة تنظيف 1 كيلومتر من الأراضي من مخلفات حرق النفط تصل الى حوالي مليون دولار كما يكلف نزع كل لغم أرضي حوالي 250 دولار. تشمل هذه الآثار البيئية أيضا الآثار الصحية الناجمة عن التعرض للمنتجات الخطرة، مثل استنشاق الدخان المنبعث من حرق حقول النفط أو غبار اليورانيوم، مما يسبب الربو والسرطان الرئة.

كما يؤدي تدهور الشروط الصحية الى انتشار أو اعادة ظهور أمراض تمت السيطرة عليها سابقا مثل شلل الأطفال والكوليرا وغيرها. كمثال عن خسائر سورية الطبيعية نشير هنا الى أشجار البطم التي ذكرت في وثائق مملكة ايبلا التي حيث تظهر هذه الوثائق أهميتها الاقتصادية في L. Herveux تعود الى الألف الثالث قبل الميلاد، بحسب الباحثة الفرنسية تلك الحقبة والاستخدامات الطبية للراتنج واستخدام النسغ كبخور.

تظهر الصورة المرفقة أشجار البطم الأطلسي في محمية جبل البلعاس والتي يتجاوز عمرها الألف عام بالإضافة الى صورة ثمرة متحجرة وثمرة حديثة للبطم الأطلسي. يبقى أن نشير الى أن هذه الأشجار المعمرة يتم تدميرها حاليا لاستخدام خشبها وذلك في خضام حرق سوريا بما فيها من بشر وحجر وشجر. من ضمن مسؤولياتنا اليوم الحفاظ على هذا الارث الطبيعي وهو حق لكل الأجيال السورية القادمة وركيزة لعملية التنمية مستقبلاً فعندما يهيمن الصراع المسلح لفترة طويلة يخلق ذلك نوع من التقهقر المهني الاجتماعي المتمثل بظهور نشاطات ومهن مرتبطة بشكل مباشر بالنزاعات القائمة، تعتبر هذه الظاهرة عائقاً لا يستهان به في وجه بناء مجتمع مدني سليم حيث تشكل شريحة المنتفعين من الموارد المتعلقة باستمرار الحالة العشوائية والعنف اليومي عائقاً أمام العودة للحياة المدنية السليمة. تلعب الموارد الطبيعية دوراً هاماً جداً في هذا الاتجاه حيث تشكل مصدراً بديلاً للموارد لحين عودة التوازن للوضع الاقتصادي المتهدم. يتبع هذا الدور ضمن برنامج الامم المتحدة UNEP لخصوصية كل بلد ولكن بشكل عام من اهم الخطط التي نالت النجاح بحسب منظمة للبيئة هي تلك التي تعتمد على الادارة المتوازنة والمستدامة لثروات البلاد وخلق فرص العمل منها، عبر توزيع قطع من الأراضي الزراعية للاستثمار على سبيل المثال بالإضافة الى استثمار سليم للثروات النفطية و المعدنية، التي تشكل عادة مصدراً للنزاع، بشكل متكافئ بين أبناء المناطق المتضررة مما يمنحهم نوعاً من الاستقلال الاقتصادي و يجعل التخلي عن السلاح أكثر سهولة. يبقى الأمل بإعادة اعمار الانسان وبيئته لتحيا أرضٌ سنورثها لأجيال السوريين القادمة، و هو أقل ما يمكننا تقديمها لهم.

تدمير نبع الفيجة انتهاك جديد للقانون الدولي الإنساني و البيئي

سميرة مبيض

2016/12/28

الأيام السورية

توالت انتهاكات نظام الأسد وحلفائه للقانون الدولي والإنساني في سوريا وها هي اليوم تستهدف منطقة نبع الفيجة التي توفر المياه لملايين الأشخاص في دمشق وقرى وادي بردى حيث تم قصف المبنى الرئيسي لمنشأة نبع المياه ببرميلين متفجرين تسببا بأعطال تقنية وتلوث المياه وتوقف الضخ عن دمشق وريفها.

بحسب البروتوكول الأول الإضافي لاتفاقيات جنيف والتي تتناول حماية حقوق الإنسان الأساسية في حالة الحرب، والذي وقعت عليه سوريا عام 1983 فان هذا الفعل يعتبر انتهاكاً صريحاً لما يلي

البند الثالث للمادة 35 قواعد أساسية والذي ينص على حظر استخدام وسائل أو أساليب للقتال، يقصد بها أو قد يتوقع منها أن تلحق بالبيئة الطبيعية أضراراً بالغة واسعة الانتشار وطويلة الأمد.

بالإضافة الى خرق للمادة 54 حول حماية الأعيان والمواد التي لا غنى عنها لبقاء السكان المدنيين والتي يحظر البند الثاني منها مهاجمة أو تدمير أو نقل أو تعطيل الأعيان والمواد التي لاغنى عنها لبقاء السكان المدنيين ومثالها المواد الغذائية والمناطق الزراعية التي تنتجها والمحاصيل والماشية ومرافق مياه الشرب وشبكاتها وأشغال الري، إذا تحدد القصد من ذلك في منعها عن السكان المدنيين أو الخصم لقيمتها الحيوية مهما كان الباعث سواء كان بقصد تجويع المدنيين أم لحملهم على النزوح أم لأي باعث آخر.

حيث نشير هنا الى أن الهدف المباشر الواضح للنظام عبر قصف نبع الفيجة هو تهجير سكان المنطقة وحملهم على النزوح بالإضافة الى وضع سكان دمشق وقرى وادي بردى تحت وطأة العطش واستهدافه لمورد أساسي من موارد الحياة المياه و أن قصف المنشأة ببرميلين متفجرات متتالين لا يمكن أن يحدث بالخطأ تحت أي ظرف و أن نظام الأسد عاجز بشكل كامل عن إيجاد حلول بديلة عن مياه النبع لاحتياجات ألسكان المعتمدين عليها

ومن ناحية أخرى لا تقل أهمية فقد خرق نظام الأسد البندين الأول والثاني من المـادة 55 حول حماية البيئة الطبيعية حيث ينص البند الأول على مراعاة حماية البيئة الطبيعية أثناء القتال من الأضرار البالغة واسعة الانتشار وطويلة الأمد.
وتتضمن هذه الحماية حظر استخدام أساليب أو وسائل القتال التي يقصد بها أو يتوقع منها أن تسبب مثل هذه الأضرار بالبيئة الطبيعية ومن ثم تضر بصحة أو بقاء السكان كما ويحظر البند الثاني هجمات الردع التي تشن ضد البيئة الطبيعية.

ان هذا القصف يندرج تحت التخريب البيئي الممنهج والمقصود الذي يقوم به النظام على كافة الأراضي السورية لحرمان السوريين من الاستفادة من الموارد الطبيعية لأرضهم وهو في أغلبه تخريب دائم غير قابل للانعكاس على مدى طويل مثل حرق الغابات وتلوث التربة و تلوث المياه الجوفية و السطحية و هو في ذلك جزء من تخريب موارد الأرض و البشرية جمعاء في زمن يتزايد فيه الاهتمام بهذه الموارد التي يعتبر الحفاظ عليها مسؤولية كل انسان و لا يجب ان تمر اعمال تخريبية كهذه دون حساب.

تجدر الإشارة أخيراً أن اتفاقية حظر استخدام تقنيات التغيير في البيئة لأغراض عسكرية أو لأية أغراض عدائية أخرى الموقعة عام 1976 تمنع استخدام تقنيات التغيير في البيئة ذات الآثار الواسعة الانتشار أو الطويلة البقاء أو الشديدة لأغراض عسكرية أي أنها تمنع أي تغيير في دينامية الكرة الأرضية أو تركيبها أو تشكيلها، بما في ذلك مجموعات أحيائها المحلية وغلافها الصخري وغلافها المائي وغلافها الجوي، أو في دينامية الفضاء الخارجي أو تركيبه أو تشكيله.

مع العلم ان سوريا دولة موقعة غير مصادقة على هذه الاتفاقية أي أنها قدمت موافقة مبدئية غير ملزمة قانونياً. لكن البند الثاني من هذه الاتفاقية يمنع كل دولة طرف فيها بألا تساعد أو تشجع أو تحض أية دولة على الاضطلاع بأنشطة من هذا النوع و بالتالي فان تقديم السلاح و الطيران العسكري الذي يساهم في التغيير البيئي الذي يحدث في سوريا هو خرق للدول المشاركة فيه بكل الطرق و سيكون هدفاً للمحاسبة الدولية للدول المتورطة فيه.

البحر الأبيض المتوسط، يتحول للون الأسود

سميرة مبيض

2016/01/21

موقع سوريات

نشرت منظمة الصندوق العالمي للطبيعة World Wide Fund for Nature تقريراً يحذر من خطورة الوضع البيئي للبحر الأبيض المتوسط تشير فيه الى أن الاستثمار الاقتصادي لحوض المتوسط تجاوز إمكانيات الحفاظ على توازن نظمه البيئية بشكل خطير وهذا الاستثمار بحسب التقرير سيزداد بصورة مفاجئة خلال الأعوام العشرة القادمة حيث تشير التقديرات الى أن المساحة المستخدمة لاستخراج النفط والغاز والتي تبلغ حالياً عشرين بالمئة من مساحة المتوسط ستتضاعف لتصل الى أربعين بالمئة. ويعتبر مدير المنظمة في فرنسا Pascal Canfin أن هذه الزيادة هائلة وخصيصاً أننا نعلم بوجود خطر حدوث زلازل في المنطقة، وهذا التضاعف بالنشاطات الاقتصادية سيقود المتوسط نحو الاشتعال بحسب توصيف مدير المنظمة. حيث يتوقع التقرير أن ازدياد إنتاج النفط قد يصل الى 60 بالمئة لغاية عام 2020 بما يعادل ازدياد الانتاج اليومي من 0،7 مليون برميل الى 1،2 مليون برميل من منصات تقع داخل البحر المتوسط بينما سيتضاعف انتاج الغاز خمس مرات لغاية عام 2030 بالإضافة لذلك يتوقع زيادة بالمساحة المخصصة للزراعة المائية و خصيصاً تربية الأسماك ليصل انتاجها الى 600 ألف طن لغاية عام 2030 مقابل 280 ألف طن حالياً مع العلم أن قطاع صيد الأسماك خارج المزارع المائية يعاني من تراجع بسبب استنزاف الثروة السمكية في المتوسط و لا يتوقع تحسنه مستقبلاً.

نتيجة لهذا الاستنزاف الاقتصادي سنلحظ ازدياد في النزاعات في منطقة البحر المتوسط كالنزاعات حول الحدود المائية للدول أو نزاعات بين مختلف النشاطات الاقتصادية التي تحتل الشواطئ على المساحات المستثمرة، فعلى سبيل المثال المساحات المخصصة للصيد ستتراجع على حساب نشاطات أخرى وكذلك المناطق السياحية ستتأثر من نشاطات استخراج الثروات المعدنية وغيرها لن تقف مساوئ هذه الاستثمارات الغير منظمة على النزاعات بل ستتجاوزها الى تلوث كبير للنظم البحرية كارتفاع نسب المعادن الثقيلة مثل الزئبق والرصاص على سبيل المثال.

بحسب هذا المعطيات فان الهدف الذي كان مقرراً لحماية البحر المتوسط واعادته لحالة بيئية متوازنة بحلول عام 2020 يعتبر غير ممكن التحقيق وتتمثل الصعوبة الأساسية في إمكانية وضع مساحات كبيرة منه ضمن محميات طبيعية مائية يُمنع ضمنها إقامة أي نشاطات اقتصادية وهو أمر تعجز عنه حالياً المنظمات البيئية التي تعمل على منطقة المتوسط. ترى المنظمة المعنية أن الحل يكون بوضع خطط واضحة للاستثمارات القائمة ضمن المتوسط بما يتوافق مع المعايير البيئية وتدعو الى منع إقامة أي مشروع جديد لاستخراج النفط والغاز، بالإضافة الى إعطاء الأولوية لإعادة بناء الثروة السمكية والتي تعتبر من ضرورات الأمن الغذائي في المنطقة، كما تدعو منظمة الصندوق الدولي للطبيعة كافة الدول الى أخذ الأخطار البيئية، التي تلقي بظلالها، بالحسبان عند وضع أي مخطط استثماري ضمن هذه المنطقة. يبقى أن نشير الى أن جميع القرارات الدولية التي اتخذت لحماية البيئة بما يضمن سلامة الانسان وضمان استمرارية الأجيال القادمة في ظروف بيئية مناسبة لحياة البشر تتراجع اليوم مقابل الضغط الاقتصادي والاستهلاكي الهائل المدعوم من أغلب النظم السياسية والذي يحل بثقله على كافة الموارد الطبيعية ويؤدي الى تهديد جدّي لتوازن النظم البيئية وقدرتها على تدوير ملوثات الانسان على جميع الصعد.

دمشق تخريب ممنهج

سميرة مبيض

2016/01/12

موقع سوريات

يستخدم الكثيرون اليوم حجة اهمال المناطق الشمالية السورية خلال العقود السابقة كمبرر لأي مشروع تقسيم مستقبلي و يتذمرون بأنهم لم يستفيدوا من ثروات مناطقهم و أنها لم تخدّم و تتطور كما يجب.

تمثل هذه الأطروحات حقائق واقعة لكنها للأسف ناقصة غير كاملة حيث تغفل عن ذكر النصف الآخر من الحقيقة و هي أن سوريا بجميع مناطقها لم تحظ بتطور يذكر خلال الخمسة عقود السابقة بل انتُهجت فيها سياسة الإهمال للمناطق الريفية و الأسوأ من ذلك سياسة تخريبية للمدن الكبرى. فسرقة هذه الموارد من مناطق الشمال السوري لم تستخدم بأي حال من الأحوال لبناء باقي المدن السورية أو لفائدة باقي أبنائها بل استخدمت لزيادة الأرصدة البنكية لشريحة الفساد الواحدة التي كانت تحكم البلد فهي من استفادت من ثرواته كاملة لطيلة عقود ولم يتم الاكتفاء بذلك فقط، فقد كانت هناك سياسة تخريبية ممنهجة واضحة للمدن، و أتناول هنا أمثلة بسيطة عن حال مدينة دمشق، العاصمة السورية و التي كنا نتمنى لو أنها أهملت عامرة و بقيت على ما كانت عليه قبل هذه العقود القليلة التي حولتها من الأرض المزهرة الى الأرض القاحلة .

فمدينة دمشق تمّ تخريبها بشكل متعمد على الصعيد البيئي وعلى صعيد البنى التحتية وبشكل لا يخفى على أحد. بداية فقدت المدينة غوطتها و هي الرئة الأساسية لقاطنيها نتيجة للتوسع العشوائي غير المدروس للمساكن و المعامل في ريف دمشق لاستيعاب الازدياد السريع لعدد القاطنين فيها و بسبب الاستنزاف الجائر لموارد الغوطة المائية فقدت دمشق أكثر من 75% من مساحة غوطتها لصالح التوسع الاسمنتي وهي مساحات غير قابلة للاسترجاع على مدى زمني طويل .

بالإضافة لفقدان رئتها تلوث شريان الحياة في دمشق، بردى الذي شكل فيما مضى مصدر حيوي ذو أهمية اقتصادية و بيئية للمدينة و غوطتها، حيث كان يشكل نظام بيئي غني جداً كما كان يمثل بعد ثقافي و اجتماعي هام لأهالي المدينة. على مدى سنوات عديدة تدهور هذا النظام البيئي بسبب كم المخلفات الصناعية، المنزلية والمياه العادمة الهائل الذي يفرغ فيه والذي يتجاوز قدرته على التنقية الذاتية الطبيعية لمياهه بالإضافة الى انخفاض معدل تغذيته من نبع الفيجة و استنفاذ هذه المصادر بسبب ازدياد الطلب على مياه الشرب و حفر الآبار العشوائي الذي رافق الازدياد السكاني و التوسع العشوائي الغير مدروس لمدينة دمشق فقد بلغ عدد القاطنين في المدينة في بعض المراحل الزمنية ما يزيد عن عشرة مليون مواطن ورزحت تحت عبأ استنزاف غير مدروس لكافة الموارد المائية و الخدمية عامة و أهم أسباب هذا الضغط السكاني يعيدنا لنقطة البداية و هي عدم تنمية المناطق الريفية و عدم الاستفادة من مواردها و توجه فئة الشباب للمدن للبحث فيها عمل حيث لا خيارات أخرى أمامهم. المثال الآخر الذي يمكننا ذكره في هذا السياق هو استمرار استخدام وسائل النقل العام التي تسير على المازوت كالسيرفيسات و الباصات (الخضراء) و التي تعتبر أكبر مصدر للتلوث الهوائي، رغم أن سوريا دولة غنية بالغاز الطبيعي والانتقال لوسائل نقل تسير على الغاز الطبيعي كان يعتبر خطوة تطور بديهية لمن يريد فعلاً مصلحة سوريا و عاصمتها لكن ذلك لم يتم و لن يتم تحت ظل أي نظام حكم كاره مخرب لسوريا .

لم يتواجد على نطاق العاصمة أي تخديم وظيفي حقيقي طيلة عقود، حتى أن القمامة تحرق اليوم بالقرب من المناطق السكنية و تعرض السكان لخطر الإصابة بأمراض سرطانية و تشوهات ولادية. لم يتم خلال تلك السنوات أي تنظيم للعشوائيات في محيط دمشق على العكس فقد فصلت المناطق المنظمة فيما بينها بمناطق عشوائية غير مخدّمة بطريقة صحيحة عوضاً عن التخطيط لتوسع سكاني منظم و مدروس للمدينة .

مدينة دمشق خضعت بوضوح لسوء إدارة مقصود و تخريب ممنهج غير قابل للإصلاح. لا يقتصر الأمر عليها فقط بل سنقرأ طويلاً عما حل من تخريب في كل مدينة سورية تحت مسميات العشوائية و سوء التنظيم و الإدارة الفاشلة. لذلك لا يستأثر بالظلم أحدا فما حل بالسوريين شامل لكل الأرض السورية و لكل أهلها و منه لن يحل سلامها الا شاملاً لكل أرضها و لجميع أهلها.

الموارد الطبيعية والانسانية السورية والثورة

المحاور الرئيسة في مداخلة د. سميرة مبيض في ندوة الموارد الطبيعية السورية ضمن حوارات سورية 2016/11/13 والإجابات على الأسئلة والانتقادات.

تعتبر الأرض الحامل الأساسي لأي حضارة انسانية فالحديث عن التحضّر يرتبط بشكل مباشر بالفضاء المكاني، الأرض، التضاريس، المناخ، النباتات والحيوانات التي تعيش عليها، و كل المميزات المُعطاة و المُكتسبة و بذلك يترجم تاريخ الانسان بعلاقته الوطيدة بالأرض التي تحمله و تؤمن له الغذاء، انطلاقاً من هذه الحقيقة فان ارثنا الحضاري السوري هو أرض و تاريخ، و كل ما تحمله من موارد حية و معدنية و ثقافية. هذا الارث ليس ملكٌ آنيٌ لنا نحن أبناء اليوم فهو كان لأجدادنا من قبلنا وورثناه سنورثه لأبنائنا من بعدنا و في ادراك هذا التتالي الزمني للمكان وعي للمسؤولية الملقاة على عاتقنا تجاه الأجيال القادمة.

يعتبر الصراع على الموارد مسبب أساسي للحروب في العالم وتتضمن هذه الموارد المياه، الوقود الأحفوري، الأحجار الكريمة والمعادن والأخشاب وغير ذلك مما يرتبط بعجلة الحياة و الاستهلاك العالمي و الذي يزداد شدة.

في موضوع المياه، لتوضيح أهمية الأمر أذكّر أن المياه الصالحة للشرب تشكل 2.5 بالمئة فقط من نسبة المياه الموجودة على كوكب الأرض و من هذه النسبة الضئيلة هناك 2 بالمئة محصورة بشكل جليد و صعبة الاستخدام مما يجعل النسبة المتاحة هي 0.5 بالمئة فقط و هي موزعة بشكل غير متجانس على سطح الكوكب و يعتبر الشرق الأوسط من المناطق اتي تعاني من نقص كبير في المياه بينما من حيث الاستهلاك تعتبر بلدان سوريا و العراق و ايران مستهلكة بشكل كبير للمياه بحكم أنها بلدان تعتمد على الزراعة في اقتصادها فالزراعة تستهلك 70 بالمئة من المياه المسحوبة و هي المستهلك الأكبر بمقابل 20 بالمئة للصناعة و 10 بالمئة فقط لاحتياجات الحياة اليومية.

نظرياً تتضمن الثروة الوطنية لكل بلد ما يقع ضمن حدودها الجغرافية من ثروات لكن الاختلاف في موضوع المياه السطحية والانهار تحديداً بأنها موارد مشتركة عابرة للحدود ولا يمكننا تقييدها بالحدود الإدارية وبذلك كانت سبب لتجاذبات وصراعات عديدة في المنطقة ومنها صراعات حول مياه دجلة والفرات ونهر الأردن وبحيرة طبريا.

في ظل الظروف المناخية الحالية سيزداد الجفاف بشكل ملحوظ خلال السنوات القادمة وبحلول عام 2020 سيعاني 40 بالمئة من سكان الأرض من عجز مائي بحسب دراسات دولية، أي أن المشكلة ستكون أكثر تفاقماً في منطقة الشرق الأوسط مما يعني ضرورة أخذها بعين الاعتبار في أي خطوة سياسية قادمة.

الفئة الأخرى من الموارد التي تعني الشرق الأوسط هي الوقود الأحفوري وهي موارد محدودة أي مخزون غير متجدد قابل للنفاذ مما يخلق حوله توتر كبير وأطماع استملاكيه، مهما كانت الكميات التي تكتشف اليوم على سطح الأرض لكنها غير متجددة و تبقى محدودة زمنياً مقابل ازدياد الاستهلاك العالمي المتزايد، لذلك تحكم قوة و تطور الدول غالباً في السيطرة عليها و الاستفادة منها. في هذا السياق سجلت الدراسات البيئية تزايد بنسبة استثمارات النفط او الغاز لحوض المتوسط حيث يتوقع أن تتضاعف المساحة المستخدمة لاستخراج النفط والغاز والتي تبلغ حالياً عشرين بالمئة من مساحة المتوسط ستتضاعف لتصل الى أربعين بالمئة. و هي زيادة هائلة في إنتاج النفط الذي سيصل الى 60 بالمئة لغاية عام 2020 و سيتضاعف انتاج الغاز خمس مرات لغاية عام 2030

بالتأكيد الحل الأمثل سيكون بالعبور نحو الطاقة المتجددة و هو الاستراتيجية الحقيقية لضمان مستقبل مستقر لأي بلد و هو الهدف الأساسي للدول المتقدمة في مجال الطاقة و نجد أن أكثر الدول تقدماً في هذا السياق هي الصين، ألمانيا، اليابان، و الولايات المتحدة الأميركية في حين أن أي من دول الشرق الأوسط لا تعتمد بشكل رئيسي عل تطوير مصادر الطاقة المتجددة و خصيصاً سوريا و التي يعتبر هذا المجال فيها شبه معدوم.

مما يقودنا بديهياً للنظر في ادعاءات التطوير و التحديث التي جرت في سوريا خلال عشرات السنين و الذي كان ظاهرة شديدة السطحية دون أسس عميقة، مستندة على بضعة ظواهر سريعة العطب ساهمت بتكسير خطوط الانتقال التدريجي بين طبقات المجتمع معيشياً، و خلق صورة متناقضة لمستقبل البلد بين أبنائه، بين مستفيد يتمسك ببقاء الوضع القائم بكل قوته و شديد التضرر الذي يتمسك بتغيير الوضع القائم و لو كان الثمن حياته.

هذا (التطوير) الشديد السطحية في مراكز المدن و الذي لم يمس بعمق البرامج التعليمية، لم يسعَ لتنمية المناطق الريفية، لم يُفكر بحلول لمشاكل الري في أهم مصدر قطاع اقتصادي سوري و هو الزراعة و ليس الموضة و لا التكنولوجيا .

قد يفترض الكثيرون أنها كانت فترة إدارة عشوائية إهمالية بينما الحقيقة أنها ليست عشوائية أبداً بل هي استراتيجية تخريبية طويلة الأمد أدت الى النتائج الكارثية التي نراها اليوم وهذه الاستراتيجية اعتمدت بشكل رئيس على تخريب المحيط البيئي للإنسان السوري وخفض نوعية الحياة المتعلقة بشكل مباشر بهذا المحيط في أغلب مناطق سوريا.

شواهد عديدة على ذلك عن تخريب محيط الحياة الحيوي في مدينة دمشق و كافة المدن السورية.

لماذا هو تخريب متعمّد، لأن كافة المشاكل المذكورة سابقاً لها حلول قابلة للتنفيذ باستخدام مرابح موارد النفط و الغاز و كانت ستكون كافية لتطوير حقيقي للبلد و لتحقيق نهضة اقتصادية و اجتماعية و تعليمية كانت ستقينا من الأهوال التي نراها اليوم.

البيئة السورية اليوم تحمل معنا وزر الحرب، يلحق بها ضرر يتجاوز زماننا هذا حيث تدَّمر اليوم أشجار معمرة منذ مئات السنين و غابات ستحتاج الى مئات سنين أخرى لتعود للنمو، و ان استهداف المواقع الطبيعية نموذج بديهي في الحروب و ذلك لسببين رئيسيين الأول هو لمنع الثوار في الحالة السورية أو المقاتلين أو أبناء الأرض من اتخاذها كملجأ للاختباء أو للاستفادة منها عبر استثمار مواردها و اتباع سياسة الأرض المحروقة هنا ظاهرة مكررة في جميع الحروب و قد لاحظناها بشكل أساسي في ريف ادلب و ريف اللاذقية.

من المعضلات الأخرى التي نرصدها في المحيط الحيوي السوري تحت وطأة الحرب هو عمليات استخراج و تكرير النفط بالطرق البدائية، منطقة الجزيرة السورية عانت النظم البيئية فيها من تلوث كبير بسبب عن عمليات الاستخراج و التكرير البدائي للنفط تجدر الاشارة هنا الى أن هذا الدخان الكثيف للنفط المحروق يحمل مواد لها أثر ضار جدا على صحة الانسان، كما يعتبر النفط من أخطر مصادر تلوث التربة و المياه و تحويلها إلى أوساط عقيمة غير صالحة للحياة لجميع الكائنات الحية.

الإضافة الى حجم الكارثة البيئية و الصحية المترافقة مع سرقة النفط السوري كما تعتبر العواقب الاقتصادية لهذا الدمار البيئي هائلة أيضا، كمثال عن الديون البيئية التي تخلفها الحرب فان تكلفة تنظيف 1 كيلومتر من الأراضي من مخلفات حرق النفط تصل الى حوالي مليون دولار كما يكلف نزع كل لغم أرضي حوالي 250 دولار.

لكن الأمر لا يقتصر على ذلك فقط فهناك معضلة أخرى و هي أن المال الذي يُجنى من وراء استخراج النفط بهذه الطرق يستخدم لشراء الاسلحة القتل، أي دائرة من الخسائر المتتالية فالحرب صراع على الموارد والموارد تستخدم للتسلح و الاقتتال.

لكن باستطاعة هذه لموارد الطبيعية أيضاً أن تلعب دوراً ايجابياً في هذا الاتجاه حيث تشكل مصدراً بديلاً للموارد لحين عودة التوازن للوضع الاقتصادي المتهدم. يتبع هذا الدور لخصوصية كل بلد و لكن بشكل عام من اهم الخطط التي نالت النجاح بحسب منظمة UNEP ضمن برنامج الامم المتحدة للبيئة هي تلك التي تعتمد على الادارة المتوازنة و المستدامة لثروات البلاد و خلق فرص العمل منها، عبر توزيع قطع من الأراضي الزراعية للاستثمار على سبيل المثال بالإضافة الى استثمار سليم للثروات النفطية و المعدنية، التي تشكل عادة مصدراً للنزاع، بشكل متكافئ بين أبناء المناطق المتضررة مما يمنحهم نوعاً من الاستقلال الاقتصادي و يجعل التخلي عن السلاح أكثر سهولة.

ان المشاكل التي تواجه مثل هذه الحلول أن تعامل الدول المتقدمة مع الدول النامية بشكل عام في هذا السياق لا زال قائماً على استنزاف الموارد وتسيير المصالح في حين أن المطلوب في الدول التي تمتلك موارد هامة أو تعتبر ذات أهمية مكانية استراتيجية كما و الحال في سوريا وعوضاً عن اعتبار الثروات الطبيعية في سوريا وبالاً على السوريين ومصدر أطماع بأرضها وسبباً لزرع الفتن و الحروب بين أهلها فيُفترض النظر اليها كمصدر تطور للاقتصاد المحلي و منه الإقليمي و العالمي بإيجاد آليات للتعاون و الدعم و قوانين تنظم توزيعاً عادلاً لهذه الثروات و استفادة الشعب السوري منها و الاستناد عليها كعامل أساسي لتطوره الاقتصادي و منه التقدم الاجتماعي الذي تُعتبر أولى و أهم خطواته هي الحرية الفكرية والديمقراطية وفسح المجال لتطور العلم ومحاربة كافة أشكال السيطرة الفكرية الدينية والجهل المرافق لها و هو المسار الوحيد للقضاء على الفكر المتطرف و الإرهاب الناشئ عنه في المنطقة فلا يمكن حصر هذا التقدم بجزء من العالم وذلك ما هو عليه اليوم مع نسبة لا تتجاوز العشرين بالمئة من سكان العالم بمقابل ثمانون بالمئة في الطرف المقابل وان استمرارية التقدم الاقتصادي تفترض توسع رقعته الجغرافية وتعزيز مقدرة الشعوب على الوصول اليه.

نتائج مؤتمر المناخ خطوة صغيرة نحو الأمام

سميرة مبيض

2015/12/15

موقع سوريات

ختم مؤتمر المناخ العالمي الذي أقيم في باريس فعالياته بتوقيع اتفاقية تبنتها 195 دولة مما يجعل منها ذات أهمية كبرى رغم أن القرارات التي نتجت عنها لا تتجاوز، من وجهة نظر بيئية، خطوة صغيرة فقط نحو الأمام. ففي الوقت الذي يحتاج فيه العالم لمراجعة سلوكياته الصناعية والاستهلاكية وإعادة النظر في استخدامه للموارد الطبيعية بصورة جذرية، نجد اقرارا عالمياً بأهمية معالجة الأزمة المناخية يقابله قرارات خجولة مقابل مصالح المارد الصناعي والاقتصادي للدول المتقدمة. يُستهل البيان الختامي للمؤتمر إقراراً من جميع الدول المشاركة أن التغيرات المناخية تمثل تهديد مباشر وغير قابل للعكس للمجتمع البشري وللأرض وأنها تتطلب درجة عالية من التنسيق والتعاون والمشاركة بين جميع البلدان لتحقيق خطوة فعالة تهدف للتسريع من خفض الانبعاثات العالمية لغازات الاحتباس الحراري. وتدخل هذه الأهداف في مرحلة الضرورة القصوى لمواجهة هذا الخطر احتراماً لحقوق الانسان والصحة والشعوب والمجتمعات المحلية وكذلك الأطفال والأشخاص ذوي القدرة المحدودة و حقوق التنمية و المرأة و التساوي بين الأجيال بحسب بيان المؤتمر.

كما دعى المؤتمر في بيانه الى زيادة استخدام الطاقة المستدامة وخصيصاً في الدول النامية كأفريقيا، عبر تمويل مشاريع توليد الطاقة المتجددة ومنها الطاقة الشمسية، طاقة الرياح، الطاقة المائية وغيرها ودعم جهود المجتمع المدني في هذا الاتجاه. ربما يكون من أهم النقاط التي تناولها البيان هي ضرورة احتواء ارتفاع درجة حرارة الأرض لما دون 2 درجة مئوية مقارنة بما قبل الثورة الصناعية والسبيل الوحيد لذلك هو التزام الدول بمعدلات إصدارات سنوية محددة من غازات الاحتباس الحراري علما ان الهدف الحالي كان إيقاف ارتفاع درجة الحرارة عند حدود 1.5 درجة مئوية و يبدو هذا الهدف بعيد المنال حيث تشير التوقعات الى أن الالتزامات الحالية للدول ستسمح بحد ارتفاع الحرارة الى 3 درجة مئوية بأحسن الأحوال في حال التزمها بما تم التوافق عليه خلال هذا المؤتمر.

قد يبدو ارتفاع الحرارة ثلاث درجات بسيطا للبعض ولكن على أرض الواقع سيتسبب بذوبان الجليد القطبي و ارتفاع مستويات البحار و اختفاء مدن ساحلية كاملة كما سيؤدي الى حالات فيضانات أشد عنفا و حالات جفاف أكثر قساوة. و سنرى ارتفاعاً في حالات اللجوء المناخي التي تخص الأشخاص الذين سيضطرون لمغادرة بلدانهم بسبب تغيرات المناخ ففي عام 2013 فقط اضطر 22 مليون شخص لمغادرة مكان اقامتهم بسبب كوارث مناخية، و الوضع ليس بتحسن حيث تشير تقديرات للباحث Nicholas Stern أن 200 مليون شخص سيضطرون للهجرة المناخية بحلول عام 2050 و لا يخفى على أحد ما سينجم عن ذلك من نزاعات على أبسط حقوق الحياة، المتعلقة بالموارد الطبيعية والبيئة الآمنة.

يجدر بالذكر هنا أن هذه الغازات و في مقدمتها غاز ثاني أوكسيد الكربون تصدر عن وسائل النقل كالسيارات مثلا و عن المصانع و عن عمليات التدفئة و التبريد المنزلي و ان أكثر الدول التي تصدر هذه الغازات هي الدول المتقدمة صناعياً.
كما أن قطع الغابات يلعب دورا كبيرا في ارتفاعاها لأن الشجر قادر على تخزين ثاني اوكسيد الكربون و تحويله الى مواد عضوية خشبية فكلما زاد قطع الغابات تناقصت قدرة الأرض على تعديل هذه النسبة العالية من ثاني أوكسيد الكربون بالعمليات الحيوية الطبيعية. ولم ينسى المشاركون التذكير بأن كل جهد يقوم به المجتمع الإنساني بهذا الخصوص اليوم سيعود بالفائدة على الجميع وسيوفر على البشرية الكثير من الجهود المستقبلية للتأقلم ولتخفيف آثار هذا الاحتباس المناخي و أضيفُ على ذلك بأنه كلما اسرعنا بادراك هذه الحقيقة كلما ازداد توجهنا للحد من شراهة استهلاك الطاقة الحالي و الذي بات واضحاً أنه سبب نزاعات و حروب تتغطى بمسميات عديدة و تهدف الى السيطرة على مكامن الطاقة الغير متجددة المتبقية على هذا الكوكب و ذلك على حساب الأجيال القادمة. فحفاظنا على بيئتنا هو الحفاظ على مكان لائق و آمن للحياة سنورثه لأبنائنا و ذلك أبسط ما يمكننا تقديمه لهم.

تدهور علاقة الإنسان بمحيطه

سميرة مبيض

2016/9/10

الأيام السورية

الارض يسكنها البشر، معلومة تبدو صحيحة رغم انها مغلوطة بالكامل، فعمر الأرض حوالي خمسة مليار عام، عمر أول مظاهر الحياة على الأرض حوالي أربعة مليار عام، عمر الانسان الحديث 200 ألف عام و هو يمثل نوعاً واحداً فقط من حوالي 9 مليون نوع حي يقطن الأرض.

الحقيقة أن الانسان يسود على الأرض بامتلاكه العقل والادراك والوعي والذي يميزه عن الكائنات الأخرى و هو ما أتاح له تسخير كافة موارد المحيط من اجل ازدهار حياته و استمراريته.

الخلل يكمن في أن التوجه العام بفكر إنسان اليوم أصبح موسوماً بفصل كامل بين وجوده ووجود محيطه الحيوي حيث تبدو فكرة ارتباط البشر بالمحيط الطبيعي حولهم هجينة لعقول تطبعت بان المنتج اللازم للحياة يمكن تأمينه بسهولة مقابل المال، بالإضافة لدخول الحياة الرقمية بشكل كبير في سلوكيات الحياة اليومية للبشر والتي رغم فائدتها الكبيرة لكنها تشكل حاجزاً واضحاً بين الانسان ومحيطه.

في نفس السياق بينت دراسات عديدة عدم مقدرة الأطفال على الربط بين منتج يتناولونه بكثرة و بين شكل النبات الذي يعطي هذا المنتج مثلاً و دراسات أخرى راقبت تراجعاً كبيراً في عدد الكائنات الطبيعية التي تظهر ضمن الرسوم المتحركة و التي تشكل بذاتها عالماً خاصاً لمحيط الطفل و نشأته.

فالمحيط الذي كان يعني الكثير لأجيال سابقة من الذين شكل المحيط الطبيعي محيطهم اليومي المعاش لم يعد يملك نفس الأهمية لأجيال تالية وقد لا يعني شيئاً للأجيال اللاحقة.

مقابل هذا الانفصال بين نمط الحياة الحالي للإنسان ومحيطه اضمحلت أهمية مفهوم التنوع بشكل كبير فبات مغيباً على جميع الصعد وغير مرتبط بالحياة البشرية رغم انها لم تكن لتوجد ولن تستمر بدونه.

أغفل المسار البشري السائد حاليا ان اي إختلال في ميزان دقيق كالمحيط الحيوي سينتج عنه اضطراب سريع في المنظومة القائمة. فبامكان الانسان ان يختار طريق الافقار الحيوي الدائم لمحيطه وهو ما يحصل اليوم وعليه بالمقابل أن يدير كامل الازمات التي تنتج عن ذلك، فهذا المحيط يقوم بعدد هائل من الوظائف التي سمحت بنشوء الحياة وتسمح باستمرارها.

فكل وظيفة يتخلى محيطنا عن أدائها بسبب اختلال تنوعه الحيوي على الانسان القيام بها ان شاء الاستمرار بالحياة على الأرض. لكن هل سيستطيع البشر فعلاً تأدية مهمات تقوم بها الكائنات الأخرى مجاناً.

في مثال بسيط لا يعكس الا جزءاً يسيراً من الإجابة فان عدد النحل في تراجع كبير اليوم لأسباب عدة أهمها المبيدات الحشرية و ان استمر ذلك فسيكون على الانسان أن يقوم بعمل النحل بعد اختفائه و ذلك يعني تأمين نقل حبات الطلع لحوالي سبعون بالمئة من النباتات المثمرة على سطح الأرض و تلك مهمة أقل ما يمكن القول عنها أنها مستحيلة، سيكون عليه اذا التخلي عن سبعين بالمئة من التنوع النباتي في غذائه مع ما يتبع ذلك من نقص نوعية الغذاء و تأثيره على الصحة و غلاء الأسعار و ارتفاع نسبة الوفيات في العالم...

في دراسة علاقة الانسان بمحيطه أو ما يعرف بعلم البيئة تظهر نقطة جامعة بين الحلول على أغلب المعضلات التي تواجه البشرية اليوم وهي ضرورة إدراك الانسان أن حياته ترتبط فعلياً بالتنوع المحيط به ولن تستمر بدونه فهو جزء من منظومة حياة واحدة وليس مساراً منفرداً مكتفياً بذاته، فالعقل الذي مكننا من استخدام كافة هذه الموارد الطبيعية المتاحة لتمنحنا الدواء والغذاء و كافة مستلزمات البقاء سيمكننا من ادراك خطورة رغبة التفرد بالحياة على استمراريتها.

مسار المساواة البيئي

سميرة مبيض

المركز العربي الأوروبي للدراسات

2017/06/20

يبدأ مسار التنمية الحقيقة بفهم لتنظيم العالم ومكاننا ضمنه، يمتد ذلك على البيئة المحيطة بالمجتمع وتأثيرها على الموارد و على الحياة الاقتصادية، السياسية، الثقافية و الفلسفية. ضمن هذا الإطار يشكل تزايد عدد السكان في العالم محوراً هاماً تتمركز حوله آليات تطور كافة النظم المتعلقة بالموارد و ادارتها و الصراعات القائمة و المستقبلية حولها .

في مراجعة زمنية سريعة للوجود الإنساني نجد أن مجمل عدد البشر الذين ولدوا على سطح الأرض منذ نشأة الإنسانية يقدر بثمانين مليار انسان، باعتبار تاريخ الإنسانية بدأ منذ حوالي مئتي ألف عام. ويتفق العلماء أن عدد أفراد أول مجتمع انساني كان بحدود مئة ألف انسان و بلغ هذا الرقم مئتين و خمسين مليون في العام واحد ميلادي و تزايد الرقم الى مليار انسان عام 1800 و فثلاثة مليار عام 1960 ثم تضاعف الى ما نحن عليه اليوم مقاربين سبعة مليار انسان و يتوقع أن نصل الى تسعة مليار شخص في عام 2050.

والسؤال الأكثر الحاحاً لنا اليوم هو هل تواكب موارد الأرض هذا التزايد المطرد في أعداد البشر واحتياجاتهم المرتبطة بأكملها بالوسائل التي تتيحها البيئة المحيطة من غذاء، و سكن و مواصلات و تدفئة و غير ذلك، فقد اقترن تضاعف عدد البشر في الخمسين عاماً الماضية بتضاعف الإنتاج الزراعي لسد احتياجات الغذاء و تطلب ذلك زيادة في استنزاف للموارد الطبيعية و تدمير للمواطن البيئية و استهلاكً اكبر للمياه و استخدام متزايد للمبيدات. و من المنتظر أن يتطلب تأمين الغذاء لتسعة مليار شخص خلال فترة زمنية قريبة زيادة في الإنتاج على الصعيد الزراعي أولا و في كل ما يرتبط بالاستهلاك البشري و لن يمر ذلك دون المزيد من صراعات على الموارد و دون تأثيرات إضافية على البيئة ستنعكس بشكل مباشر على حياة البشر.

فأي توجه مستقبلي يسعى للتنمية المستدامة في ظل هذا التزايد السكاني المتوقع لا بد أن يمر عبر تغيير بالسلوك الاستهلاكي ، علينا أن نتغير فعلياً و ذلك يطلب عدة عوامل للدفع بهذا التغيير منها نظرة اقتصادية أكثر سعة لمفهوم التنمية المستدامة على المستوى العالمي و ادراك محدودية الموارد و مخاطر الصراعات المستقبلية حولها و الانتقال نحو سلوكيات الاستهلاك المعتدل.

يتطلب ذلك أيضاً مساواة على مستوى البلدان والعالم، ليس من مبدأ توزيع متساو للإنتاج، ولكن من مبدأ تساوي الفرص للجميع بما يسمح ببناء الحياة بمسارات مختلفة و نتائج مختلفة لكن من نقاط انطلاق على سوية واحدة فتساوي الفرص يعني المساواة في المقدرة على الوصول للموارد الأولية للحياة، المساواة في ما وصل اليه التقدم العلمي و الصناعي، المساوة في التعليم المعمق القادر على احداث الفرق و تساوي حق الجميع بالحصول على بيئة مناسبة للحياة في كل أنحاء الأرض.

ليست تلك هي الثقافة السائدة اليوم، في ظل نظام استهلاكي شره للربح السريع مقابل القليل من الجهد ويمر ذلك دوماً عبر استثمار مفرط للبيئة يؤدي لتدميرها. يحتاج تغيير هذه المفاهيم الى تربية الأجيال الجديدة بيئياً أي ادراج المفاهيم البيئية ضمن المناهج الدراسية ليسهل إدراك المخاطر والتأقلم مع حياة أقل استهلاكاً وأكثر وعياً بالمحيط الحيوي وأشد اتصالاً به.

هذه المساواة ستتطلب إذا الانتقال من اقتصاد يتمحور حول الربح والمنفعة الفردية، كما هو الحال اليوم حيث يسيطر ويدير و يستهلك عشرون بالمئة من البشر ثمانون بالمئة من الموارد الأرض، نحو اقتصاد يتمحور حول الإنسانية انطلاقاً من واقع أن التلوث الذي يصدر عن أي مكان ما في العالم يتلقى نتائجه السلبية كل فرد على سطح كوكب الأرض فكذلك يجب أن تكون إمكانية الوصول الى التنمية المستدامة و البيئة المناسبة للحياة متاحة لجميع السكان.

ذلك ما نلحظه واضحاً في سياسات الاتحاد الأوروبي الذي بدأ يزيد من انتاج الطاقة النظيفة و يدعم مشاريع التنمية المستدامة في الدول النامية كما يدعم اتفاقيات إيقاف الانبعاثات الحرارية التي تعود فائدتها على كافة الدول كما نجح في توفيق الأراء حول أهمية هذه المفاهيم و تشريعها كأسس لتطبيق مواثيق حقوق الانسان في كل انحاء العالم و هو التوجه السليم الذي نحتاجه اليوم لتفادي صراعات كثيرة ستعاني منها البشرية نتيجة تدهور بيئتها المحيطة،

من هذه المنطلقات كان موقف رئيس الولايات المتحدة الأميركية الذي فضل مصالح أميركا الاقتصادية الآنية على المصالح المشتركة للإنسانية محط نقد أغلبية رؤساء دول الاتحاد الأوروبي و كانت الإجابة الأكثر اختصاراً و شمولاً على هذا الموقف هو ما كتبه الرئيس الفرنسي ماكرون حين استخدم شعار الحملة الانتخابية للرئيس ترامب ((اجعل أمريكا عظيمة مرة أخرى)) ليجعل منه ((اجعل كوكبنا عظيماً مرة أخرى)) ً فهي مسؤولية و حق وواجب علينا الدفاع عنه من أجل الأجيال القادمة.

الانتقال البيئي والطاقوي من منظور الأمن العالمي

سميرة مبيض

2017/10/29

جيرون

اعتقدَ الإنسان طويلًا أن محيطه البيني نظامٌ بسيط؛ وتعامَل مع استخدام الموارد انطلاقًا من هذا المعتقد، معتمدًا مبدأ إدارة النظم البسيطة باتجاه واحد استهلاكي؛ لتلبية احتياجاته، غير مدرك للتبعات التي سيخلقها في الوسط الذي يؤثر فيه، وغير مدرك لمحدودية هذه الموارد على مقياس زمن امتداد البشرية، وليس بمقياس الاحتياجات الآنية، إضافة إلى تجاهله للوظائف غير الظاهرة التي يقدمها المحيط، والتي اتضحت أهميتها مع حصول الخلل البيئي.

المحيط البيئي نظامٌ مركب مترابط بجميع آلياته وجزئياته التي يشكل الإنسان طرفًا واحدًا فيها، يجعل هذا التعقيد النظمَ البيئية متماسكةً في حالة استقرار، لكن أي اختلال للتوازن يقود إلى اختلال تابع له، وهنا مكمن الضعف؛ ذلك أنّ البشرية، بعد أن أصبحت قوة مؤثرة قادرة على إحداث تغييرات على مستوى كوكب الأرض، لم تأخذ بالحسبان كافةَ العوامل المؤثرة والمُتأثرة بهذه التغييرات، فقد أدار الإنسان المواردَ حسب حاجته، بين المصدر والمستهلك، بينما يتطلب الأمر آلية إدارة نظم مركبة.

لم يكن انعكاس هذا الخلل البيئي، المرتبط باستهلاك الطاقة بشكل رئيسي، مقتصرًا على الكوارث الطبيعية ومظاهر التغييرات المناخية، بل أدى بشكل مباشر إلى تأثيرات تُخلُّ بالأمن العالمي، ومنها الهجرات المناخية والتوتر الناجم بين الدول، بسبب الحاجة المتزايدة إلى مصادر المياه ومصادر الطاقة.

حيث تُعدّ مصادر الطاقة، كالنفط والغاز، مُنتجة للسياسات العالمية المستندة إلى ارتباط علاقات القوة بين البلدان بالارتباط الاقتصادي فيما بينها، وغالبًا ما تكون البلدان التي تتركز فيها مصادر الطاقة الأحفورية غير مستقرة على الصعيد السياسي، وبعيدة عن الديمقراطية، وتنحصر السيطرة على منابع الطاقة بيد شركات تابعة للحكومات، وهي كذلك لضمان التحكم باستمرارية الإنتاج وثبات الأسعار؛ كل ذلك يجعل البحثَ عن الطاقة مصدرَ صراع شبه مستمر، لعقد التحالفات والحفاظ على الاستقلالية، وبناء على ذلك؛ فإن الانتقال الطاقوي هو خطوة تحوّل في الأمن العالمي أيضًا الذي قد يأخذ في المستقبل شكلًا جديدًا تابعًا لهذه التغيرات.

مستقبل الأمن العالمي يرتبط ارتباطًا وثيقًا بعملية الانتقال البيئي والطاقوي، حيث يعتمد على إيجاد حل للكوارث الحالية، عبر العمل والتوافق على المستوى العالمي والسياسي، من أجل ضمان الأمن الطاقوي، مع الحفاظ على البيئة التي أصبحت قيمة إنسانية عليا، على أن يضمن هذا الانتقال استمرار نمو البلدان المتقدمة، وتطور البلدان الناشئة، من دون تخريب المحيط الحيوي.

يأتي كل ذلك بصيغة التحدي في مواجهة الصراع والتنافس بين الدول، في هذا المجال الاستراتيجي، وإيجاد حلول للانتقال من النطاق المحلي إلى النطاق العالمي، في مجال السلم الطاقوي الذي لن يتم على مستوى حكومة واحدة، بل عبر التعاون والتعاضد بين الحكومات وعولمة الطاقة، من دون المساس باستقلالية كل بلد. يضع ذلك الحكومات أمام صعوبات تتجلى بالحفاظ على الاستقلالية، عبر إيجاد منابع طاقة متجددة كاستجابة على تراجع مخزون النفط عالميًا، وعلى تدمير البيئة، ومن جهة أخرى إيجاد قواعد عالمية جديدة، لتحافظ على السلم الطاقوي، وحالة التوازن والأمن التابعة له.

هذا التحول الذي ابتدأ بشكل تدريجي، منذ عقدين من الزمن، بات اليوم، ونحن في الثلث الأول من القرن الواحد والعشرين، واقعًا، وإن مسار البشرية قد توجه نحو مرحلة جديدة، بعد أكثر من قرنين على انطلاق الثورة الصناعية التي تمثل نقطة تحول رئيسية في تاريخ علاقة الإنسان بمحيطه، والتي تزايد من بعدها عدد سكان العالم من مليار شخص إلى سبعة مليار.

بدأت مؤشرات هذا التحول في الدول المتقدمة تظهر، عبر رجحان كفة المصادر المتجددة للطاقة في الأعوام الأخيرة، وهي بداية للانتقال الطاقوي العالمي، وأدى ذلك إلى إمكانية عقد اتفاقات سياسية وتوقيع معاهدات المناخ، وسيؤدي ذلك مستقبلًا إلى الإفراج عن اختراعات متعلقة بإنتاج الطاقة المتجددة، وخفض تكلفة الخلايا الشمسية، وغير ذلك من الخطوات التي ستؤدي إلى حصول طفرة في استراتيجيات الطاقة في العقود القادمة، والتي سيكون لها تأثير مباشر على الأمن في العالم.

ختامًا، علينا التساؤل: ما دورُ حكومات الشرق الأوسط، في بناء هذه الاستراتيجية العالمية الجديدة، وهي منطقة تحتوي ثلثي احتياطي العالم من النفط، وثلث احتياطي الغاز تقريبًا؟ وما الآليات التي وُضِعت لدمج هذه المنطقة في مرحلة الانتقال البيئي والطاقوي، ومواجهة ما يتهدد شعوبها من مشكلات التصحر ونقص المياه والتغييرات الاقتصادية المستقبلية؟ ثمّ هل ستبقى صراعات الماضي والأيديولوجيات تغطي واقع الحياة، وتحتل المستقبل، مبتعدة به عن مسار تقدم الشعوب؟!



سميرة مبيض
من مواليد دمشق في عام 1977
عضو سابق في الهيئة التدريسية لجامعة دمشق
حاصلة على دكتوراه بالبيئة وإدارة التنوع من متحف التاريخ الطبيعي من باريس فرنسا .
حاصلة على ماجستير في التطور من جامعة جنوب باريس
كاتبة وباحثة في آليات التطور السياسي والاجتماعي المنشود في سوريا وسبل دعمه وتحقيقه